جـامعـــة 8 مـــاي 1945

قـــالمـــة

كليـــة العلـــوم الاقتصادية والتجاريـــة وعلـــوم التسييـــر

قســـم: العلوم التجاريـــة

مذكـــرة تخـرج مقدمـــة لاستكمال متطلبات نيـل شهـــادة ماستـر في العلـوم التجاريـــة

تخصـص: تجـــارة دوليـــة

تحت عنوان

دور التكامل الإقتصادي الإقليمي في تحقيق التنمية الإقتصادية

دراسة مقارنة بين تجربتي

مجلس التعاون الخليجي و إتحاد المغرب العربي

إعداد الطالبـة:

كافي زينـــة

إشراف الأستاذ:

سماعلي فوزي

السنة الجامعية: 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

" قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا إنك انت العليم الحكيم "

الآية: 32 سورة البقرة

" ويسالونك عن الروح قل الروح من امر ربي وما أو تيتم

من العلم الا قليلا "

الآية: 85 سورة الاسراء

اهــداء

الى ملاكي في الدنيا الى معني الحب والحنان والتفاني الى بلسم شفاء الى بسمة الحياة وسر الوجود

الى من كانت سر نجاحي

امي العزيزة

الى من كلله الله بالهيبة والوقار الى من علمني السهر دون انتظار الى من احمل اسمه بكل افتخار ستبقى

كلماتك نجما في السماء العمر اهتدى بها في درب الحياة اليوم وفي الغد والى الابد

ابي الغالي

الى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة الى رياحين حياتي اختي واخواني

الذين اتمنى لهم النجاح والتوفيق

الى هبة الرحمن وزينة الحياة

ابنتي رفيدة

والى رفيق الدرب زوجي.

الفهرس:

العنوان:	الصفحة
الاهداء :	
الفهرس:	I
قائمة الجداول:.....	III
قائمة الاشكال:	VII
مقدمة عامة:	ا-هـ
الفصل الأول: التكامل الاقتصادي الاقليمي.	
تمهيد:	2
المبحث الأول: مدخل الى التكامل الاقتصادي الاقليمي.....	3
المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي الاقليمي.....	3
المطلب الثاني: خصائص التكامل الاقتصادي الاقليمي ومقوماته.....	5
المطلب الثالث: دوافع التكامل الاقتصادي الاقليمي.....	8
المبحث الثاني: نظريات، درجات وشروط نجاح التكامل الاقتصادي الاقليمي	10
المطلب الأول: نظريات التكامل الاقتصادي الاقليمي.....	10
المطلب الثاني: درجات التكامل الاقتصادي الاقليمي.....	14
الطلب الثالث: شروط نجاح تكامل الاقتصادي الاقليمي.....	21
المبحث الثالث: مشاكل، مزايا واثار التكامل الاقتصادي الاقليمي.....	23
المطلب الأول: مشاكل التكامل الاقتصادي الاقليمي.....	24
المطلب الثاني: مزايا التكامل الاقتصادي الاقليمي.....	26
لمطلب الثالث: اثار التكامل الاقتصادي الاقليمي:.....	30
خاتمة الفصل الأول:	34
الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية	
تمهيد:	36
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.....	37
المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.....	37
المطلب الثاني: اهمية التنمية الاقتصادية واهدافها.....	38
المطلب الثالث: مراحل التنمية الاقتصادية.....	43
المبحث الثاني: مقاييس ونظريات التنمية الاقتصادية.....	46

المطلب الأول: مقاييس التنمية الاقتصادية.....	46
المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية.....	49
المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية.....	54
المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية واهم مشاكلها.....	56
المطلب الأول: اهمية التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية..	56
المطلب الثاني: مشاكل التنمية الاقتصادية.....	57
خاتمة الفصل الثاني:.....	62
الفصل الثالث: تقييم تجربتي مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي	
تمهيد:.....	64
المبحث الأول: تجربة مجلس التعاون الخليجي.....	65
المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي (التأسيس، الاهداف، الهيكل التنظيمي، البنيان الاقتصادي).....	65
المطلب الثاني: انجازات مجلس التعاون الخليجي.....	78
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي.....	82
المبحث الثاني: تجربة اتحاد المغرب العربي.....	85
المطلب الأول: اتحاد المغرب العربي (التأسيس، الاهداف، الهيكل التنظيمي).....	86
المطلب الثاني: انجازات اتحاد المغرب العربي.....	94
المطلب الثالث: معوقات الاتحاد المغرب العربي.....	96
المبحث الثالث: المقارنة بين تجربة مجلس التعاون الخليجي وتجربة اتحاد المغرب العربي.....	98
المطلب الأول: أو جه التشابه والاختلاف بين التجربتين.....	99
المطلب الثاني: اسباب النجاح والفشل بين التجربتين.....	100
المطلب الثالث: سبل تج أو ز التحديات التي تواجه كل من التجربتين.....	102
خاتمة الفصل الثالث:.....	104
خاتمة عامة:.....	106

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.3	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للدول مجلس التعاون (%) خلال الفترة (2014-2017).	73
2.3	الناتج المحلي الاجمالي الاسمي لدول مجلس التعاون (مليار دولار) خلال الفترة (2014-2017).	75
3.3	معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي (%) خلال الفترة (2014-2017).	77

قائمة الاشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	درجات التكامل الاقتصادي	20
1.2	مراحل ال نمو لروستو.	45
2.2	مسار ال نمو المتوازن وال نمو الغير متوازن.	53
3.2	الدائرة المفرغة للفقر.	58
1.3	تطور عدد سكان دول مجلس التعاون خلال الفترة (2014-2017)	72
2.3	نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2014-2017).	74
3.3	الناتج المحلي الاجمالي الاسمي لدول مجلس التعاون الخليجي. خلال الفترة (2014-2017).	76
4.3	معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة (2014-2017).	78
5.3	الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي.	94

مقدمـة عامـة

مقدمة عامة:

اصبحت اليوم التكتلات الاقتصادية من اهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي الراهن، والتي تسعى الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مشتركة.

حيث شهدت حقبة التسعينات من القرن الماضي بروز الغالبية العظمى منها، بينما نجحت بعض التكتلات القديمة في اعادة ترتيب هياكلها واهدافها بما يتناسب مع مستجدات المرحلة الاقتصادية الراهنة والمقبلة، ومن بين التكتلات الهامة القائمة حاليا، نجد الاتحاد ال أو روبي الذي يعتبر من اجدرها وانجحها على الاطلاق ونموذج يحتذى به، ومجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية " النفتا "، ... وغيرها، ومن المتوقع بـروز تكتلات اقتصادية اخرى في المرحلة القادمة.

تسعى معظم دول العالم الى الدخول في هذه التكتلات واقامة تجمعات اقليمية، من اجل الاستفادة من المـزايا التي قد تنسأها مثل هذه التكتلات، ومنها تحرير انتقال البضائع والسلع وعوامل الانتاج.

تنسيق السياسات الاقتصادية وكذا اقامة مشاريع مشتركة وهادفة الى تحفيز التنمية الاقتصادية وترقية المبادلات التجارية وبالتالي تحقيق الرفاهية للدول الاعضاء في التكامل الاقليمي.

حيث هذا الاخير يعد احدى الادوات الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية بكل جوانبها ومجالاتها وهذا من شانه ان يبرز المعضلة الاساسية التي تواجهها الدول العربية الا وهي سبيل الوصول الى تنمية اقتصادية حقيقية.

ويتفحص الوضع العربي ان دول الخليج تشمل اهم تكتل اقتصادي اقليمي في المنطقة العربية بينما يصطدم التكامل الاقتصادي في دول المغرب العربي بالعديد من المعوقات وتحل السياسية منها مكان الصدارة.

الاشكالية:

يشهد العالم اليوم العديد من التطورات الجذرية والمتسارعة في الساحة الاقتصادية، ادت الى حدوث تغييرات هامة ذات اثار بعيدة المدى، تتمثل في اتجاه معظم دول العالم لتبني سياسة الاقتصاد الحر وبروز افاق جديدة لعملية التنمية الاقتصادية وتحرير التجارة وعملقة المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز قدرتها الانتاجية من خلال الميزة التفضيلية والتخصص، واعادة الهيكلة والدخول الى تحالفات استراتيجية وتكتلات اقتصادية، ومن هنا يمكننا طرح الاشكال الرئيسي التالي:

ما مدى اهمية التكامل الاقتصادي الاقليمي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية على ضوء تجربتي مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي؟

وللتمكن من الاحاطة الجيدة بإشكالية البحث قسمنا التساؤل الرئيسي الى مجموعة من التساؤلات الفرعية الاتية:

1. ما المقصود بالتكامل الاقتصادي الاقليمي وماهي شروط نجاحه؟
2. ما مفهوم التنمية الاقتصادية؟ وما هي اهم المشاكل التي تواجهها؟
3. تقييم تجربة مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي؟

ومن هنا يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. التكامل الاقتصادي هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي لمواجهة التحديات العلمية.
2. اخفقت جهود التكامل الاقتصادي لاتحاد المغرب العربي بسبب غياب الارادة السياسية.
3. نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق تكامل اقليمي رغم تماثل بناءها الاقتصادي وهذا بسبب تقاربها الجغرافي.

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في اهمية التكامل الاقتصادي باعتباره من المواضيع الحساسة التي تعالج العقبات والمشاكل التي تعاني منها مختلف الاقطار العربية، حيث يعد التكامل الاقتصادي الوسيلة الاساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

اهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث الى تحقيق ما يلي:

- ✓ اسس التكامل الاقتصادي وامكانية تجسيده في منطقة المغرب العربي ومنطقة الخليج العربي والعوامل والادوات المساهمة في تفعيله.
- ✓ ابراز اهمية التكامل الاقتصادي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- ✓ تحديد التحديات والصعوبات التي قد تواجه مسار التكامل الاقليمي لما تحدثه من عرقلة تدفقات عوامل الانتاج وحركة المبادلات التجارية داخل المنطقة المعنية بالتكامل.

اسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة اسباب دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع والبحث فيه والتي نذكر اهمها فيما يلي:

-ذاتية :

- ✓ رغبة الباحث في الحصول على المعلومات، واهمية الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي عرفها العالم ولاسيما فيما يتعلق بظهور التكتلات الاقتصادية وما لها من اثار على اقتصاديات الدول العربية.
- ✓ النقاط السلبية التي ادت دون تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي.

-موضوعية :

- ✓ ارتباط الموضوع بتخصص التجارة الدولية.

- ✓ قابلية الموضوع للبحث.

منهج الدراسة:

استخدم في هذا البحث المنهج التاريخي الذي يعتمد للوصول الى المعرفة بالرجوع الى الماضي وذلك من خلال عرض لمسيرة التكامل لكل من مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي والمراحل التي مرت بها.

اما المنهج التحليلي فقد استخدم في تجميع البيانات والمعلومات حول تجربة مجلس التعاون الخليجي.

المنهج الوصفي فقد استخدم في وصف الظروف التي احاطت بكل من التجربتين وصولا الى الاسباب التي ادت الى نجاح مجلس التعاون وفشل اتحاد المغرب العربي.

صعوبات الدراسة:

لا بد من الاشارة الى بعض الصعوبات التي تعترض طريق الباحث يمكن ان تكون متعلقة بصعوبة البحث والحصول على المادة العلمية للبحث قيد الدراسة وتشتتها وتواجدها في مكتبات متناثرة مع عدم توفرها بكثرة في هذا الموضوع بالإضافة الى قلة البيانات والاحصائيات.

تقسيم الدراسة:

شملت هذه الدراسة على ثلاثة فصول رئيسية وقد تن أو لنا في كل منها ما يلي:

- الفصل الأول: التكامل الاقتصادي الاقليمي، حيث تم التطرق في المبحث الأول الى مدخل التكامل الاقتصادي الاقليمي، وفي المبحث الثاني الى نظريات، درجات وشروط نجاح التكامل الاقتصادي الاقليمي، بينما المبحث الثالث قدم مشاكل، مزايا واثار التكامل الاقتصادي الاقليمي.
- الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية، حيث تم التطرق في المبحث الأول الى ماهية التنمية الاقتصادية وفي المبحث الثاني الى نظريات ومقاييس التنمية الاقتصادية بينما في المبحث الثالث جاء فيه التكامل الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية واهم مشاكلها.

- الفصل الثالث: تقييم تجربتي مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، حيث تم التطرق في المبحث الأول الى تجربة مجلس التعاون الخليجي وفي المبحث الثاني تجربة اتحاد المغرب العربي بينما المبحث الثالث تمت المقارنة بين تجربة مجلس التعاون الخليجي وتجربة اتحاد المغرب العربي.

الفصل ال أول:

التكامل الاقتصادي

الاقليمي.

تمهيد

يشهد العالم تعاظما كبيرا لبرامج التكامل الاقتصادي الاقليمي، مترافقا بتزايد ملحوظ للجهود المؤسسة المنضمة لتحرير العلاقات التجارية والمالية فيما بين مختلف بلدان العالم، فقد لجات العديد من الدول الى الدخول في تكتلات اقليمية وغير اقليمية، والدخول في الاتفاقيات التجارية الاقليمية بالإضافة الى انضمام العديد من دول العالم الى منضمة التجارة العالمية، حيث بلغ عدد الدول الاعضاء 150 دولة.

ويعد نشوء فكرة التكامل الاقتصادي بذلك من اهم سمات فترة ما بعد الخرب العالمية الثانية نضرا لما لهذا التكامل من اثار ايجابية ومكاسب اقتصادية، تتأتى من خلال الاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتكاملة، وتوسيع حجم التبادل التجاري بينها وبالتالي زيادة النواتج والدخول القومية في هذه البلدان فضلا عن الزيادة الكبيرة في فرص العمالة وازدهار اقتصادياتها.

المبحث الأول: مدخل الى التكامل الاقتصادي الاقليمي.

يعد موضوع التكامل والاندماج الاقتصادي سواء كان في اطاره الدولي أو الاقليمي الموضوع الابرز والاهم فيما يتعلق بدراسة التعاون على مستوى العلاقات الدولية خاصة وان ظاهرة التكامل صارت تعرف انتشارا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية وبشكل أكبر في الفترة التي تزامنت مع الحرب الباردة وبروز العامل الاقتصادي بقوة كمؤشر مؤثر في العلاقات الدولية.

وعليه فان محاولة التأسيس المفاهيمي للتكامل يعد امرا مهما لتبيان مدى حدوث هذه الظاهرة في سياق التغيرات الاقتصادية الحاصلة في البيئة الدولية.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي الاقليمي.

ان التكامل الاقتصادي هو وسيلة وليس غاية في حد ذاته، وهدفه تحقيق تنمية اقتصادية بين دولتين أو مجموعة من الدول ويعرفه " بيلا بلاسا " على انه عملية وحالة في ان واحد وهو عملية لأنه ينطوي على التدابير والاجراءات والوسائل التي تستخدم في انجاز العملية التكاملية، وهو حالة لأنه يعمل على الغاء صور التفرقة بين اقتصاديات الدول الاطراف وينقلها من حالة تفرقة وتمايز الى حالة التحام وانسجام.[1]

ويعرف " ارنست هاس " التكامل بانه تلك العملية التي بمقتضاها يقوم عدد من الفاعلين السياسيين في عدد من الدول بتغيير ولاءاتهم وتطلعاتهم وانشطتهم السياسية نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته اختصاصات تعلو تلك التي تمتلكها الدولة القومية.[2]

---

[1] موسى رحماني، " التكامل العربي بين خيار التخصص والاندماج في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–ال أوروبية "، دار الهدى، 2005، ص2.

[2] صبيحة بخوش، " اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989–2007 "، الطبعة ال أولى، دار الحامد، عمان، الاردن، 2011، ص40.

ان تعبير التكامل الاقتصادي هو ترجمة للمصطلح الانجليزي (économic intégration) وكلمة " تكامل " تعني تجمع اجزاء منفصلة أو وحدات منفصلة لتصبح كلا واحدا، هذا المعنى العام ينطبق على المعنى في الاقتصاد، حيث نقول ان التكامل الاقتصادي هو تجميع وحدات اقتصادية منفصلة في كيان اقتصادي واحد.[1]

يعرف " ميردال " Myrdalالتكامل الاقتصادي عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تزال فيها الحواجز ما بين الوحدات المختلفة، وتؤدي الى تحقيق تكافئ الفرص امام جميع عناصر الانتاج ليس فقط على مستوى دولي بل ايضا على المستوى الاقليمي.[2]

[1] علي توفيق الصادق، " التكامل الاقتصادي العربي "، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة ال أولى 2010، القاهرة، ص4.

[2] رابح خوني، رقية حساني، " اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–ال أوروبية "، دار الهدى، 2005، ص ص 9–10.

المطلب الثاني: خصائص التكامل الاقتصادي الاقليمي ومقوماته.

نستخلص من خلال تعريف التكامل الاقتصادي الاقليمي مجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

أو لا: خصائص التكامل الاقتصادي الاقليمي.

وهي كالاتي:[1]

- ✓ تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل وسياسات المنافسة، والتكامل النقدي والمالي، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي.
- ✓ اصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي.
- ✓ البقعة الجغرافية الموحدة لهذه التكتلات، اذ نجد ان معظمها يوجد في اقليم واحد أو قارة واحدة.
- ✓ تؤكد التكتلات الاقتصادية الاقليمية الجديدة ايضا على اهمية الاستثمار الاجنبي بالنسبة للتكتلات الاقليمية كمحرك اساسي في اتجاه تحرير التجارة.
- ✓ تأخذ التكتلات الاقليمية من استراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها.
- ✓ تنويع التجارة وروابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل.
- ✓ ضمان النفاذ الى مختلف الاسواق الاقليمية خاصة تلك التي تضع بنودا حمائية لمواجهة الدول غير الاعضاء.

ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي الاقليمي.

تتنوع مقومات التكامل الاقتصادي الاقليمي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1] شحاب نوال، " أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية "، رسالة ماجستير، علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010 ص 31.

1. المقومات الاقتصادية:

- ✓ انسجام السياسات الاقتصادية: وخاصة السياسة التجارية، النقدية، المالية، ولا يتطلب بالضرورة هذا التنسيق توحيد السياسات اضافة لذلك يجب تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يامن اقتصادية اقليمية متوازنة، حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والاقليمية ويتم ذلك بأعداد سياسة اقليمية للاستثمار تضمن تنمية متجانسة بين الدل الاعضاء.[1]
- ✓ توفر الايدي العاملة المدربة: من العوامل المؤدية الى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الايدي العاملة المؤهلة والمدربة وحرية انتقالها مما يتيح للدول الاعضاء في التكتل استغلال مواردها الانتاجية بطريقة فعالة باستمرار، كما يمكنها في نفس الوقت من تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، ومنه زيادة الانتاج الكلي ورفع مستوى العيشة وتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول المتكاملة.
- ✓ الجوار الجغرافي: حيث ان التواصل الجغرافي كأساس للتعاون والتكامل هو واقع تاريخي طبيعي وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحه العمل المشترك باتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية.[2]
- ✓ التخصص وتقسيم العمل: حيث يحقق التكامل الاقتصادي للدول الاعضاء عائدا يفوق ما يمكن ان يتحقق لها قبل التكامل، ينبغي ان يستند الى التخصص وتقسيم العمل الذي يفضي الى وفرات الحجم الكبير والاستفادة من مزايا اقتصاديات السلم على اساس التكاليف النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة ربما يضمن تحقيق الرفاهية واستفادة الجميع من التكامل.[3]

---

[1] عبد الرحمان روابح، " حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة " رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 22.

[2] عبد الله موله، " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الامتحان الاخير لتجاوز العصبيات "، مجلة المستقبل العربي العدد 262، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000، ص65.

[3] عبد الرحمان روابح، " حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة " مرجع سبق ذكره، ص23.

2. المقومات السياسية والمؤسسية:

وتتجلى المقومات السياسية بصورة رئيسية في توافر ارادة سياسية مشتركة وقدر كافي من التوافق بين الانظمة السياسية العامة والاقتصادية والاجتماعية والعلاقات السياسية بين الدول أو بالأحرى بين حكوماتها قائمة على الاعتراف والاحترام المتبادلين وحسن الجوار وتكتسب هذه المقومات اهمية أكبر للتكتلات الاقتصادية التي تجمع بين بلدان نامية بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه الدولة في هذه البلدان من جهة وضعف الروابط الاقتصادية الفعلية فيما بينها من جهة اخرى.[1]

3. المقومات التاريخية، الاجتماعية والثقافية:

وتتمثل المقومات التاريخية في مدى قوة الروابط التاريخية بين مجتمعات البلدان المتكاملة واشتراكها في التطور من وجهة النظر التاريخية وتحديدا في تاريخها المشترك سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية بما في ذلك كفاحها المشترك ضد السيطرة الاستعمارية ثم ضد التخلف الاقتصادي والاجتماعي بعد التحرر من هذه السيطرة، ومن الطبيعي ان يكون التكامل الاقتصادي اكثر يسرا وسرعة كلما كانت هناك روابط تاريخية أو ثق وعناصر اكثر بين هذه المجتمعات، اما المقومات الاجتماعية والثقافية فتمثل هذه المق أو مات البيئة أو الفضاء الاجتماعي للتكامل الاقتصادي الذي يمكن ان يطلق العنان له أو يعرقل خطواته بشكل جدي، وتتركز قبل كل شيء في قدر من التقارب والتماثل في النسيج والوعي الاجتماعي وفي ثقافات البلدان المتكاملة وفي العادات والتقاليد، وهنا ايضا كلما كان هذا التقارب أو التماثل اكبر فان التكامل الاقتصادي لم يكن اكثر سهولة وسلاسة فحسب وانما اكثر ضرورة ايضا خاصة اذا شمل عناصر اساسية في البناء الاجتماعي لهذه البلدان كاللغة والدين (البلدان العربية) .[2]

---

[1] المرجع السابق، ص 23.

[2] على القزويني، " التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة "، الطبعة ال أولى، الجزء ال أول، أكاديمية الدراسات العليا، 2004، الجماهيرية العظمى، ص ص 279-280.

المطلب الثالث: دوافع التكامل الاقتصادي الاقليمي.

ترجع دوافع التكامل الاقتصادي الى تلك المزايا والمنافع التي يمكن ان تعود على الدول المتكاملة وذلك مقارنة بما كانت تحصل عليه من مزايا ومنافع قبل تحقيق هذا التكامل، فاذا كانت هناك حصيلة صافية من الزيادة في هذه المزايا والمنافع الاقتصادية، فأنها تكون المحفز والدافع الى التكامل، وكلما زاد احتمال الحصول على قدر أكبر من الذي يتم تحقيقه من هذه المنافع، كلما كان الدافع الى تحقيق التكامل أكبر.

ومن هنا يمكن ان نذكر اهم الدوافع والتي نوجزها فيما يلي:

1. الدوافع الجغرافية–الاقتصادية:

تجدر الاشارة قبل كل شيء الى انه يتم الجمع بين هاذين النوعين من الدوافع للارتباط الوثيق فيما بينهما الذي ينبثق من جوهر التكامل الاقتصادي الاقليمي والهدف الرئيسي منه، فكلاهما ذو وظيفة جغرافية–اقتصادية بمعنى الانتقال الى فضاء أو مجال جغرافي أو سع بكل ما يتضمنه من عناصر ومؤشرات اقتصادية للبلدان المنتمية اليه (موارد اقتصادية–انشطة انتاجية–اسواق...) من اجل توفير شروط أفضل لتحقيق الاهداف السياسات الاقتصادية لهذه البلدان.[1]

ويمكن حصر اهم الدوافع الاقتصادية التكامل الاقتصادي فيما يلي:[2]

- ✓ اتساع حجم السوق.
- ✓ تحسين شروط التبادل التجاري.
- ✓ زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية.

---

[1] على القزويني، المرجع السابق، ص 268.

[2] هشام محمود الاقداحي، "العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة "، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، الاسكندرية ص 211.

- ✓ زيادة نصيب التكتل الاقتصادي من التجارة العالمية.
- ✓ زيادة درجة المنافسة وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد.

2. الدوافع الامنية-السياسية:

من الواضح ان اي تكامل اقتصادي مهما كان بسيط في شكله أو محدود في نطاقه لا يمكن ان يقتصر على تحقيق اهداف تجارية أو اقتصادية فقط، وانما لابد ان يشتمل على اهداف امنية وسياسية يمكن ايجازها فيما يلي:[1]

- ✓ يعد التكتل الاقتصادي اساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الاعضاء المجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية.
- ✓ الاستقرار الامني كهدف قد يدفع بعض الدول في عقد اتفاقيات اقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا امنيا من خلال تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على ارتباط الدول الاعضاء وزيادة الثقة بينها في المنطقة التكاملية فان هذه الدول تتجنب الخطر السياسي وخير مثال على ذلك حل الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا والمانيا بعد اقامة المجموعة ال أو روبية للفحم والصلب عام 1951.

3. الدوافع التاريخية-الاجتماعية:

يعد التكامل الاقتصادي اساسا للتكامل الاجتماعي والثقافي بين الدول الاعضاء ومجتمعاتها ايضا، فمع تمتع كل من هذه المجتمعات بخصائص اجتماعية وثقافية معينة فان تطور العلاقات الاقتصادية من شانه ان يعزز علاقات الود والتعايش المشترك والحوار الثقافي ويزيل ما تراكم من حساسيات ترتبط بفترات طويلة من الخلافات السياسية والعقائدية بين الدول وضعف أو انعدام العلاقات الاقتصادية والتجارية

[1] عبد الرحمان روابح، " حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة " مرجع سبق ذكره، ص 21.

والصلات الاجتماعية الثقافية بينها على الرغم من عمق جذور الترابط الاجتماعي والحضاري بين مجتمعاتها (من ناحية الدين واللغة والعادات وغيرها من الروابط المشتركة)، بل ان هذه المجتمعات تشكل امتدادا لبعضها البعض، اما الحدود فما هي الا تجزئة مصطنعة سياسية واجتماعية لامة واحدة (الامة العربية كمثال)، ويتضح الامر بشكل جلي عند المناطق الحدودية، حيث التقارب بين سكان هذه المناطق على طرفي الحدود يصل الى حد صلات القربى التي يتعين استثمارها لصالح التقريب والتكامل بين البلدان المتجاورة.[1]

المبحث الثاني: نظريات، درجات وشروط نجاح التكامل الاقتصادي الاقليمي.

في الواقع لا توجد نظرية واحدة للتكامل ولكن هناك العديد من النظريات أو بمعنى ادق الوصفات التي تشرح بطرق مختلفة عملية التكامل، كما انه له مجموعة من المراحل والشروط الواجب اتباعها وهذا من اجل نجاحه.

المطلب الأول: نظريات التكامل الاقتصادي الاقليمي.

يمكن التعرف على نظريات التكامل الاقتصادي الاقليمي وذلك كما يلي:

1. النظرية الاتحادية:

وتعتمد هذه النظرية على متغير محدد في تفسير التكامل وهو القرار الحكومي للدول المتكاملة حيث تقرر السلطات العليا في كل دولة تبعا لمصلحتها القومية كما يراها القائمون بالحكم التنازل عن اجزاء من سيادتها تتف أو ت بحسب كل حالة من اجل تحقيق منافع التكامل المتنوعة بعد حساب عقلاني رشيد للنفقة والعائد المترتبين على الدخول في العملية التكاملية ويكون الهدف من ذلك هو تعظيم المنافع في المجالات المختلفة للتكامل وتقليل الخسائر الى اقصى حد ممكن وفي هذا الاطار فان الدول

[1] على القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 276.

المتكاملة ترتبط معا بروابط دستورية متينة يصبح معها (من وجهة نظر الاتحاديين) حصول النزاع والحروب امرا مستبعدا ويتشكل في هذا الاطار نوع من الامن الجماعي القائم على ذلك الرباط السياسي الدستوري وما يكلفه من اليات لحل النزاعات بين الوحدات المتكاملة.

وتختلف النظرية الاتحادية بحسب درجة استعداد الدول للتخلي عن اجراءات من سيادتها الا ان أبرز هذه الصور من التكامل هي الوحدة الفيدرالية والوحدة الكونفدرالية وفي النوع الأول الفدرالية يتم ذوبان الشخصيات على القومية القانونية لكل من الوحدات المتكاملة في الكيان الجديد وتقوم في هذا الكيان حكومة واحدة وجيش واحد وسياسة خارجية واحدة على حين تحتفظ الدول المتكاملة بسيادتها ويقتصر على التكامل في بعض الامور السياسية أو الاقتصادية والاستراتيجية المحددة.[1]

اضافة الى ان الفدرالية على انها المنهج أو الطريقة التي يتم بمقتضاها عملية تقسيم سلطات الحكومة والتي في اطارها يتم تحديد مجال التعاون بين الحكومة المركزية والحكومات الجهوية.[2]

اما النوع الثاني وهي الكونفدرالية والتي تعني اتفاقا بين مجموعة من الدول بهدف تكوين مؤسسات واجهزة مشتركة تعمل على الاشراف على مجالات محددة يتم الاتفاق عليها في بداية الاتحاد.

وتتنازل الدول المتحدة لهذه الاجهزة عن جزء من سيادتها بالقدر الذي يسمح لها في القيام بمهامها.[3]

2. النظرية الوظيفية:

برزت النظرية الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال كتابات " دافيد متراني" ونقطة الانطلاق في هذا التيار هي ان الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية لم تعد قادرة على تلبية

---

[1] نظريات التكامل الدولي: دراسة حالة للخبرة التكاملية، متوفر على الموقع Umraniyat.blogspot.com، تاريخ الاطلاع 2017/02/17، على الساعة 11:14.

[2] منى زنودة، " محاضرة التفسيرات النظرية للتكامل الاقتصادي الدولي الاقليمي "، سنة ثالثة علوم سياسية، تخصص نظم التحكم والادارة الاقليمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011–2012، ص 28.

[3] منى زنودة، المرجع السابق ص 28.

الحاجيات الاساسية للمجتمع، ومرد ذلك هو انها توجد في رقعة جغرافية محدودة بينما حاجيات المجتمع تمتد الى أكثر من ذلك المجال.

والوظيفة ليست نظرية فقط بل هي كذلك فلسفة جاءت لتقضي على بعض عراقيل السير الحسن للعلاقات الدولية، وذلك عن طريق التركيز على جانب مهم في العلاقات الدولية الا وهو الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لكل شعوب العالم، وذلك عن طريق تناسي الحدود السياسية بين الدول، وادخال تعديلات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق بقصد تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتدعيم الاستقرار السياسي في المجتمع الدولي.

الوظيفية اذن بهذا الوصف ليست نظرية سياسية، فهي تتجنب قضايا ومجالات النزاع للتركيز على ميادين التعاون وتح أو ل خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول، ويذهب البريطاني " دافيد مطراني " الى حد القول بان هناك امكانية لإقامة مجتمع دولي خالي من الحروب والنزاعات عن طريق التعاون في المجالات الاقتصادية عبر ابرام الاتفاقيات وسن المواثيق بين الدول.[1]

3. النظرية الوظيفية الجديدة:

يعتبر" ارنست هاس " من أبرز مناظري الوظيفية الجديدة، فيما يعتبر" روبرت شومان " و" جون مونيه " من المبادرين الى الاهتمام بالجانب العلمي والتنظيمي الذي يعتمد على قيام المؤسسات فوق وطنية.

والتي من شانها خدمة اهداف التكامل الاقتصادي على مستوى المجموعة الأوروبية فأغلبية التحاليل التي بدأت في نهاية الخمسينات ركزت على محاولة التكامل الاقتصادي الاقليمي، ومن هنا يبرز اهم

[1] كمال مقروس، " دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي "، دراسة مقارنه بين التجربة ال أوروبية والتجربة المغاربية، رسالة ماجستير اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013 ص 40.

اختلاف لهذه النظرية مع الوظيفة التقليدية، خاصة على التجارب التي تمت في أوروبا الغربية ثم توسعت لتشمل المناطق الجغرافية الاخرى.

ولابد من الاشارة هنا الى ان التحويل في التركيز على المناطق الجهوية جاء نتيجة فشل طروحات الوظيفية التقليدية التي تقوم على اساس شمولي في توحيد مصالح الدول.

يتمثل محور الوظيفية الجديدة في تخلي الدول عن سلطاتها في الميادين التي لا يمكن ان تتعاطى معها بفعالية أكبر بصفة انفرادية على غرار المجالات الاقتصادية، ويكون تجسيد ذلك عن طريق انشاء مؤسسات اقليمية تختص بشؤون هذه المجالات.

" فكارل دوتش " قد بدا هذه المدرسة بتطويره لنظرية الاتصالات الاجتماعية وتدشينه فيما بعد لما يسمى بنظرية المبادلات الدولية وبعد " كارل دوتش " أصبح " ارنست هاس " يلقب بابي الوظيفية الجديدة نظرا لمساهمته القيمة في هذا المجال.

ولقد كان هذا الاخير متأثرا الى درجة كبيرة بتطور التجربة التكاملية ال أو روبية، ويرى بان فكر الوظيفية الجديدة تقوم على اساس وجود مصالح مختلفة لكن غير متناقضة بالنسبة لأطراف التكامل وان هذا الاختلاف هو الذي يولد الرغبة في البحث عن الحلول.

وقد ذهب اتباع هذه المدرسة الى حد اقامة نظرية التكامل الاقليمي في المجتمع الدولي تنب أو ا لإقامة نظام دولي على اسس اقليمية تبدأ بالإقليمية الاقتصادية.[1]

4. النظرية الاتصالية:

تعد النظرية الاتصالية من اهم نظريات التكامل وهي تركز على عدم التسرع في خلق سلطة مركزية تتولى شؤون المجتمع التكاملي، سواء كانت سلطات محدودة أو واسعة، وانه من الافضل الانطلاق بخلق تنظيمات تتولى عدد من الشؤون الفنية التي لا تثير اية حساسية لدى الفئات الاجتماعية القائمة.

[1] كمال مقروس، المرجع السابق، ص ص 41-42.

ويرى اصحاب هذه النظرية في مقدمتهم " كارل دوتش " انه يجب التدرج في العملية التكاملية كبديل للتحول المفاجئ والمباشر الى حل الوحدة السياسية، وذلك ابتداء من النواحي الاقل اثارة للخلافات والتي تساهم في تحفيز التكامل، كما ينبغي تجنب التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدانها سيادتها الى دولة الاتحاد، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما امكن تحقيقه في الدولة القطرية، وبناءا عليه فضلوا اتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين مختلف الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، دون الالتزام بأضر مؤسسية معينة أو مراحل محددة.[1]

المطلب الثاني: درجات التكامل الاقتصادي الاقليمي.

يتخذ التكامل الاقتصادي عديد من الاشكال يمكن التمييز بين خمسة منها، تبدأ بأدنى مستويات التكامل وهي اتفاقيات التجارة التفضيلية وتنتهي بأعلى درجات التكامل وهو الاتحاد الاقتصادي وسنشير اليها ببعض التفصيل على النحو التالي:

1. اتفاقيات التجارة التفضيلية:

تمثل اتفاقيات التجارة التفضيلية تاريخيا أولي صور التكامل الاقتصادي حيث يقوم اثنان أو اكثر من الدول المشتركة في الاتفاق بتخفيض محدود للعوائق التجارية فيما بينها باستثناء خدمات راس المال بينما تحافظ على مستوى عالي من العوائق على السلع المستوردة من الدول الاخرى، ويعد نظام الكومنولث التمييزي هو النموذج التاريخي لمثل هذه الاتفاقيات، حيث قامت بريطانيا بما يعرف بدول الكومنولث عام 1932 وعددها 48 دولة بتخفيض التعريفة الجمركية على التجارة فيما بينهم مع بقاء التعريفة الجمركية المرتفعة على الواردات من بقية دول العالم.[2]

---

[1] ذهبية بوباية، " معوقات التكامل الاقتصادي العربي وسبل تحقيقه "، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2005، ص 47.

[2] محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، " الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية"، دار التعليم الجامعي، 2016، الاسكندرية، ص ص 200-201.

2. منطقه التجارة الحرة:

وهي منطقه تقوم فيها الدول الاعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها ولكن تترك الحرية لكل بلد عضوان يفرض السياسة التجارية الخاصة به بالنسبة الى الدول الاخرى، وبذلك يوافق الاعضاء على قواعد المنشأ التي تقر انه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون الرسوم الجمركية اما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة.[1]

وتعرف مناطق التجارة الحرة بانها اتحاد جمركي ناقص فهي تشبهه من حيث كونها تعمل على الغاء القيود الجمركية الداخلية بين دول المنطقة الحرة وتختلف عنه في كون اعضائها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية بل تحتفظ كل منها برسومها الخاصة واستقلالها الجمركي بالنسبة للغير.

وتعتبر منطقه التجارة الحرة اساس لإقامة تجمع اقتصادي يساهم في دعم القدرة التنافسية للدول الاعضاء في مواجهه التكتلات الاقتصادية الاخرى كما تهدف الى دفع عجلة التنمية، وذلك من خلال السماح بحريه انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود مما يؤدي الى الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول بالإضافة الى مساهمتها في دعم الاستثمار الوطني وخلق فرص العمل داخل المنطقة.[2]

و أو ل منطقة مهمة للتجارة الحرة في العصر الحديث هي منطقة التجارة الحرة ال أو روبية ((EFTA التي تكونت عام 1960 بواسطة مجموعة من الدول ال أو روبية التي لم تكن مستعدة للانضمام الى السوق ال أو روبية المشتركة، وخوفا من حرمانها من مكاسب التجارة في أو روبا قامت بأنشاء هذه المنطقة، وذلك بإزالة كافة الرسوم الجمركية على التجارة، بعد اذ قام كل بلد بتوقيع اتفاق منطقة تجارة حرة مع الاتحاد ال

[1] كمال بكري، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية، 2002، الاسكندرية، ص 195.

[2] فؤاد ابو ستيت " التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة " الدار المصرية اللبنانية، 2004، القاهرة، ص 11.

أو روبي وهذا ما جعل سوق الاتحاد ال أو روبي اكبر سوق حرة في العالم حيث يمكن للسلع والخدمات ان تتحرك بدون رسوم جمركية، وهناك اتفاقيات اخرى وقعت في اطار مناطق التجارة الحرة مثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ((NAFTA التي بدأت رسميا في بداية سنه 1994 وتضم حاليا كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك بالإضافة الى منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق اسيا ودول مجلس التعاون الخليجي.[1]

3. الاتحاد الجمركي:

يمثل درجة اعلى من التكامل الاقتصادي مقارنة بمنطقة التجارة الحرة، حيث لا يسمح باي تعريفة جمركية أو حواجز تعوق التجارة بين الدول الاعضاء في الاتحاد ويتشابه في ذلك مع المنطقة الحرة ولكنه يمتاز عنها بوجود نوع من التنسيق للسياسات التجارية لهذه الدول في مواجهة الدول غير الاعضاء، حيث يطبق الاتحاد الجمركي معدلات موحدة للتعريفة الجمركية في مواجهة كافة دول العالم خارج الاتحاد الامر الذي يسمح بالقضاء على مشكلة انحراف التجارة التي تنشا في ظل منطقة التجارة الحرة.[2]

ومن أشهر الامثلة الاتحاد الجمركي اتحاد الزولفرين الذي يتم بين عدد كبير من الولايات الالمانية عام 1934 ومكن " بسمارك " من توحيد المانيا فيما بعد عام 1870.

وكذلك السوق ال أو روبية المشتركة عام 1957 التي تضم ست دول هي المانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهو لندا.[3]

---

[1] Jean-François mittaine, François pequerul, " Les unions économique régionale ", Armand Colin, Paris, p 16.

[2] محمود يونس واخرون، " التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية " دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ص ص 202-203.

[3] المرجع السابق، ص 203.

كما يمكن تعريف هذه الصورة التكاملية في شكل المعادلة التالية:[1]

الاتحاد الجمركي = منطقة تجارة حرة + تعريفة جمركية موحدة لمواجهه العالم الخارجي.

ويشتمل الاتحاد الجمركي على مجموعه من الاجراءات.[2]

- ✓ وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية.
- ✓ وحدة تد أو ل السلع بين الدول الاعضاء.
- ✓ وحدة الحدود الجمركية والاقليم الجمركي بالنسبة لباقي دول العالم غير الاعضاء في الاتحاد.

4. السوق المشتركة:

هذا الشكل يعتبر أكثر تقدما نحو التكامل الاقتصادي من الاشكال السابقة وبذلك تصبح اقتصاديات الدول الاعضاء أكثر اندماجا مما هي عليه في الحالات السابقة، اضافة الى الغاء الرسوم الجمركية والحدود الجمركية، وتوحيد التعريفة الجمركية امام العالم الخارجي، في مثل هذا التوجه يتم الغاء القيود على تحركات الاشخاص ورؤوس الاموال فيما بين الدول الاعضاء، اضافة الى التنسيق الكامل في السياسات الاقتصادية المالية والنقدية للدول الاعضاء.[3]

ويمكن التعبير عن هذه الدرجة التكاملية في المعادلة التالية:[4]

السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + تحرير انتقالات عناصر الانتاج (العمل، راس المال).

---

[1] سامي عفيفي حاتم، " الاتجاهات الجزئية في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتنظيم، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص ص 40-41.

[2] المرجع السابق، ص 41.

[3] محمد جاسم، " التجارة الدولية "، الطبعة ال أولى، دار زهو ان، 2013، عمان، الاردن، ص 31.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، " اقتصاديات المشاركة من التكتلات الاقليمية "، الدار الجامعية، 2006، الاسكندرية ص 16

ومن أشهر امثلة السوق المشتركة السوق ال أو روبية المشتركة والتي انشاتها ست دول من غرب أو روبا هي فرنسا، المانيا، لوكسمبورج، بلجيكا وهو لندا في جانفي عام 1957 بمقتضى اتفاقية روما، وأنظم اليها في عام 1972 كل من بريطانيا، ايرلندا والدنمارك وفي عام 2000 انضمت اليها ايضا اسبانيا والبرتغال.[1]

5. الوحدة الاقتصادية:

تعتبر اعلى درجات التكامل الاقتصادي بين الدول وتتضمن نفس سمات السوق المشتركة من حيث اتفاق مجموعة من الدول على ازالة كافة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة (التنسيق بين السياسات التجارية) في مواجهه الدول غير الاعضاء، بالإضافة الى الغاء القيود المفروضة على تحرك خدمات عناصر الانتاج (العمل وراس المال) بينها.

ولكنه يمتاز عن السوق المشتركة في وجود تنسيق وربما توحيد للسياسات الاقتصادية الاخرى (المالية والنقدية)، بالإضافة الى انشاء عدد من المؤسسات الاقتصادية التي تحقق هذا التنسيق.[2]

ويمكن صياغة هذه الدرج التكاملية في المعادلة التالية:[3]

الوحدة الاقتصادية = السوق المشتركة + عمليات تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الاعضاء

6. الاتحاد النقدي:

ان تكامل الدول في وحدة اقتصادية قد لا يحقق الاهداف المرجوة منه بسبب اختلاف عملات هذه الدول واختلاف سعر صرفها.

---

[1] جاسم بن محمد القاسمي، " التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التع أون الخليجي انجازاته وتحدياته"، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، الاسكندرية، ص ص41-40.

[2] محمود يونس واخرون، " التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية "، مرجع سبق ذكره، ص 204.

[3] سامي عفيفي حاتم، " الاتجاهات الجزئية في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتنظيم"، مرجع سبق ذكره، ص 43.

لذلك يتم في هذه المرحلة ادراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شانها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الانتاج بين الدول ويقوم هذا الاتحاد بتثبيت اسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري وزيادة التخصص الاقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد.[1]

7. الاتحاد الاقتصادي التام:

وهو أرقي مرحلة من مراحل التكامل، حيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في اطارها حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية وغيرها وبالشكل الذي يجعل شخصية الدول الاتحادية الناتجة عن الاتحاد الاقتصادي التام تحل محل شخصية الدولة السابقة، وهذا يعني بالضرورة انشاء سلطه اتحادية تفوق سلطها سلطات الدول التي يتكون منها هذا الاتحاد، وبحيث يمكن ان تكون هناك عملة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة معاملاتها ونشاطاتها الاقتصادية.[2]

ولتوضيح درجات التكامل الاقتصادي أكثر وتبسيطها يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

[1] بلقاسم طراد، " التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي "، دراسة حالة دول مجلس التع أون الخليجي، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص5.

[2] المرجع السابق، ص 5-6.

الشكل رقم (1-1): درجات التكامل الاقتصادي

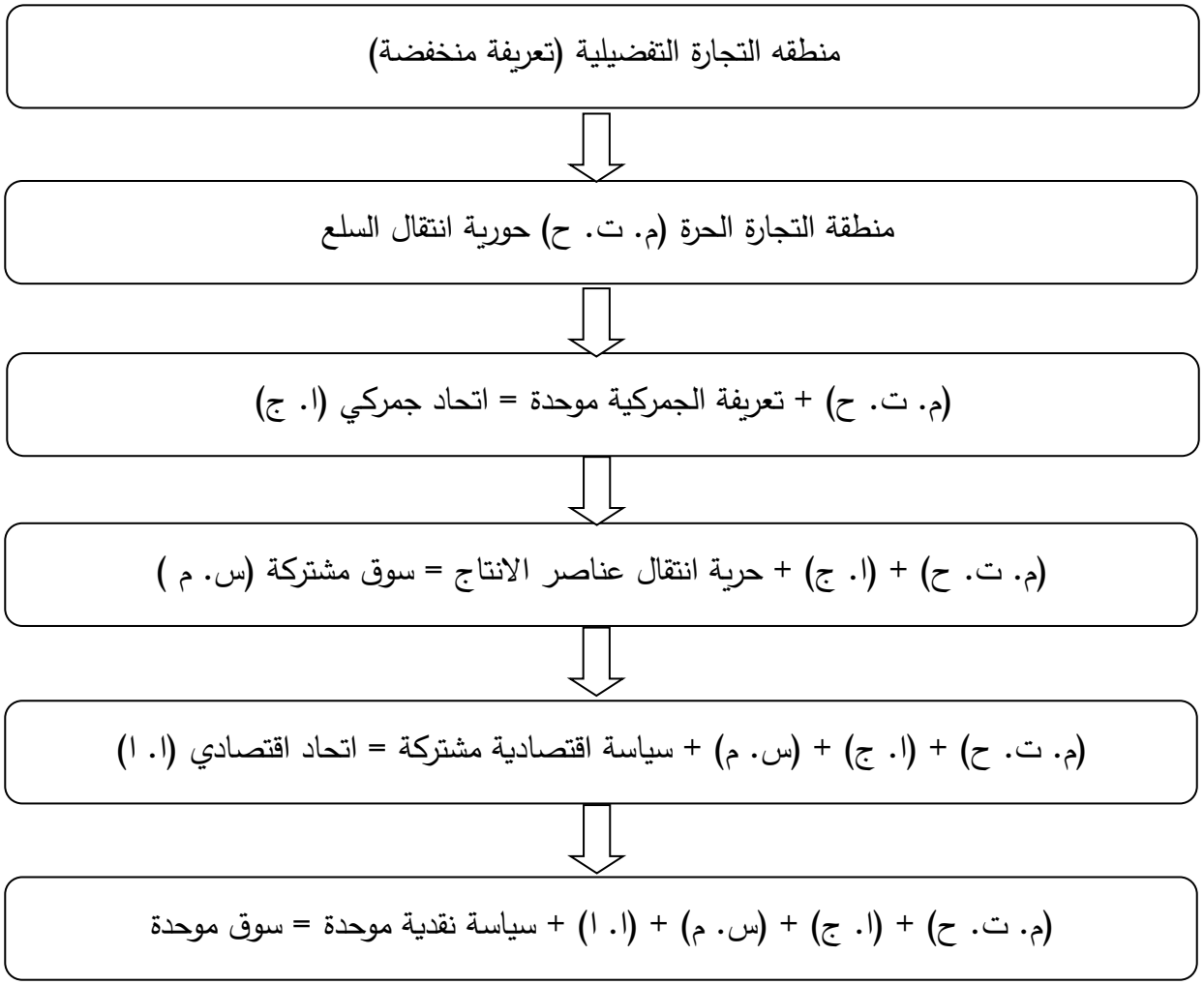

المصدر: كمال مقروس، " دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي"، دراسة مقارنة بين التجربة ال أو روبية والتجربة المغاربية. رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013. ص 25.

الطلب الثالث: شروط نجاح تكامل الاقتصادي الاقليمي.

من اجل تحقيق التكامل الناجح بين الدول وضمان فعالية لابد من توافر مجموعة من الشروط الاساسية من اجل تجنب فشل المحاولات التكاملية ومن اهم هذه الشروط نذكر ما يلي:[1]

1. التقارب الجغرافي:

يعتبر التقارب الجغرافي من اهم الشروط الاساسية لنجاح التكامل خاصة الاقتصادي منها، هذا نضرا لسهولة انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متنافرة جغرافيا، لذا فان التقارب الجغرافي يعد من دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينها واتساع نطاق تبادلها التجاري وتيسير انتقال عناصر الانتاج، وبالرغم من توفر وتقدم وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، الا ان التقارب الجغرافي يبقى له اهمية كبيرة في التكامل وليس شرطا ضروريا له.

2. الارادة السياسية:

ان غياب الارادة السياسية بين مجموعة الدول التي ارادت التكامل فيما بينها يعتبر من اهم اسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات ان تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الامر الى خلق مؤسسات الاندماج الاقليمي ان تدرك منذ البداية ان هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، الا اذا ايقن انه من الضروري أو على الاقل من المفيد اقتصاديا الانضمام الى تكتل اقتصادي اقليمي من اجل الاسراع في عملية التنمية الاقتصادية، كما يجب ان يقنع الراي العام في كل بلد بان كل واحد من الاعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على

---

[1] عبد الوهاب رميدي، " التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة"، اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص ص 8-9.

التزاماته بأمانة ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنتاج التكتل كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.

3. تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل:

يجب ان يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود الاختلافات الاقتصادية بين الدول الاعضاء، والا سيسيطر بلد ما على اقتصاديات الدول الاخرى، وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) حيث سيطر الاتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الاعضاء.

4. تنسيق السياسات الاقتصادية القومية:

حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي ان يتن أو ل شؤون التعريفة الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون ال أو ضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولابد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية ووضع اجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغيرات التي تطرا على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية.[1]

5. تجانس القيم الاجتماعية والثقافية:

الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، كلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبه النجاح في التكامل مرتفعة.

[1] عبد الوهاب رميدي، المرجع السابق، ص 9.

هناك من يضيف وفي نفس السياق ان التجانس بين الوحدات الدولية المتكاملة من حيث وحدة اللغة، التاريخ، التراث والدين يساعد هذه الوحدات على ترسيخ نظرة فوق وطنية حيث يشمل وحدة في القومية.[1]

6. تحقيق المصلحة المشتركة:

حيث يهدف التكامل الى تحقيق المصالح المشتركة بين الدول المتكاملة والتي تتمحور اساسا حول تحسين وتطوير مستوياتها الاقتصادية، ويشترط هنا ضرورة تنظيم العلاقات بصورة تكفل توزيع المكاسب بشكل عادل ومتوازن حيث يضمن عدم استحواذ أحد الاطراف على المكاسب دون أطراف اخرى.[2]

المبحث الثالث: مشاكل، مزايا واثار التكامل الاقتصادي الاقليمي.

من خلال قيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول فانه قد خلق مجموعة من المشاكل هذا من جهة، ومن جهة اخرى تنجز عن هذا التكامل عدة مزايا واثار.

المطلب الأول: مشاكل التكامل الاقتصادي الاقليمي.

للتكامل الاقتصادي مزايا ومنافع متنوعة الا انه لا يخلو من العيوب والمشاكل، فتكلفة الصعوبات التي تواجه عمليات تطبيق الاجراءات التكاملية المتفق عليها بين مجموعة الدول الاعضاء، فتنشا بعض هذه المشاكل تلقائيا بمجرد قيام التكامل.

ومن اهم هذه المشاكل نذكر ما يلي:[3]

---

[1] مراد خليفة، " التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعيات القانونية: تجارب وتحديات " رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص 50.

[2] المرجع السابق، ص ص 50-51.

[3] محمد عمر مصطفى، " التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة" الطبعة ال أولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 38.

1. مشكل التعريفة الموحدة:

من اهم الضروريات الاساسية لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو ازالة الحواجز الجمركية مع الاتفاق مسبقا على وضع تعريفة جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي.

الا انه من الصعب وضع تعريفة موحدة تفرض على مجموعة الدول الاعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بينها وهذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الاعضاء، فبعض الدول لا تقبل ان تفرض عليها تعريفة موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الاجنبية، والبعض الاخر ترفض كذلك تعريفة موحدة تزيد على الرسم الاخذ به نظرا لتخوفها من ان تعرض مصالحها التجارية للخطر كاستعمال المواد والسلع المستوردة كمواد أولية في الصناعات المحلية.

ومن امثلة ذلك ما حدث في بريطانيا عند محاولة ضمها للسوق ال أو روبية المشتركة في بداية عهدتها، اذ ضلت تعارض بشده تكوين كتلة تجاريه في أوروبا تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها ومسؤولياتها.

2. مشكل الحماية الجمركية:

اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الاعضاء في التكامل، واختلاف ظروف المشاريع الانتاجية تؤدي الى اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في دولة عضو، وبالتالي يصعب التخلي عن الحماية في دولة ما، وهذا يرجع الى مشكلة المنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الاخرى وخاصة التي تنتج بتكاليف اقل، قد تؤدى الى انهيار مشاريع تنسيق السياسات الاقتصادية، ومن اهم الشروط الاساسية لقيام التكامل الاقتصادي وتنسيق السياسات الاقتصادية القومية (المالية والنقدية) وهذا كما رأيناه سابقا.

فوجود مثلا اسعار الضرائب في المنطقة التكاملية قد يؤدي الى تقليل ايرادات بعض الدول الاعضاء والعكس للبعض الاخر كما ان تثبيت سعر العملة قد يؤدي الى تسرب رؤوس الاموال من دولة عضو الى

الدول الاعضاء داخل التكامل كما لا يمكن توحيد كافة انواع الضرائب في الدول الاعضاء توحيدا كاملا، بل يكتفي بتوحيد بعض انواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج، مثل ضرائب الاستهلاك والانتاج وغيرها وما حدث فعلا بين بلجيكا وهو لندا ولكسمبورج عند بدا تكوين اتحاد البينيلوكس سنة 1984.[1]

كما ان عدم اتباع سياسات موحدة تجاه الدول الاخرى، يؤدي الى حدوث انحرافات في التجارة والانتاج والاستثمار، ما ينجم عنه من خفض الكفاءات الانتاجية لاستخدام الموارد وزيادة النفقات الانتاجية.

3. مشكل توزيع الايرادات وتعويض الخسائر.

المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الايرادات المحصلة من جمارك الدول الاعضاء، لهذا لا يمكن تقسيم هذه الايرادات الا إذا كانت هناك طريقة متفق عليها قبل قيام التكامل، وهنا تثور المشكلة اذ على اي اساس يتم هذا التقسيم؟

يرى البعض ان تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها من السلع والموارد الواردة بعد قيام الدول الكبرى في الاتحاد بدفع مبلغ اجمالي معين للدول الصغيرة فيه وذلك كتعويض لما خسرته من الايرادات الجمركية نتيجة انضمامها للاتحاد، ومثال ذلك ما طبق فعلا في الاتحاد الجمركي المقام بين فرنسا وموناكو 1965.[2]

يرى فريق اخر انه يتم تقسيم ايرادات الجمارك بين الدول الاعضاء على اساس نسبة عدد سكان كل دولة الى مجموع سكان الاتحاد، اي جعل ايرادات الجمارك تتناسب مع عدد السكان.

كذلك نفس الشيء الذي يطرح حول كيفية تعويض خسائر بعض هذه الدول من الايرادات الجمركية، ويعود هذا المشكل لاختلاف الدول الاعضاء وتباينها في مساهمة كل دوله في ايرادات الاتحاد الجمركي.

---

[1] محمد عمر مصطفى، المرجع السابق ص 38.

[2] المرجع السابق، ص 39.

المطلب الثاني: مزايا التكامل الاقتصادي الاقليمي.

من الممكن ان يحقق التكامل الاقتصادي بين الدول المتكاملة العديد من المزايا والتي نذكر منها ما يلي:

1. حرية تنقل عناصر الانتاج:

عند قيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الانتاج داخل المنطقة التكاملية دون قيود، مما يسمح بتطوير الانتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الانتاج والعوائد التي تحصل عليها وبالتالي زيادة مستوى الاشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم فانتقال رؤوس الاموال من الدول التي لها فائض منها الى الدول التي تفتقر الى هذا العنصر يؤدي الى اعادة التوزيع مكافئات راس المال من الدول التي لها فائض فيها ومستوى منخفض من الاجور وضعف ديموغرافي تجاه الدول التي تعاني نقصا في اليد العاملة، فالاستمرار في هذه العملية في المدى المتوسط والطويل يعيد التوازن في مستويات الاجور في المنطقة التكاملية وتؤدي الى الاستغلال الامثل للموارد مما ينجم عنه وتوفير للسلع والخدمات بصوره اكثر بكثير قبل التكامل.[1]

2. زيادة قوة التفاوض:

من مزايا ودوافع التكامل الاقتصادي اعطاء الدول المتكتلة قوة التفاوض والثقل الملموس في التجمعات الاقليمية والدولية وحتى على الصعيد العالمي، وهذا راجع لكبر حجم صادراتها وواردتها ككتلة فمن خلال التكامل يمكن اقامة مؤسسات اقليمية واجهزة مشتركة هدفها توثيق التنسيق والتماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها الخارجية، فتستطيع ان تحصل على واردات بأسعار اقل كما تزيد في اسعار صادراتها بسبب عدم التنافس في ما بينها في الاسواق الخارجية، الامر الذي يجعلها تحصل على شروط افضل لمبادلاتها

[1] كمال مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، دراسة مقارنه بين التجربة ال أوروبية والتجربة المغاربية، مرجع سبق ذكره، ص 29.

التجارية، وبشكل يفوق ما كانت عليه من منافع وهي منفردة كما يتيح التكامل الاقتصادي الاقليمي للدول الاعضاء في المشروع التكاملي تعزيز القوة التفاوضية للمجموعة المتكاملة على المستوى الدولي وتعاملاتها مع التكتلات الاقتصادية الاخرى، واهم سبل تعزيز المركز التفاوضي هو التحكم في المنتجات الحيوية وامتلاك سوق ملمة لمنتجات الدول الصناعية أو كلاهما معا.[1]

3. اتساع حجم السوق.

من الممكن التعرف على حجم السوق بعدة مقاييس، فيرى " كوزنيتر" قياس هذا الحجم على اساس عدد السكان وقيل ايضا باستخدام المساحة الجغرافية للدولة المتكاملة كمؤشر يدل على حجم السوق.

اما " الن " فانه يرى استخدام معيار حجم الناتج القومي في مقياس حجم السوق.[2]

فضيق الاسواق المحلية للدول وعدم قدرتها على استيعاب مختلف المنتجات يرجع الى انخفاض القدرة الشرائية في هذه الدول، وضيق الاسواق يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج لان الدولة التي لها طاقة انتاجيه هامة تنتج لسوق ضيقة محدودة الاستهلاك، مما تضيع فرص تخفيض تكاليف الانتاج ويفوت فرصة الاستغلال الامثل للموارد بمختلف انواعها.

فالتكامل الاقتصادي يدل على حل مشكلة ضيق الاسواق، في المنتجات المختلفة ستجد اسواق أو سع ومجالا أكبر، وفي حالات عديدة يؤدي اتساع السوق الى امكانية اقامة وخلق صناعات لم تكن قائمة قبل الاتحاد فحجم الطلب الداخلي كبير مما يبرر اقامة صناعة ذات حجم وكفاية اقتصادية.[3]

اذن فالتكامل يؤدي الى فتح الاسواق وتوزيع الطاقة داخل المنطقة التكاملية مما يزيد من تسويق منتجاتها وتحسين التكنولوجيا وتامين زيادة الانتاج ويترتب على اتساع حجم السوق عدة مزايا اهمها الاسراع

---

[1] سماح احمد فضل، " المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي"، مكتبة الوفاء القانونية، 2010، الاسكندرية، ص 61.

[2] عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، " الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة 1999، الاسكندرية، ص 252.

[3] محمد عبد العزيز عجيمة، " الاقتصاد الدولي "، دار الجامعة المصرية، 1977، الاسكندرية، ص 168.

بعملية التنمية الاقتصادية نتيجة لتوزيع واقامة الوحدات الانتاجية على اسس اقتصادية سليمة والافادة من وحدات الانتاج الكبير (الخارجية والداخلية).[1]

4. تخفيف العبء على ميزان المدفوعات:

تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا بزيادة التبادل التجاري فيما بينها، وتخفض الاعتماد وبشكل كبير على العالم الخارجي (الاستيراد) في تلبية مختلف حاجياته ومتطلباته، وبذلك يمكن لهذه الدول من خلال تكثيف تعاملاتها البينية ان توفر قدر لا باس به من العملات الاجنبية التي كانت تخصصها للاستيراد من العالم الخارجي، وهذا ما يؤدي الى تخفيض العبء على ميزان المدفوعات.[2]

5. زيادة معدل ال نمو الاقتصادي:

يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات ال نمو الاقتصادي للدول الاعضاء، وذلك عن طريق تشجيع وتحفيز الاستثمار، حيث ان اتساع نطاق هذا الاخير وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي الى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيئة امام راس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الاموال في وسائل الانتاج وادخال تكنولوجيا جديدة تخفض من خلالها تكاليف الانتاج وتضاعف الكميات المخرجة هذا فضلا عن تشجيع التخصص الاقليمي في الانتاج، واتاحة حرية التنقل والتوطن والاقامة لرؤوس الاموال داخل منطقه التكاملية حيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها.

---

[1] عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، " الاقتصاد الدولي " مرجع سبق ذكره ص 258.

[2] كمال مقروس، " دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي" دراسة مقارنة بين التجربة ال أوروبية والتجربة المغاربية" مرجع سبق ذكره، ص 31.

ولهذا يتوقع ان يسفر التكامل الاقتصادي من تسهيل عمليات تكوين راس المال وزيادة معدل ال نمو الاقتصادي في الدول المتكاملة.[1]

6. تدعيم الكفاءة الصناعية وتطوير القاعدة التكنولوجية:

ان المنافسة على المستوى الاقليمي في ظروف من تس أو ي الفرص يوفر حافز لتحسين الكفاءة الانتاجية خاصة الصناعية منها اضافة الى تطوير القاعدة التكنولوجية التي تحتاج الى امكانيات ضخمه ذلك ان التكنولوجيا تعتبر أبرز متطلبات التنمية والتطور.

ان معظم الدول النامية عاجزة بشكل منفرد على اقامة تكنولوجية ذاتية، فان التكامل الاقتصادي يمكن ان يتيح قدرات أكبر من هذا الجانب بشكل يسمح بوضع قاعدة تكنولوجية تلبي وتستجيب للاحتياجات المحلية حتى تتوفر للاقتصاد المحلي القدرة على الانتاج والتشغيل وال نمو اعتمادا على هذه القاعدة التكنولوجية المحلية.[2]

7. تنويع الصادرات:

ان الصعوبات والعراقيل التي تواجه منتجات الدول النامية من فترة الى اخرى في الاسواق العالمية وخاصة اسواق الدول الصناعية منها، والاجراءات التي تقوم تجاه صادرات الدول النامية، كاتفاقيات الالياف المتعددة بين الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد ال أو روبي لمنع دخول صادرات الدول النامية، وتحديد المنتوجات الزراعية ذات الميزة النسبية في اسواق الدول الصناعية، هذا الامر يحتم على الدول النامية العمل من اجل تنويع صادراتها التي في معظمها مواد أو لية استخراجية وطاقوية ومحاولة الاستغناء عنها تدريجيا، وكذلك تنويع اسواق التصدير لرفع قدراتها على مواجهه تقلبات الاسواق وعدم استقرار اسعار المواد الأولية كما يضمن التنويع سيادة واستقلالية الدول النامية.

---

[1] كامل بكري، " التكامل الاقتصادي"، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، 1984، الاسكندرية، القاهرة، ص 38.

[2] فليح حسن خلف، " العلاقات الاقتصادية الدولية "، مؤسسة الوارف للنشر، 2001، عمان، ص 184.

وتظهر الحاجة الى التكامل الاقتصادي لمواجهة تحكم الدول الصناعية في اسواق ومصير الدول النامية حيث يتجلى ذلك بوضوح في الدول التي تعتمد على سلعة واحدة في صادراتها.[1]

المطلب الثالث: اثار التكامل الاقتصادي الاقليمي:

من بين نظريات التكامل الاقتصادي نظرية الاتحاد الجمركي التي تعتبر العمود الفقري للنظرية التقليدية للتكامل، ويرجع الفضل في وضع اسس هذه النظرية الى " جاكوب فاينر " واعماله الرائدة في 1950ومن بعده اضافة " اراء ميد " و" ليبسي" و" بلاسا " واخرين الكثير ويرى " فاينر" ان الخصائص الضرورية لنظرية الاتحاد الجمركي تشمل الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على واردات الدول الاعضاء في الاتحاد بالإضافة الى وضع تعريفة جمركية موحدة على السلع المستوردة من دول خارج الاتحاد، ثم توزيع الايرادات الجمركية على الدول الاعضاء في الاتحاد على اساس قاعدة مقبولة للجميع.

وتقوم هذه النظرية بتحليل الاثار المترتبة على اقامة اتحاد جمركي، وذلك من خلال دراسة الاثار الإستاتيكية والاثار الديناميكية الناتجة عنه.

1. الاثار الإستاتيكية:

تقوم النظرية التقليدية للاتحاد الجمركي بتحليل الاثار المترتبة على اقامة اتحاد جمركي وزوال الحواجز التجارية داخل المنطقة التكاملية، وهذا على اساس معيار الرفاهية والتي تنتج سبب تخصيص ورفع كفاءة استخدام الموارد، وما يتبعه من خفض التكاليف والاسعار، وهذا بافتراض ثبات عوامل الانتاج الاخرى (العمل وراس المال).

وفي هذا الإطار يفرق " فاينر " بين نوعين من اثار الاتحاد الجمركي، يعرف الأول بخلق التجارة والثاني بتحويل التجارة.

---

[1] فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص ص 184-185.

ا) –خلق التجارة:

ويعني هذا الاثر انه نتيجة لإزالة القيود الجمركية بين الدول اعضاء التكامل يصبح بإمكان أحدها استيراد منتج معين من دول اخرى في الاتحاد بسعر أرخص مما لو تم انتاجه محليا.

ونتيجة لذلك يحدث اثران.[1]

الأول: خروج بعض المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف انتاجهم عن سعر الاستيراد واستيراد ما يعوض هذا النقص.

الثاني: هو ما لم يأخذ فاينر في الاعتبار هو استفادة المستهلكين من خفض السعر مما يدفعهم الى زيادة استهلاكهم، وبالتالي تج أو ز التوسع في الاستيراد لما يكفي لتعويض النقص في الانتاج المحلي.

اضافة الى إثر خلق التجارة فهو يتمثل في نقل الانتاج من المنتجين الاقل كفاءة ذوي التكلفة المرتفعة الى المنتجين الاكثر كفاءة والذين يتسمون بانخفاض التكلفة داخل الاتحاد الجمركي وبالتالي يترتب عن ذلك توسع وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مما يؤدي الى زيادة الرفاهية الاقتصادية.[2]

ب) –تحويل التجارة:

فيحدث هذا الاثر عندما يتم اعتماد اتحاد جمركي أو تحقيق تكامل تجاري، تحويل الاستيراد من المنتجين ذوي الكلفة الادنى في بقية العالم نحو السلع والخدمات ذات الكلفة الاعلى في الدولة الشريكة فيتكبد الطرفان (ينظر الى البلدين الشريكين معا) الخسارة عندما تفوق الكلفة الناتجة عن التحول في التجارة عن المكاسب المحققة عن طريق خلق التجارة أو هو الاثر الذي ينتج عن نقل انتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الاقل في السوق الخارجي الى الدولة ذات التكلفة الاعلى العضو في الاتحاد التي اكتسبت ميزة

---

[1] محمد محمود الامام، " التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق" معهد البحوث والدراسات العربية، 2000، القاهرة، ص ص 71–72.

[2] عبد الرحمن روابح، " حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ظل التغيرات الاقتصادية الحديثة " مرجع سبق ذكره، ص 14.

حماية التعريفة الجمركية الموحدة ويعتبر اثرا سلبيا بعكس اثر خلق التجارة، لأنه يؤدي الى تحويل التجارة من منتج اقل تكلفة الى اخر اعلى تكلفة، وبالتالي الابتعاد عن الوضع الامثل للإنتاج المحقق في ضل حرية التجارة.[1]

2. الاثار الديناميكية:

يلاحظ ان التحليل السابق ركز فقط على الاثار الإستاتيكية الاتحاد الجمركي، غير ان اتفاقيات التكامل الاقتصادي يمكن ان تؤدي الى ظهور العديد من الاثار الديناميكية التي تأثر فقط في مستوى الرفاهية الاقتصادية، وانما تأدي كذلك في تغيير في طبيعة ومستوى ال نمو الاقتصادي كما نشير الى ان النقاش حول التكامل الاقتصادي لا يتركز فقط على الحصيلة الاقتصادية الصافية كما اكدت عليها التحاليل والتي يمكن ان تكون ايجابية عندما يضاف اليها الاثار الديناميكية ولكن تركز على استراتيجية الفاعلين على الاقتصاد الكلي، فالمشكلة تصبح موضوع اقتصاد جزئي من خلال الاهتمام بسلوك الدول عندما تظهر التكتلات الاقليمية والى التهديد الذي تمثله بالنسبة للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف وتعمل الكفاءة الديناميكية في المدى الطويل في ضوء كبر حجم السوق والاستفادة من الوفرات الداخلية والخارجية واثر زيادة النفقات الاستثمارية في زيادة القدرة الانتاجية للدول الاعضاء، وبالتالي تزداد فرص ال نمو الاقتصادي في هذه الدول.[2]

[1] كمال مقروس، " دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي "، مرجع سبق ذكره ص 47.

[2] محمد محمود الامام، " التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق "مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.

خاتمة الفصل الأول.

يعتبر التكامل الاقتصادي عملية تدريجية ومستمرة في مواصلة، حيث تنتقل من حالة التفكك والتجزئة الى حالة التعاون والتكامل فيما بين الدوال، عبر مراحل ودراجات تنطلق من ابسطها ثم تتطور حتى تصل الى درجات اعلى للتكامل الاقتصادي وتحقيق الاندماج الاقتصادي التام وهو اقصى مراحل التكامل.

ولتحقيق التكامل الاقتصادي لا يعني بالضرورة اتباع المراحل السابقة بالتعاقب اذ يمكن لأي مجموعة معينة من الدول ان تختار المستوى المناسب الذي يتناسب مع ظروفها وامكانياتها ومعطياتها الاقتصادية والاجتماعية، وتختار الاسلوب الامثل لتحقيق التكامل الاقتصادي.

ومن الخطأ الشائع محاولة نقل تجارب اقطار اخرى من منطقة ما وتطبيقها بالكامل في مناطق اخرى، الا ان المبادئ الاساسية للتكامل هي خلق علاقات تشابك وارتباط بين الاطراف لتحقيق منافع مشتركة وتعظيم كفاءة استخدام عناصر الانتاج في كافة الاقطار المساهمة.

تمهيد.

تعد التنمية الاقتصادية من المواضيع التي شغلت بال العديد من الاقتصاديين والباحثين وهي مسالة اجتماعية وسياسية تحتل مكانا بارزا في العالم، وما رافق هذه الاخيرة من تغيرات سياسية وتطور في الفكر الاقتصادي، واصبحت بذلك التنمية الاقتصادية الاكثر تد أو لا سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

أصبح تحقيق التنمية الاقتصادية من الرهانات التي تواجه مختلف الدول عبر العديد من التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والبينية، فالتنمية تفتح الخيارات امام الافراد والحكومات والمنظمات المجتمعية المختلفة وأنها عملية معقدة فهي لا تنطوي على تطور شامل لجميع اجزاء النظام الاقتصادي كما انها تؤدي الى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض.

وقد اتضح مدى شمول ضاهر التنمية الاقتصادية فهي تحتل مكانا بارزا على المستوى العالمي.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن اجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، اضافة الى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي اي احداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[1]

ويرى " S. Wagel " الاقتصادي الامريكي ان التنمية تتضمن معنى الموازنة بين احوال المعيشة الحالية والاحوال المرغوب فيها والتي يمكن تحقيقها، وان هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتكوين راس المال، حيث ان راس المال يمثل عملية بناء للطاقة الانتاجية في الاقتصاد بينما تتطلب التنمية استغلال هذه الطاقة من اجل رفع مستوى المعيشة في المجتمع.[2]

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، ايمان عطية ناصف، " التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية " دار المعرفة الجامعية 2005، ص ص 77-78.

[2] مدحت محمد القريشي، " التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات "، الطبعة ال أولى، دار وائل للنشر 2007، الاردن، ص 122.

كما يرى "Eden Owe " التنمية في كتابه عام1987 بانها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل انها ترتبط بالأفكار السياسية واشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع.[1]

وعلى ذلك فان عملية التنمية تنطوي على العناصر التالية:[2]

- ✓ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
- ✓ ان تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية.
- ✓ ان تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.

وتعرف التنمية على انها ظاهرة مركبة تتضمن ال نمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية بل ويمكن القول بان التنمية تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شانها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، الى جانب عدد من النتائج الاخرى غير الاقتصادية والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.[3]

المطلب الثاني: اهمية التنمية الاقتصادية واهدافها.

اصبحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تحتل مكانا بارزا في الاحوال العالمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية واليوم غدت هذه التنمية واصبحت تحتل مركز الصدارة في دراسات الفكر الاقتصادي

---

[1] محمد صفوت قابل، " نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية "، دار الوفاء للنشر، 2008، الاسكندرية، ص 46.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة واخرون، " التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق "، الدار الجامعية 2007، الاسكندرية ص 78.

[3] عصام عمر مندور، " التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية "، دار التعليم الجامعي، دون سنة النشر، الاسكندرية، ص 38.

العالمي، ونظرا لأهمية التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية فهي كذلك تسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف.

أو لا: اهمية التنمية الاقتصادية.

تتلخص اهمية التنمية الاقتصادية فيما يلي:[1]

- ✓ زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
- ✓ توفير فرص العمل للمواطنين.
- ✓ توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي.
- ✓ تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
- ✓ تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- ✓ تحقيق الامن القومي للدولة والاستقرار الهادف والذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات.
- ✓ زيادة الدخل القومي.

اضافة الى اهمية التنمية الاقتصادية فموضوعها يحتل اهمية كبيرة من قبل المتخصصين والمسؤولين والباحثين والمخططين في الحكومات والشعوب والمنظمات المختلفة لما لهذا الموضوع من اهمية بالغة تنبع من خلال:[2]

1. التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة.

[1] متوفر على الموقع https//www.elikitisad.com، 2017/03/08، 21:36

[2] اسماعيل عبد الرحمن ومحمد عريقات حربي، " مفاهيم ونظم اقتصادية " دار وائل للنشر، 2004، الاردن ص ص 270-271.

التنمية الاقتصادية ضرورية للدول النامية للتقليل من حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة ولقد زادت من حدة ذلك عوامل عديدة، ويمكن تقسيم هذه العوامل الى عوامل اقتصادية واخرى غير اقتصادية.

ا) -العوامل الاقتصادية:

وتتمثل في التبعية الاقتصادية للخارج، سيادة نمط الانتاج الواحد، ضعف البنيان الصناعي، ضعف البنيان الزراعي، نقص رؤوس الاموال، انتشار البطالة بأشكالها المختلفة وبخاصة البطالة المقنعة، انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة، سوء ادارة المنشاة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.

ب) -العوامل غير الاقتصادية:

وتتمثل في الزيادة السكانية الهائلة، انخفاض المستوى الصحي، سوء التغذية، انخفاض مستوى التعليم الكمي والنوعي، تراجع القدرات والانجازات العلمية والثقافية، ارتفاع نسبة الاميين من السكان.

وعليه يجب على البلدان النامية تج أو ز هذه العوامل بنوعيها تدريجيا وذلك من خلال وضع رؤية استراتيجية مدروسة وواضحة من اجل تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

2. التنمية اداة للاستقلال الاقتصادي.

ان التنمية الحقيقية لا بد ان تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على اساس التبعية، فبمجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عن ذلك انقضاء حالة التبعية هذه اذا استمرت هياكلها والياتها المشار اليها، بل ان التعامل التكنولوجي والمالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها، كل ذلك يزيد ويعمق من روابط تبعية الاقطار المتخلفة والتي توارثت من فترة الاستقلال، هنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة اي بأحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا.

ثانيا: اهداف التنمية الاقتصادية.

تختلف اهداف التنمية الاقتصادية من بلد الى اخر ومن فترة لأخرى نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية بين الدول المتخلفة، لكنها ترمي في جلها الى تحقيق هدف واحد وهو تحقيق الرفاهية للسكان وتحقيق العيش الكريم لهم. وبمكن ايجازها فيما يلي:[1]

1. زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أو ل اهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة وذلك بان الغرض الاساسي الذي يرفع هذه البلاد الى القيام بالتنمية الاقتصادية وهو انخفاض مستوى معيشة السكان، والدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي النقدي اي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة وعموما يمكن القول بان زيادة الدخل القومي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها كما تعتبر أولى اهداف التنمية الاقتصادية واهمها على الاطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.

2. رفع مستوى المعيشة:

ان رفع مستوى المعيشة من بين الاهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب وانما هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التغيير من معاني وذلك لان التنمية الاقتصادية إذا وقعت عند خلق الزيادة في الدخل القومي غير ان هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة باي تغيير في مستوى المعيشة أو يحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل محتملا.

[1] كامل بكري، " التنمية الاقتصادية " دار النهضة العربية، 1986، بيروت، لبنان، ص ص 70-73.

3. تقليل التفاوت في الدخل والثروات:

هذا الهدف للتنمية في الواقع هو هدف اجتماعي ذاته في معظم الدول المتخلفة نجد انه بالرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فأننا نرى فروقا كبيرة في توزيع الدخول والثروات، اذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته ونصيب عالي من دخله القومي بينما لا تملك غالبية افراد المجتمع الا نسبة بسيطة من ثروته وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومي، وهذا التف أو ت في توزيع الثروات والدخول يؤدي الى انقسام المجتمع الى حالتين:

حالة من الغنا المفرط وحالة من الفقر المدقع.

اضافة الى انه غالبا ما يؤدي الى اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه وكلما زاد هذا الاضطراب زاد راس المال المعطل في المجتمع، ذلك ان الطبقة الغنية لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من اموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، اضافة الى الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه يؤدي في الاجل الطويل الى ضعف قدرة الجهاز الانتاجي وزيادة تعطل العمال، ذلك بان مواعيد انفاقه على شراء السلع وخدمات في السوق للعمل على زيادة نشاط الاعمال وبالتالي زيادة تشغيل العمال لذلك فليس من المستغرب اعتبار تقليل التف أو ت في الدخول والثروات من بين الاهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيقها.[1]

4. التوسع في الهيكل الانتاجي:

ان التنمية الاقتصادية لا تقتصر فقط على زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد من التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدول بناء الصناعات الثقيلة من اجل مساعدة الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة، وعلى الدول التي تسعى للتنمية ان تقوم بإيجاد

---

[1] عادل عامر، " التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها "، متوفر على الموقع https://m.almesryoon.com تاريخ الاطلاع 2017/03/08، على الساعة 18: 21.

حلول لبعض المشاكل التي تعاني منها كتخلف القاعدة الانتاجية وكذلك هيمنة قطاع واحد بالإضافة للثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط.[1]

5. تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الدولي:

تتغلب الزراعة على النشاط للدول المختلفة فهي مجال الانتاج ومصدر العيش للغالبية العظمى للسكان، كما تلعب الدور الاهم بالنسبة للقطاعات الاخرى كمصدر من مصادر الدخل الوطني، وقد سيطرة الزراعة على اقتصاديات هذه الدول مما يجعلها تتعرض لاضطرابات وتقلبات اقتصادية شديدة نتيجة التقلبات في الانتاج والاسعار، وما يجب ذكره ان التقدم في ميدان التنمية الزراعية في البلدان النامية لم يكن في المستوى المطلوب خاصة اذا ما قارناه مع ما هو متاح فيها من موارد مختلفة وعليه فان فتح السوق من قبل الدولة قد يسمح لها ببيع الفوائض الزراعية وتوسيع تجارتها الخارجية من اجل تدعيم تنميتها الاقتصادية وعل أو ة لأهمية الزراعة، نظيف اهمية تنشيط الصناعة والخدمات في تحقيق التنمية الاقتصادية، فاتخاذ السياسة والتصنيع يدفع التنمية الى الامام.[2]

المطلب الثالث: مراحل التنمية الاقتصادية.

تتلخص مراحل التنمية الاقتصادية في خمسة مراحل والتي تتسم كل منها بخصائص معينة تعكس الانجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها وسنح أو ل ان نوجز اهمها فيما يلي:

1. مرحلة المجتمع التقليدي: (the traditionnel society)

تميز بمجتمع شديد التخلف حيث يستمد الافراد دخلهم من قطاع الزراعة وتكون مردودية الارض ضعيفة لان المجتمع لا يملك الامكانيات التي تسمح له برفع الانتاجية للفرد لكونه لا يستخدم التكنولوجيا

[1] محمد موسى عريقات حربي، " مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي "، دار الكرمل، 1993، عمان، ص 58.

[2] حكيمة يسعد، " اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر "، رسالة ماجستير، نقود ومالية، قسم علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خده، الجزائر، 2008-2009، ص 48.

الحديثة، حيث يكتفي بوسائل بدائية وتكون الزيادة في الانتاج محدودة ونقل معدلات الزيادة في السكان كما ان العادات والتقاليد جامدة بحيث يصعب التغيير الاجتماعي.[1]

2. مرحلة التهيؤ للإقلاع: (the perequistes for take-off)

وتتميز بحدود تغيرات جذرية في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة كذلك ارتفاع مستوى التجارة ادى الى تطور النقل، كما تتميز هذه المرحلة بداية تطور المجتمع من خلال اقبال على ادخال تكنولوجيا جديدة وما يلاحظ عنها زيادة الاستثمارات في مجال النقل بالإضافة الى ظهور البنوك والمؤسسات التي تعمل على تعبئة المدخرات.[2]

3. مرحلة الاقلاع: (the teke off. periode)

وتتركز في القضاء على معوقات ال نمو الاقتصادي واحداث تغيرات جذرية في ادوت الانتاج بواسطة الوسائل التكنولوجية وتسجيل تأثير ايجابي في النشاط الزراعي بسبب ظهور صناعات كبيرة بالإضافة الى حدوث تغيرات في القيم الاجتماعية والثقافية.

4. مرحلة النضوج: move touwards maturity))

حيث يقوم فيها المجتمع بالتطبيق الفعال للتكنولوجيا المتطورة، وكذلك زيادة مستوى التصنيع بالمجتمع وظهور العديد من الصناعات ذات قيمة مضافة عالية وزيادة العمالة الماهرة من خلال زيادة راس المال البشري وارتفاع نمو الدخل القومي أكثر من نمو السكان وزيادة الاستثمارات القومية، وتحقيق فائض في العملات الخارجية بسبب زيادة درجة انفتاح المجتمع على العالم الخارجي.[3]

مرحلة الاستهلاك الوفير: (high mass consuption)

---

[1] جمال حلاوة، علي صالح، " مدخل الى علم الاقتصاد"، الطبعة ال أولى، دار الشروق، 2009، عمان، ص5.

[2] اسماعيل شعباني، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار هومة، الجزائر، ص 7.

[3] محمد عبد العزيز عجيمة واخرون، " التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق "، الطبعة الثانية، الدار الجامعية 2010، الاسكندرية، ص ص 163-164.

والتي تمثل أرقي مراحل ال نمو والتطور، ويرى روستوان هذه المرحلة التي تتميز بالخصائص التالية:[1]

- ✓ زيادة مستويات الدخول بدرجة كبيرة وان تصبح عندها الضروريات (الغذاء، السكن، الكساء).
- ✓ يزداد اهتمام المجتمع بالقطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية.
- ✓ توجيه قدرة أكبر من موارد المجتمع لدعم نمو الرفاهية الاجتماعية.

والشكل التالي يوضح اهم هذه المراحل

الشكل رقم (1.2) مراحل ال نمو لروستو

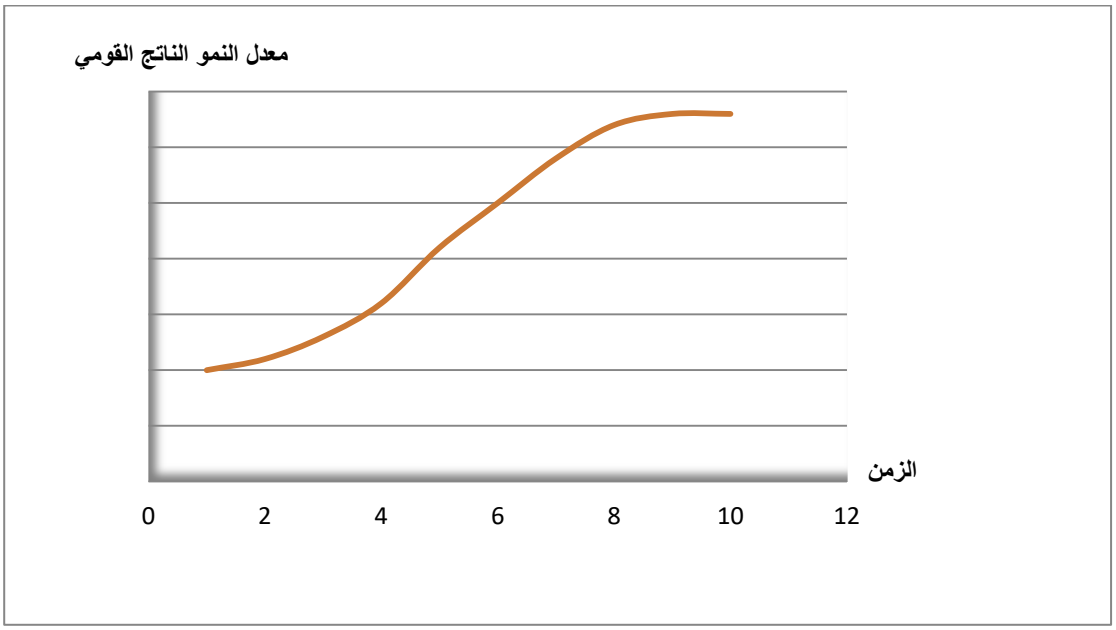

المصدر: خراف وسام، " التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق "، حالة الجزائر، مذكرة ماستر اقتصاد التنمية المستدامة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2013- 2014ص 4.

[1] المرجع نفسه، ص 166.

المبحث الثاني: مقاييس ونظريات التنمية الاقتصادية.

نقصد بالمقاييس الوسيلة التي عن طريقها يمكن التعرف على ما حققه المجتمع من تقدم وتنمية. بالإضافة فهناك العديد من النظريات والمقومات التي تساعد على تحقيق ال نمو والتقدم الاقتصادي ومن ثم تحقيق الاهداف المطلوبة.

المطلب الأول: مقاييس التنمية الاقتصادية.

هناك العديد من المقاييس التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في الدولة وسنتن أو ل هذه المقاييس فيما يلي:[1]

1. معايير الدخل:

تعتبر معايير الدخل بان الدخل هو المؤشر الاساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، ولابد من توضيح مجموعة من الصعوبات التي تعترض عملية تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والتي من بينها ضعف الاجهزة الاحصائية، عدم ثبات اسعار الصرف الخارجية، واختلاف الاسعار الرسمية عن الاسعار الحقيقية لذلك يتعين ان يؤخذ في الحسبان عند تقديم وتقييم تلك المؤشرات.

ا) –الدخل القومي الكلي:

يقترح الاستاذ ميد " Meade " قياس التنمية الاقتصادية بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، الا ان هذا المقياس لم يقابل في ال أو ساط الاقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لان زيادة الدخل أو نقصه قد لا يؤدي الى بلوغ نتائج ايجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا يعني نمو ا اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا يعني تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان، كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من والى الدولة.

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة واخرون، " التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره ص ص 97-98.

ب) –الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس ال نمو الاقتصادي على اساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الامكانيات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، اضافة الى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين ان تأخذ في الاعتبار تلك المق أو مات عند قياس حجم الدخل، غير ان هذا المقياس توجه اليه نفس المأخذ الذي توجه للمعيار السابق، فضلا عن صعوبة تقدير وقياس الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

ج) –متوسط الدخل:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما واكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، الا ان هذا المقياس يصعب القياس به في الدول النامية نظرا لصعوبة الحصول على ارقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، وذلك راجع لعدم دقة احصاء السكان والدخول كذلك فان عقد المقارنات بين الدول المتخلفة امر مشكوك في صحته ودقته نضرا لاختلاف الاسس والطرق.[1]

2. المعايير الاجتماعية.

تهتم هذه المعايير بالتغيير في نوعية الخدمات الصحية والتعليمية ومستويات التغذية التي يحصل عليها افراد المجتمع في المتوسط.

ا) –المعايير الصحية:

ان تحسين المستوى الصحي في المجتمع يعد من الاهداف الاساسية لعملية التنمية الاقتصادية وذلك لان ارتفاع المستوى الصحي يؤدي الى:

- ✓ زيادة انتاجية الافراد وبالتالي ارتفاع الكفاءة الانتاجية للمشروعات الانتاجية.

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، ايمان عطية ناصف، " التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية "، الدار الجامعية 2009 الاسكندرية، ص ص 71–72.

✓ انخفاض معدلات الوفيات خاصة بالنسبة للأطفال وارتفاع العمر المتوقع للأفراد.

ب) –معايير التغذية:

أصبح التحسن في مستوى التغذية ونوعية المواد الغذائية المتوافرة للأفراد أحد الاهداف الاساسية لعملية التنمية في البلدان النامية.

ومن اهم المعايير المستخدمة في قياس مستوى التغذية:[1]

✓ متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.

✓ نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية الى المتطلبات الضرورية المقررة للفرد في المتوسط.

ج) –المعايير التعليمية والثقافية.

ومن اهم المعايير التي تستخدم في قياس المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع:

✓ نسبة الانفاق على التعليم من الناتج القومي الاجمالي.

✓ نسبه المتعلمين للقراءة والكتابة من السكان.

✓ نسبة المقيدين في مدارس التعليم الثانوي وكذلك الجامعي.

3. المعايير الهيكلية:

منذ فترة طويلة كانت الدول النامية تحت سيطرة الدول المتقدمة وهذا سياسيا واقتصاديا وذلك من خلال توجيهها نحو انتاج المنتجات الأولية حتى يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة، الا ان هذا الوضع لم يكن مقبولا بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتالي حصول معظم الدول على استقلالها وسعيها نحو التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية، وذلك نتيجة تراجع اسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها.

[1] هشام محمود الاقداحي، " العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة "، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، الاسكندرية ص ص 76–79.

اذ عملت الدول النامية على احداث تغييرات هيكلية في بنيانها الاقتصادي عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الانتاج وتنويعه.[1]

وهناك عدد من المقاييس التي تستخدم في قياس الكفاءة الانتاجية لعملية التنمية، وبالتالي تعكس اهم التغيرات التي حدثت في البنيان الاقتصادي للدولة وتسمى هذه المقاييس بالمقاييس الهيكلية وتشتمل على:

- ✓ نسبة انتاج الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي.
- ✓ نسبة عدد المشتغلين في القطاع الصناعي الى مجموع العاملين بالدولة.
- ✓ نسبه الصادرات المصنعة من اجمالي الصادرات الصناعية.[2]

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية.

لقد اهتم الاقتصاديون اليوم بالتنمية الاقتصادية ووضعوا عدة نظريات والتي ركزت على عوامل الانتاج وكمه أو علاقات الانتاج وبيئته، وسنتن أو ل اهم تلك النظريات بشيء من الاختصار وذلك على النحو التالي:

1. نظرية التحولات الهيكلية (ارثر لوريس):

نظرية التحولات الهيكلية من أشهر نظريات التنمية الاقتصادية التي ظهرت في الخمسينات والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة الى الصناعة والخدمات لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب.

كان أرثر لويس " Arthur Lewis" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد أول من قدم نموذج للتنمية اساسه التحول من الريف الى الحضر أو من الزراعة الى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي وقد نالت النظرية قبولا عاما لدى مخططي سياسات التنمية في العالم الثالث في أوائل الخمسينات وحتى أو اخر الستينات.

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة واخرون، " التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق "، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[2] هشام محمود الاقداحي، " العلاقات الدولية المعاصرة "، مرجع سبق ذكره، ص ص 85-86.

يتعامل أرثر لويس مع اقتصاد مكون من قطاعين أو لهما قطاع زراعي تقليدي أطلق عليه اسم قطاع الكفاف يتميز بهبوط انتاجية العمل الى الصفر أو اعلى بقليل، وثانيهما قطاع صناعي حديث ترتفع فيه الانتاجية وتتحول اليه العمالة الرخيصة في القطاع التقليدي بشكل تدريجي منتظم.[1]

وافترض لويس في تحديد نظريته ما يلي:[2]

- ✓ افتراض تحول العمالة من القطاع التقليدي الى قطاع الصناعة ونمو العمالة في هذا الاخير متوقعة على زيادة انتاج القطاع الصناعي الناتج عن زيادة التراكم الرأسمالي.
- ✓ ان الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع ارباحها.
- ✓ ان القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى اعلى من مستوى اجر الكفاف السائد في القطاع الزراعي.

2. نظرية الحاجات الاساسية (نظريات العالم الثالث):

يقصد بالحاجات الاساسية تحقيق هدف التنمية بزيادة مقدرة الفقراء على كسب دخولهم عن طريق زيادة الدخل القومي، وايضا الزيادة الموجهة إليهم من الخدمات الاساسية.

ولد مذهب الاحتياجات الاساسية على يد مجموعة من الاقتصاديين العاملين في الهيئات الدولية والتنمية، ثم تبناه عدد متزايد من مفكري واقتصادي دول العالم الثالث، وتقوم النظرية على ضرورة تحقيق اربعة عناصر اساسية تتمثل في حقوق المواطنين الواجب الحصول عليها وهي:[3]

- ✓ اتاحة فرص تحصيل وكسب الدخل للفقراء وضمان قدرتهم على العمل.

---

[1] تودارو ميشال، ترجمة حسني محمد حسن، " التنمية الاقتصادية "، دار المريخ، 2006، الرياض ص ص 138-140.

[2] عبلة عبد الحميد بخاري، " التنمية والتخطيط الاقتصادي "، الجزء الثالث، 2009، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية ص 45.

[3] محمد صفوت قابل، "نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية "، دار الوفاء للنشر، 2008، ص 240.

- ✓ توصيل الخدمات العامة للفقراء من مياه الشرب النقية ونظام الصرف الصحي ووسائل النقل.
- ✓ توفير السلع والخدمات الاساسية من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة وتمكين الفقراء من الحصول على الحد الادنى منها.
- ✓ اشراك الفقراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية اشباع احتياجاتهم الاساسية.

3. النظرية الكلاسيكية الجديدة.

يرى كتاب هذه النظرية من ابرزهم بيتر بارو"Peter Baro " هاري جونسون "Hary Johonson "وبلا بلاسا "Bella Balassa "، ان سبب التخلف الاقتصادي في بلدان العالم الثالث ليس بالضرورة ان ينشا لعوامل خارجية شكلها النظام العالمي وتقسيم العمل الدولي، انما يرجع وبالدرجة الأولى لعوامل داخلية تتمثل في زيادة الدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والذي ادى الى سوء تخصيص الموارد، هذا فضلا عن السياسات الخاطئة للتسعير، انعدام الحوافز الاقتصادية وتدني مستوى الاداء الاقتصادي لمشروعات القطاع العام وتفشي الفساد الاداري.[1]

4. النظريات الحديثة للتنمية الاقتصادية:

من بين النظريات الحديثة للتنمية الاقتصادية نذكر ما يلي:

ا) –نظرية ال نمو المتوازن:

صاحب هذه النظرية هو نوركس Nurkse الذي يركز على مشكلة الحلقة المفرغة والناتجة عن تدنى مستوى الدخل وبالتالي ضيق حجم السوق، ومن اجل تحقيق ال نمو في جميع القطاعات في نفس الوقت لابد من كسر الحلقة المفرغة.[2]

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] مدحت محمد القريشي، " التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات "، مرجع سبق ذكره، ص 91.

وذلك من خلال التفتح على العالم المتقدم ونقل التكنولوجيا الى الدول النامية كما تعتبر النظرية من اجل تطوير جميع القطاعات لابد من تحقيق بين القطاع الصناعي والزراعي وتحقيق التوازن بين الصناعات الاستهلاكية المحلية والصناعات الخارجية، وفي النهاية تتطلب تحقيق التوازن بين جهة العرض والطلب.[1]

ونظرية ال نمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روز نشتين " Ros Nachtine " وأرثر لويس " Arthur Lwis " ورانجر" Ranger " وقدمت هذه النظرية اسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها في الاسراع بمعدل ال نمو في فترة قصيرة وقد يكون لهذه النظرية اثارا هامة.[2]

ب) –نظرية ال نمو الغير متوازن.

يعتبر الاقتصادي "فرانسوا بيرو" أو ل من صنع هذه النظرية تحت اسم اقطاب ال نمو الا ان هيرشمان يعتبر من أبرز روادها، وترى هذه النظرية تقدم مناطق على حساب مناطق اخرى تلك المناطق تتمتع بمزايا نسبية من حيث ما تمتلك من موارد طبيعية والموقع الجغرافي، وتنجر عن هذه الاستراتيجية جذب مناطق اخرى مع مرور الزمن، حيث ان القيام باستثمارات في القطاعات الاستراتيجية يؤدي الى خلق استثمارات اخرى ويمهد الطريق الى التنمية.[3]

يرى هيرشمان بضرورة وجود حد أدنى من راس المال الاجتماعي وذلك حتى يكون انطلاق التنمية ممكن الا انه يعطي الأولوية للاستثمارات التي تقوم بالإنتاج مباشرة بعد توافر هذا الحد الادنى وهذا على اساس انه لا يمكن الجمع في الاستثمار في كلا المجالين معا في حين ان قيام التنمية على اساس احداث فائض في راس المال الاجتماعي تدفع المنظمين على الاستثمار في المشروعات التي تقوم بالإنتاج مباشرة.[4]

ويمكن توضيح مسار كل من ال نمو المتوازن وال نمو الغير متوازن في الشكل التالي:

---

[1] اسماعيل شعباني، " مقدمة في اقتصاد التنمية "، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2] محمد موسى عريقات حربي، " مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي "، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[3] مدحت محمد القريشي، المرجع السابق، ص 96.

[4] محمد عبد العزيز عجيمة، ايمان عطية ناصف، " التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية "، مرجع سبق ذكره

الشكل رقم (2.2): مسار ال نمو المتوازن وال نمو الغير متوازن.

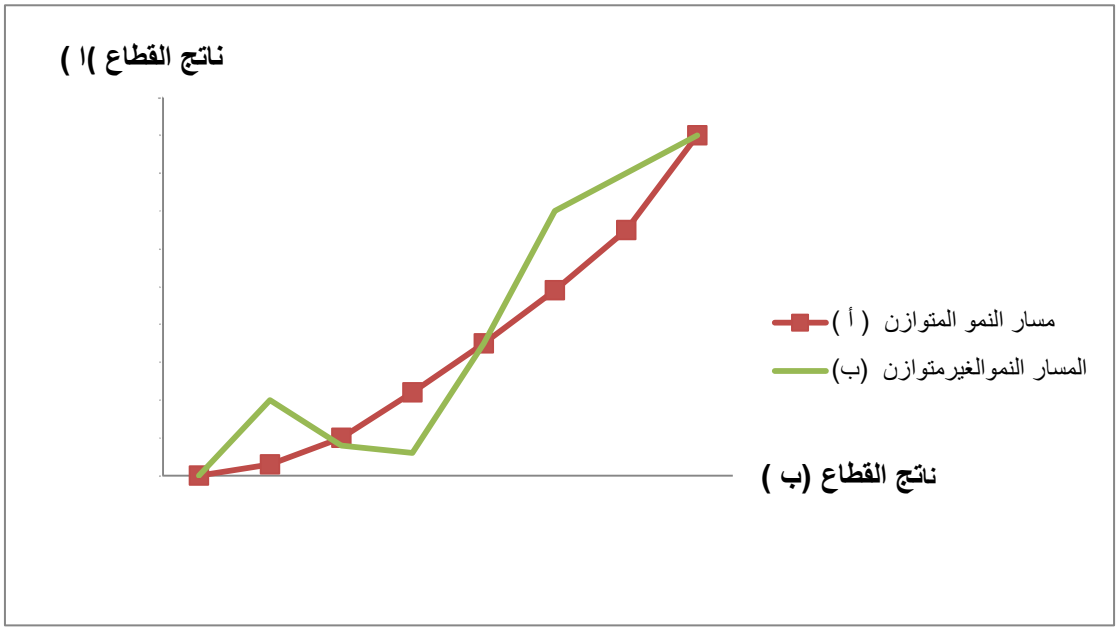

المصدر: محمد عبد العزيز عجيمة واخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية 2007، الاسكندرية، ص 184.

ويتضح من هذا الشكل ان المسار (ا) يمثل مسار ال نمو المتوازن وهو الطريق الاقصر ولكنه يتطلب شروط ومتطلبات معينة تفوق قدرات الدول النامية اما المسار (ب) فهو يمثل مسار ال نمو الغير متوازن فهو يحقق الهدف وان كان اطول غير انه أكثر ملائمة لإمكانيات وظروف هذه الدول.[1]

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

ان عملية التنمية الاقتصادية تهدف الى زيادة الطاقة الانتاجية الى جانب العديد من الامور الاخرى ويعتمد هذا بدوره على العديد من العوامل لعل اهمها معدلات الاستثمار اللازمة لتحقيق ذلك، لذلك يتعين

ص 11.

[1] محمد عبد العزيز عجيمة واخرون، " التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق "، مرجع سبق ذكره، ص 184.

على القائمين بعملية التنمية اختيار الاستراتيجية الملائمة لعملية التنمية الاقتصادية التي تساعد على تحقيق ال نمو وتطور الاقتصاد.

فمن أبرز هذه الاستراتيجيات ما يلي:

1. استراتيجية الدفعة القوية:

تنسب هذه الاستراتيجية الى الاقتصادي " روز نشتاين رودان " الذي اعطاها اهمية كبيرة و أوصى بضرورة القيام بدفعة قوية، اي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي في المجتمع المتخلف، يجب ان لا ينخفض هذا الحجم من الاستثمار القومي عن حد معين، والا تنجح عمليات التنمية في كسر الحواجز وعوامل المقاومة الداخلية للتقدم في اقتصاد البلد المتخلف، وان التنمية بدفعات صغيرة لا تكفي للتغلب على عوامل التخلف والركود، فان تطبيق مبدا الدفعة القوية يمثل امرا ضروريا لتحقيق انطلاقة للاقتصاد المتخلف في معراج التقدم، ويتحصل تطبيق هذا المبدأ في اغلاق حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق راس المال (من طرق ومواصلات واتصالات ووسائل النقل وخدمات التعليم والتدريب...) كلها مشروعات ضخمة غير قابلة للتجدد بطبيعتها.[1]

2. الاستراتيجيات الملائمة:

يقصد بها مجموعة من الاجراءات والوسائل التي تستخدم في توجيه موارد المجتمع لتحقيق اهدافه ينشد تحقيقها.

وهذه الاستراتيجية تتأثر بالعديد من العوامل منها طبيعة الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني ودرجة نمو ه وهيكله الانتاجي، وحجم وطبيعة الظروف الخارجية.

[1] المرجع السابق، ص 182.

كما ان تحديد الاستراتيجية الملائمة يتوقف ايضا على تحديد الإطار الذي يختاره المجتمع لتحقيق التنمية.[1]

وعند تحديد الاستراتيجية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، نجد ان معظم الاقتصاديين يميل الى التميز بين استراتيجيتين اساسيتين هما:

ا) –استراتيجية ال نمو المتوازن:

تتطلب هذه الاستراتيجية الاستثمار في جميع القطاعات خاصة تلك الموجهة لتلبية الطلب الاستهلاكي الداخلي، وهذا ما سيعمله حتما على توسيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.[2]

ب) –استراتيجية ال نمو الغير متوازن:

ان استراتيجية ال نمو الغير متوازن ارتبطت بالاقتصادي " ألبرت هيرشمان " والتي تقوم على حرية الاستثمارات الفردية في القطاعات التي يراها المستثمرون انها تحقق لهم اهدافهم، وبتحقيق هذه الاهداف الفردية فان البلدان تستحق هدفها، الا وهو ال نمو والتقدم، ويؤكد هيرشمان ان انطلاق الاستثمار في مجموعة من المشاريع سيؤدي الى خلق مشاريع اخرى وهذا ما يقودنا الى تحقيق ال نمو الاقتصادي.[3]

المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية واهم مشاكلها.

يعتبر التكامل الاقتصادي من اهم ادوات تحقيق التنمية غير ان هناك قدر من التعاون على احداث التنمية القطرية يلزم تدبيره في إطار مشترك من اجل الاسهام الفعال في الجهود التكاملية والاستفادة منها، ويظهر هذا بوجه خاص بالنسبة الى الاساليب التكاملية القائمة على التبادل من خلال السوق المشتركة.

---

[1] محمود صفوت قابل، "نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية،" مرجع سبق ذكره، ص ص 74–76.

[2] صبحي تادرس قريصة، "مذكرات في التنمية الاقتصادية،" الدار الجامعية، دون سنة النشر، الاسكندرية ص ص 85–86.

[3] اسماعيل شعبان، "مقدمة في اقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو، استراتيجيات التنمية"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بدون سنة النشر، الجزائر، ص ص 88–89.

المطلب الأول: اهمية التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يعتبر التكامل الاقتصادي خيارا استراتيجيا لتحقيق ال نمو والتقدم للأقطار المساهمة، وتتضح اهمية التكامل في توسيع افاق مجالات التنمية عن طريق تعزيز القدرات الانتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية للهياكل القطرية، كذلك فتح قنوات الاتصال والتبادل بين الاطراف المتكاملة وفي موقعها المتميز في القدرة التفاوضية ورفع التنافسية في مواجهه التطورات العالمية.[1]

بالإضافة الى ان التكامل الاقتصادي أصبح اليوم وسيلة متفقين عليها من قبل المهتمين بموضوع التنمية، واعتبارها الوسيلة الاكثر ضانا للوصول الى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية، وزيادة رفاهية الشعوب مهما اختلفت الطرق والاساليب والمفاهيم المستخدمة والمعبرة عن هذه الوسيلة.[2]

وكذلك يعد التكامل الاقتصادي أحد اهم الوسائل المستخدمة لتحقيق الرفاه الاقتصادي لمجموعة الدول الاعضاء، فالعلاقات التكاملية بين مجموعة الدول مهما كانت ضعيفة أو قوية تتيح بالتأكيد تحقيق ال نمو والتنمية المرجوة أكثر مما لقامت هذه الدول باتباع سياسات لتحقيق هذا الهدف بشكل منفرد.

وسيسمح التكامل الاقتصادي للدول الاعضاء الاستفادة من المزايا النسبية لتقسيم العمل ما يجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ويزيد من راس المال المتاح، ويرفع العوائد الاقتصادية ويخفض تكاليف الانتاج.[3]

---

[1] حيزية هادف، التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجيات المرتقبة مستقبلا، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، ديسمبر 2013، العدد 4، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، 2013، ص 26.

[2] فوزية خد اكرام، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، جامعة بغداد ص 186.

[3] جمال الدين العاقر، شمام عبد الوهاب، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية جوان 2014، العدد 41، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014، ص 329.

المطلب الثاني: مشاكل التنمية الاقتصادية.

ان معوقات التنمية الاقتصادية تختلف من مكان لأخر ومن دولة لأخرى باختلاف أو ضاعها الاقتصادية والاجتماعية وبيئتها الخارجية، ومدى تأثرها بهذه البيئة، بل ان المعوقات باختلاف مراحل التنمية في مكان واحد وبصفة عامة يمكن تقسيمها الى داخلية وخارجية.

1. المعوقات الداخلية:

وتتمثل اساسا في طبيعة النظام القائم داخليا ومن الناحية الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والثقافية وحتى من ناحية القيم والمعتقدات والتقاليد.

ا) –**عوائق اقتصادية:** وتتجسد فيما يلي:

❖ **الدائرة المفرغة للفقر:**

وتتمثل في تضافر بعض العوامل التي تخلق بعضها البعض وتتفاعل فيما بينها، بحيث تجعل الدول الضعيفة تدور في فلكها، ومن اهم هذه الحلقات " الحلقة المفرغة للفقر" التي تتمثل في انخفاض مستوى الدخل الوطني الفعلي الذي يؤدي الى انخفاض مستوى الدخل الفردي، فهو بدوره يؤدي الى انخفاض مستوى المعيشة من تغذية وصحة...الخ، الذي يؤدي الى تدني الكفاءة الانتاجية التي ترجع الى تدني مستوى الدخل الحقيقي للفرد، وبذلك تكتمل الحلقة فيبقى الفقير فقيرا.[1]

ويمكننا تفسير هذه الحلقة في المخطط الموالي:

[1] محمد يونس واحمد رمضان نعمه الله، مقدمة في علم الاقتصاد المكتب العربي الحديث، مصر، ص ص 441–443.

شكل رقم (3.2): الدائرة المفرغة للفقر

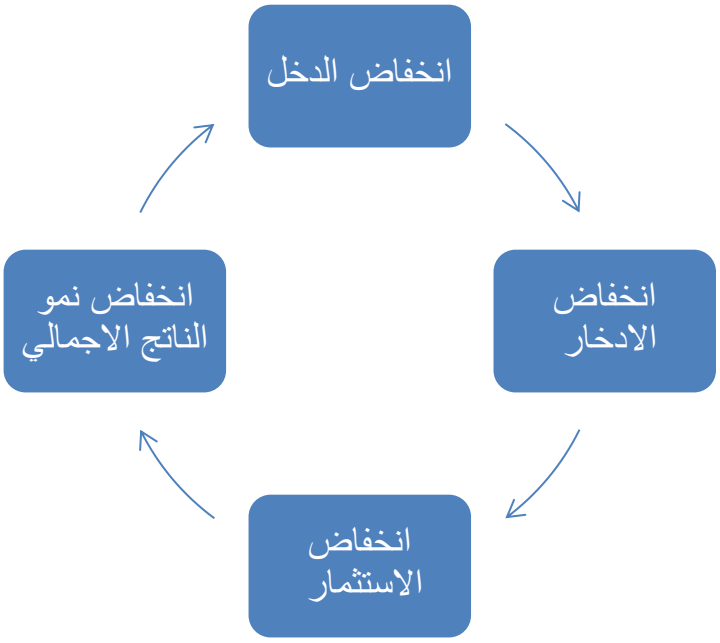

المصدر: فريد بشير طاهر: التخطيط الاقتصادي، دار النهضة، 1998، بيروت، ص 52.

كل هذه الحالات الواردة في المخطط، وفي ظل زيادة معدل ال نمو السكاني واستمرار الوضع بهذا الشكل، يجعل هذه الدول دون تحقيق طموحاته الت نموية، ما يدفعها الى اللجوء للتمويل الخارجي.

وهذا لا يعني ان ال نمو يعتمد فقط على رؤوس الاموال فحسب، وانما كذلك على كفاءة وحسن استغلال الفرص الاستثمارية المدروسة والمجدية اقتصاديا.[1]

❖ **حلقة العرض:**

التي تبدأ من انخفاض الدخل الفردي الذي بطبيعة الحال يؤدي الى تدني القدرة على الادخار مما يؤدي الى انخفاض راس المال المستثمر وبالتالي انخفاض الانتاجية التي ترجع الى انخفاض الدخل الفردي.

[1] فريد بشير، التخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 51-54.

❖ **حلقة الطلب:**

تبدأ من تقلص حجم السوق المحلية والذي يؤثر سلبا على الاستثمار، وبالتالي انخفاض الانتاجية وصولا الى انخفاض الدخل الفردي، وتدني القدرة الشرائية لترجع الى السوق المحلية.

❖ **ضيق السوق المحلية:**

ان كثيرا من المستثمرين يوجههم مشكلة ضيق الاسواق، مما يدفعهم الى اللجوء الى الاسواق الخارجية، وهذا بانتهاج سياسة التنمية المتجهة الى الخارج، والاستفادة من ضمانات المنظمة العالمية للتجارة الخاصة بتحرير التجارة.

ولكن يمكن ان يكون الاتجاه الى الاسواق الخارجية كحل لكنه ليس الحل الامثل، لان هناك عائق اخر قد ينشا وهو المنافسة العالمية وفرق الجودة والشهرة التجارية.

❖ **نقص الموارد الطبيعية:**

من المؤكد انه لا يوجد هناك ندرة أو نقص مطلق في الموارد الطبيعية لأي بلد مهما كان، حيث ان المعرفة الفنية والاستكشافات التي تتحكم في حجم هذه الموارد، وفي الحقيقة ان اكتساب موارد بشكل كافي ومتنوع يساعد على سرعة تحقيق التنمية الاقتصادية، أو بمعنى اخر يهيئ لها الطريق ويوفر الفرص لذلك، لكن لا يمكن اعتبار نقص الموارد الطبيعية عائق امام التنمية طالما ان هناك دول استطاعت تخطي هذه المعضلة، وطالما ان هناك تجارة خارجية توفر مثل هذه الموارد أو عن طريق احلال عامل انتاجي محل الاخر، لكن بتضافر العوامل السيئة في الدول السائرة في طريق ال نمو من عدم التحكم في التكنولوجيا، ونقص في راس المال وضيق النقد الاجنبي اللازم للاستيراد يجعل نقص الموارد الطبيعية عائقا حقيقيا امام التنمية الاقتصادية.

ب) –عوائق سياسية:

ليست فقط العوائق الاقتصادية التي تعيق التنمية بل هناك العوائق السياسية والمتمثلة في:

❖ **عدم الاستقرار السياسي:**

كيف يمكن تصور التنمية في جو من التوتر والاضطراب السياسي، لذلك فان الاستقرار السياسي شرط لتحقيق النمو، فكل دولة تطمع لتحقيق التنمية لابد لها ان تسعى الى تحقيق المناخ الاقتصادي والسياسي والامن المستقر للمستثمرين، واقامة نظام سياسي يضمن استقرار الحكومات لفترة معقولة، لان استقرار الحكم يعني استقرار القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار والتجارة.

2. المعوقات الخارجية:

ويمكن ان نشير للمعوقات الخارجية لعملية التنمية من خلال العناصر التالية:[1]

❖ **اعتماد الدخل الوطني على الصادرات من المواد الأولية وعدم استقرار سوق المنتجات:**

حيث ان الدخل الوطني لكثير من الدول النامية يعتمد على المواد الأولية وموارد الطاقة خصوصا حين تبلغ نسبة صادرات هذه المنتجات الى اجمالي الصادرات الوطنية الى حوالي 80 % الى 85 %، وبالتالي فاقتصاد هذه الدول التابع للدولة الاجنبية يعتمد عليها في تصريف مبيعاتها ناهيك على اعتماده الكلي عليها في تزويده بالمنتوجات الاخرى التي لا يمكن انتاجها.

❖ اعتماد الاستثمار الوطني على رؤوس الاموال الاجنبية:

كما ذكرنا سابقا ان البلدان السائرة في طريق ال نمو تعتمد على المدخرات الاجنبية في دعم المدخرات المحلية من اجل القيام بعملية التنمية الاقتصادية الشاملة، وفي حالة انخفاض في حجم المدخرات الاجنبية فان عملية الاستثمار الوطني ستتأثر من خلال الحصول على الآلات، المعدات والتقنيات وحتى المواد الاستهلاكية الضرورية، وهذا ما قد يدفع هذه الدول الى الديون وفي حالة عدم قدرتها على تسديد ديونها تلجا الى اعادة جدولتها وهو الامر الذي قد يمس حتى سيادتها.

[1] محمد يونس واحمد رمضان نعمه الله، مقدمة في علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره ص 454-459.

❖ **التبعية التكنولوجية:**

تعتبر التبعية التكنولوجية من اهم وأخطر انواع تبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة والتي تتمثل في حيازة الدول المتقدمة وشركائها لكل اشكال التكنولوجيا والمعرفة الحديثة، وسبل التحكم فيها واحتكارها ولما كانت الدول السائرة في طريق ال نمو تستعمل تقنيات بدائية في بعض المجالات وتستورد تكنولوجيا غربية لا تستطيع التحكم فيها.

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال عرضنا لمختلف النظريات والنماذج المفسرة لعملية التنمية الاقتصادية، يتضح لنا ان التنمية الاقتصادية مسالة تشغل كل دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة مع الاخذ بعين الاعتبار بانه لا يمكن اليوم تطبيق تلك النظريات مباشرة على الدول النامية، انما يتطلب الامر استيعاب تلك النظريات وتطويرها بما يخدم مصالح هذه الدول.

فتعددت المفاهيم حول التنمية الاقتصادية حيث اصبحت محل الاهتمام للعديد من الباحثين والمفكرين، كما انه لا يوجد تعريف قاطع ومحدد حول مفهوم التنمية، وحتى يمكن تحقيق اهداف برنامج التنمية يتطلب اختيار الاستراتيجية الملائمة لعمليات التنمية، ويتطلب ايضا احداث تنمية متوازنة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي وليس التركيز على جانب واحد على حساب الاخر، حيث اصبحت التنمية أحد اهم الوسائل الضرورية للدول النامية من اجل النهوض بالاقتصاد الى الافضل.

تمهيد:

لقد شهدت فتر، الثمانينات في القرن الماضي ظهور تجمعات عربية ساهمت في نشأتها العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية، وايمانا منها بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين ومن هذه التجمعات مجلس التعاون الخليجي عام 1981، والاتحاد المغاربي عام 1989.

ويعتبر مجلس التعاون الخليجي من أبرز واقوى اشكال العمل الوحدوي العربي والذي اتم عامه الخامس والثلاثين، مقارنة بالتجارب الاخرى التي سبقته أو جاءت بعده، حيث لم تستطع تجارب العربية الاخرى الاستمرار والصمود امام التحديات وتناقضات ال أو ضاع العربية.

المبحث الأول: تجربة مجلس التعاون الخليجي.

لقد سعت دول مجلس التعاون الى التكامل منذ زمن بعيد، وقد تحقق هذا المسعى وتوالت الانجازات منذ اقرار النظام الاساسي لمجلس التعاون سنة 1981، وبذلك أصبح ينظر الى دول مجلس التعاون على لأنها كتلة واحدة يحسب لها حسابها نظرا لما تتميز به اقتصاديات هذه الدول، وان كانت في الحقيقة تعد صغيرة وتتسم ببعض سمات الضعف، الا ان هناك بعض مظاهر القوة التي اكتسبتها بعد تكتلها، وسنح أو ل التطرق الى تأسيس دول مجلس التعاون واهدافه.

المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي (التأسيس، الاهداف، الهيكل التنظيمي، البنيان الاقتصادي).

سنح أو ل باختصار التعرف على تأسيس التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي والاهداف التي كانت وراء نشأته.

أو لا: تأسيس مجلس التعاون الخليجي.[1]

بداة الجهود المكثفة لقيام مجلس التعاون مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر والذي عقد في عمان بالأردن في نوفمبر 1980، حيث طرح امير دولة الكويت تصورا لاستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات رحبت به دول المنطقة بشكل عام، وفي فيفري 1981 عقد في الرياض مؤتمرا جمع وزراء خارجية الدول الخليجية العربية الست وهي دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، حيث تم مناقشة خطة العمل المقدمة من طرف دولة الكويت، وفي مارس 1981 عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست اجتماع في مسقط سلطنة عمان تم فيها الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس، كما تم التوقيع على النظام الاساسي للمجلس، كما تم التوقيع

[1] بلعور سليمان، "التحديات التي يواجهها تكتل مجلس تع أون الخليج العربي"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات، المركز الجامعي بالوادي، المنظم بين 26-27 فيفري 2012، الجزائر، ص ص 1-2.

على النظام الاساسي للمجلس، وفي القمة الخليجية التي عقدت في الفترة 25-26 ماي1981 بأبوظبي تم اقرار النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي والذي يحتوي على 22 مادة تغطي كافة الاختصاصات ومهام المجلس والاجهزة التابعة له، بالإضافة الى الامتيازات والحصانات، ونظام التصويت، وغيرها من الوسائل المتعلقة بالتنسيق والتكامل في جميع الميادين.

كما تم في هذه القمة التصديق على اختيار أو ل امين للمجلس، والموافقة على تشكيل هيئة لتسوية المنازعات والنظام الداخلي لكل من المجلس الاعلى والمجلس الوزاري، وتشكيل لجان مشتركة على تعزيز التعاون بين دول المجلس، وفي نفس العام تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، التي اصبحت سارية المفعول بحلول شهر مارس1981، وبعد عقدين من العمل الخليجي المشترك جاءت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة التي اقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط في ديسمبر2001، والتي اقرت البدء بالاتحاد الجمركي اعتبارا من جانفي2003، وتخطي مرحلة منطقة التجارة الحرة في ما بين دول المجلس.

ومن جانب اخر فقد رحبت اغلب الدول العربية والاجنبية في قيام المجلس، وذلك بالإضافة الى الارتياح الذي لقيته هذه المبادرة من داخل دول المجلس نفسها وهكذا فان قيام المجلس قد لقي تأييدا واسعا وتفاؤلا كبيرا من قبل الدول العربية، فقد اعلن على سبيل المثال رئيس الوزراء العراقي في حديث لصحيفة الجزيرة السعودية بتاريخ 22 مارس1981 عن تأييد بلاده لإنشاء المجلس ومن المغرب بعث الملك الحسن الثاني برسالة تهنئة الى زعماء دول الخليج العربية، كما رحبت موريتانيا بقيام المجلس واصدرت الحكومة بيانا أو ضحت فيه بان هذه الخطة تخدم اهداف الجامعة العربية، وفي الجمهورية العربية اليمنية رحب وزير الخارجية بقيام المجلس وقال ان من شانه ان يحقق نجاحا في خدمة القضايا العربية المصيرية واكد وزير الدولة في اليمن الديمقراطية للوطن الكويتية يوم 17 مارس 1981 تأييد بلاده لقيام المجلس وفي تونس جدد رئيس الوزراء في حديث صحفي بتاريخ 17 ماي 1981 تأييد بلاده الى قيام المجلس وقد اشاد الامين العام لجامعة الدول العربية بإقامة المجلس، و أو ضح ان مجلس التعاون يتفق مع ما تنص عليه المادة

التاسعة من ميثاق الجامعة العربية من ان الدول الراغبة في تعاون أو ثق وروابط اقوى ان تعقد بينها من الاتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الاغراض، كما انه وصف هذه الخطوة بانها ايجابية نحو تحقيق الاهداف التي تعمل من اجلها الجامعة.[1]

كما ايدت العديد من الدول الاجنبية قيام مجلس التعاون الخليجي مثل الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا بريطانيا، بلجيكا، النمسا، هو لندا، الهند ويوغوسلافيا... وغيرها بالإضافة الى الامم المتحدة.[2]

ثانيا: اهداف مجلس التعاون الخليجي.

يوجد مجموعة من الاهداف التي يسعى مجلس التعاون الخليجي لتحقيقها من وراء اقامة هذا الكيان الاقتصادي والسياسي، وذلك على غرار باقي التكتلات الاقتصادية الاخرى في العالم بحيث نص النظام الاساسي لمجلس التعاون عليها في شكل خطوط عريضة وتتمثل فيما يلي:[3]

- ✓ تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الاعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها.
- ✓ تعميق وتوثيق الصلات والروابط وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- ✓ دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروة المائية والحيوانية وانشاء مركز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع القطاع الخاص الذي يعود بالفائدة على شعوب المنطقة.

---

[1] على شفيق، "مجلس التع أون الخليجي من منظور العلاقات الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1989، بيروت ص ص 110-111.

[2] علي شفيق، المرجع السابق، ص 111.

[3] جاسم بن محمد القاسمي، "التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التع أون وانجازاته وتحدياته"، الطبعة ال أولى، دار طلاس 1987، سوريا، ص ص 50-51.

✓ وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والتجارية، الجمركية والمواصلات والمجالات التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والمجلات الاعلامية والسياحة والتشريعية والادارية.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي.

يتكون الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي من عدة اجهزة رئيسية تتمثل فيما يلي:

1. المجلس الاعلى.[1]

يعتبر هذا المجلس السلطة العليا لمجلس التعاون والمسؤول عن رسم السياسة العليا للمنظمة ويتكون من رؤساء الدول الاعضاء، وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، وله ان ينشئ ما يراه ضروريا من لجان، ويتمتع المجلس الاعلى باختصاصات واسعة ومهمة لأجل تحقيق اهداف مجلس التعاون واهمها النظر في القضايا التي تهم الدول الاعضاء، ووضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الاساسية التي يسير عليها والنظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيدا لاعتمادها، والنظر في التقارير والدراسات التي يكلف الامين العام بأعدادها، كما انه يقوم باعتماد اسس التعامل مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية، واقرار نظام هيئة تسوية المنازعات، وتسمية اعضائها وتعيين امين العام وتعديل النظام الاساسي لمجلس التعاون واقرار النظام الداخلي للمجلس الاعلى، والتصديق على ميزانية الامانة العامة.

ويحدد سير اجتماعاته واجراءاتها بموجب النظام الداخلي للمجلس، ويتضح من هذا النظام بان المجلس الاعلى يجتمع في دورتين عاديتين كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناءا على طلب اي من الاعضاء وتأييد عضو آخر، ويعقد المجلس دوراته على مستوى رؤساء الدول وتنعقد الدورات في البلدان

[1] عبد الرحمان روابح، "حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة "، مرجع سبق ذكره، ص197،

الاعضاء، ويحدد الامين العام للمجلس تاريخ بدء الدورات ويقترح موعد انتهائها، ويشترط النظام الداخلي لصحة انعقاد المجلس الاعلى حضور رؤساء ثلثي الدول الاعضاء على الاقل اي ربع الدول، اما فيما يخص التصويت فان المبدأ الاساسي هو المساواة في القوة التصويتية بين الدول الاعضاء، اي ان لكل دولة صوت واحد، وهو نفس المبدأ المطبق في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك في جامعة الدول العربية.

2. المجلس الوزاري:[1]

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الاعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الاخيرة للمجلس الاعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة اشهر ويجوز له عقد دورة استثنائية بناءا على دعوة اي من الاعضاء وتأييد عضو آخر، يعتبر انعقاده صحيحا اذا حضر ثلثي الدول الاعضاء وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري، من بين امور اخرى اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الاعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الانشطة القائمة بين الدول الاعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن الى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية الى المجلس الاعلى ما يتطلب موافقته.

كما يطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الاعلى واعداد جدول اعماله، وتماثل اجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الاعلى النظام الاساسي.

[1] الهيكل التنظيمي، "مجلس التع أون لدول الخليج العربية"، عن الموقع https:// sites.google.com تاريخ الاطلاع 24-04-2017، على الساعة 27: 22.

3. الامانة العامة:[1]

تتكون الامانة العامة من امين عام يعاونه امناء مساعدون وموظفون، يتولى المجلس الاعلى تعيين الامين العام لمده ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويمارس الامين العام وجميع الموظفين مهامهم بالاستقلال التام ويعملون للصالح العام المشترك ويمتنعون عن القيام باي تصرف يتنافى وواجباتهم، ويتمتع كبار الموظفين في الامانة العامة، وممثل والدول الاعضاء في المجلس بالامتيازات والحصانات التي تحددها الاتفاقية بين الاطراف، كما يتمتع مجلس التعاون واجهزته في اقليم كل عضوب الاهلية القانونية، وللأمين العام اختصاصات ادارية ومالية وقانونية شبيهة باختصاصات نظيراته الدولية الاخرى.

4. هيئة تسوية المنازعات.[2]

تتخذ من الرياض مقرا لها، وتتشكل من افراد ينتمون الى الدول الاعضاء غير الاطراف في النزاع وتخص الهيئة في النظر فيما يحيله اليها المجلس من منازعات بين الدول الاعضاء، أو من خلافات حول تفسير أو تطبيق النظام الاساسي لمجلس التعاون، وتصدر توصياتها أو فتاواها وفقا لأحكام النظام الاساسي لمجلس التع أو ن، واحكام القانون والعرف الدوليين ومبادئ التشريعية الاسلامية، وترفع تقاريرها بشأن الحالة المطروحة الى المجلس الاعلى للاتحاد ما يراه مناسبا.

وبالإضافة الى هذه الاجهزة قرر المجلس الاعلى انشاء لجان وزارية تعمل بالتنسيق مع الامانة العامة وتقوم بمهمات مؤقتة، من هذه اللجان لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التعاون المالي والتجاري، ولجنة التعاون الصناعي ولجنة النفط، ولجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية.

---

[1] بلقاسم طراد، "التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي–دراسة حالة مجلس التع أون الخليجي"، مرجع سبق ذكره ص ص 74–75.

[2] بالقاسم طراد، المرجع السابق ص 75.

رابعا: البنيان الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي:

1. المساحة والسكان.

تقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شبه الجزيرة العربية جنوب غرب اسيا، بين خطي عرض °15 الى °35 شمال خط الاستواء، وبين خطي طول °35 الى °60 شرق خط غرينتش تحدها من الشمال العراق والاردن، ومن الجنوب الجمهورية العربية اليمنية والبحر العربي، ومن الشرق الخليج العربي ومن الغرب البحر الاحمر، وتعتبر منطقة الخليج العربي احد اهم المناطق الحيوية في العالم حيث تربط بين قارات العالم الثلاث (اسيا، افريقيا، و أو روبا)، فضلا على ان المنطقة تشرف على اهم ثلاثة فروع مائية هي البحر الاحمر والبحر المتوسط والخليج العربي، وبالتالي تتحكم منطقه الخليج في طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية وحركة التجارة والنقل، تبلغ المساحة الاجمالية لدول مجلس التعاون الست 2، 673 مليون كم^2 وباستثناء المملكة العربية السعودية فان كل دول المجلس تبدو صغيرة حيث تشكل السعودية نحو83%من المساحة الكلية لدول المجلس، بينما تمثل البحرين 0، 02 % والكويت 0، 06 %، وقطر 0، 4 %، بينما تمثل سلطنة عمان نحو8، 6 %، وتمثل الامارات 3، 4 % عن المساحة الكلية لدول المجلس.[1]

اما بالنسبة لعدد السكان فان تعدادهم يصل ال ى829.04344. نسمة حسب بيانات 2014 وقد تطور عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي ليصل سنه 2015 الى 50.000.000 نسمة وقد شهدت تطورا خفيفا سنه 2016 ليصل الى 50.545.204 نسمة حيث ارتفع عدد السكان سنة 2017 ليصل الى 52.558.112 نسمة والشكل الاتي يوضح ذلك.

[1] بلقاسم طراد، "التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، دراسة حالة دول المجلس التع أون الخليجي"، مرجع سبق ذكره، ص 75.

الشكل رقم (1.3): تطور عدد سكان دول مجلس التعاون خلال الفترة (2014-2017).

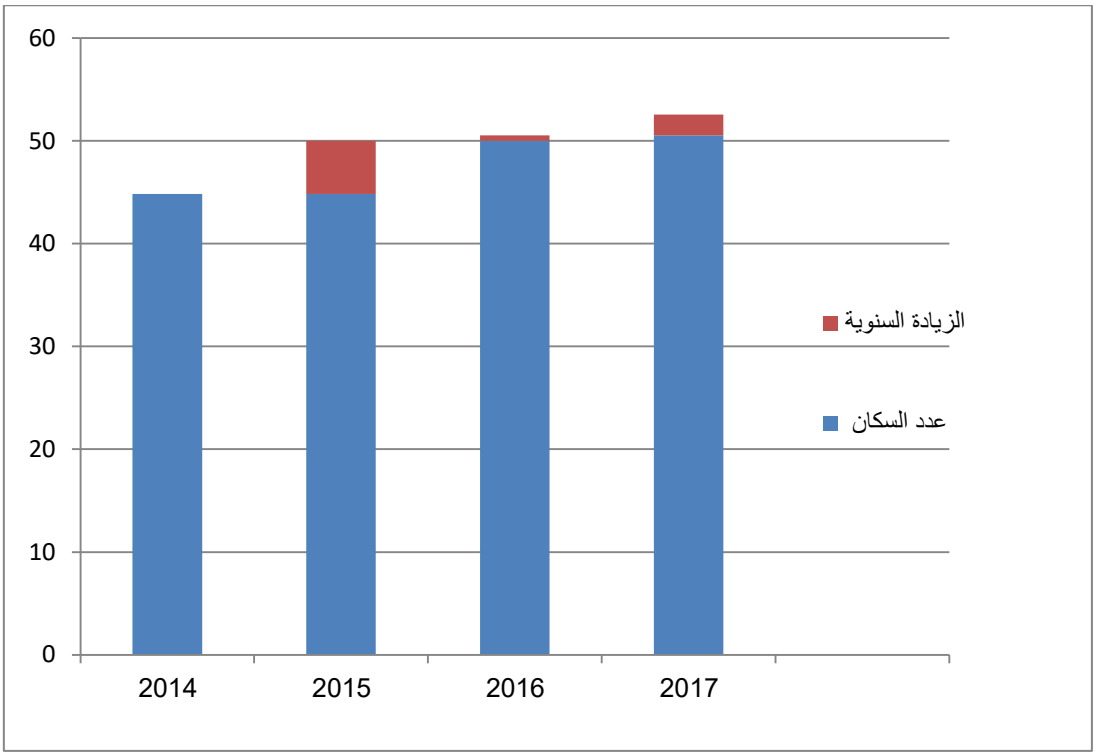

المصدر: متوفر على الموقع www.hala bob.com 22 أفريل 2017 على الساعة 19:45.

2. الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي:

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1.3): الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للدول مجلس التعاون (%) خلال الفترة (2014-2017).

دول مجلس التعاون	2014	2015	2016	2017
البحرين	4.35	2.86	2.10	1.77
الكويت	0.62	1.14	2.49	2.62
عمان	2.89	3.32	1.79	2.61
قطر	3.98	3.66	2.63	3.36
السعودية	3.64	3.49	1.19	1.98
الامارات	3.08	3.97	2.26	2.50
الناتج الاجمالي	3.3	3.4	1.7	2.3

المصدر: اتحاد المصارف العربية ادارة الدراسات والبحوث متوفر على الموقع www.uabonline.orgتاريخ الاطلاع، 2017.04.03، على الساعة 22:20،

نلاحظ من خلال الجدول ان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي قدر سنه 2014 بنسبة 3، 3 %، اما في سنة 2015 فقد بلغ 3، 4 % ثم انخفض الى 1، 7 % سنة 2016 ومن المتوقع ان يرتفع الى 2، 3 % بنهاية سنة 2017.

الشكل رقم (2.3): نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2014-2017).

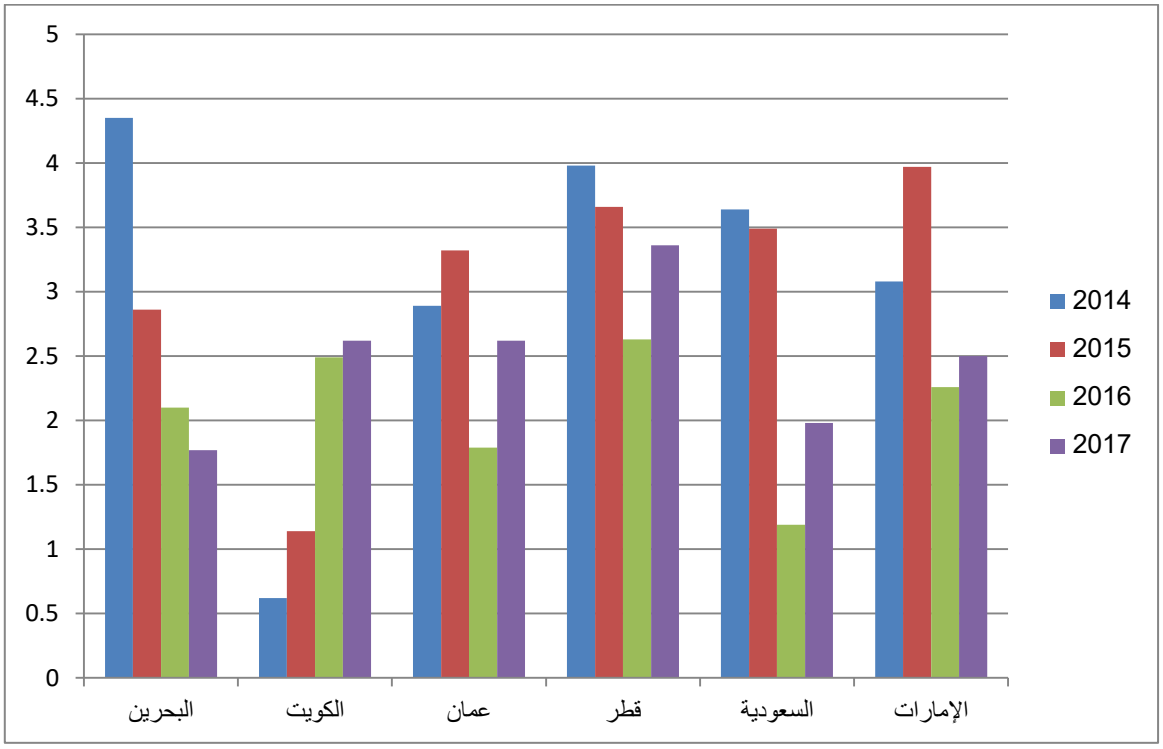

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (1.3)

3. الناتج المحلي الاجمالي الاسمي لدول مجلس التعاون الخليجي:

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2.3): الناتج المحلي الاجمالي الاسمي لدول مجلس التعاون (مليار دولار) خلال الفترة (2014-2017).

دول مجلس التعاون	2014	2015	2016	2017
البحرين	33.38	31.12	31.82	1.77
الكويت	162.70	114.08	110.46	2.62
عمان	81.80	64.12	59.68	2.61
قطر	210.11	166.91	156.60	3.36
السعودية	753.83	646.00	637.79	1.98
الامارات	401.96	370.30	375.02	2.50
الناتج الاجمالي	1.643.77	1.392.53	1.371.36	1.491.95

المصدر: اتحاد المصارف العربية ادارة الدراسات والبحوث متوفر على الموقع www.uabonline.org، تاريخ الاطلاع، 03-04-2017، على الساعة 22: 20.

نلاحظ من خلال الجدول ان الناتج المحلي الاجمالي الاسمي لدول مجلس التعاون الخليجي سنه 2014 قد بلغ 1.644 مليار دولار اما في نهاية سنة 2015 فقد قدر 1.392 مليار دولار ومن المتوقع ان يخفض الى 1.371 مليار دولار في سنة 2016 ليعود ويرتفع الى 1.492 مليار دولار سنة 2017.

الشكل رقم (3.3) الناتج المحلي الاجمالي الاسمي لدول مجلس التعاون الخليجي. خلال الفترة (2014-2017).

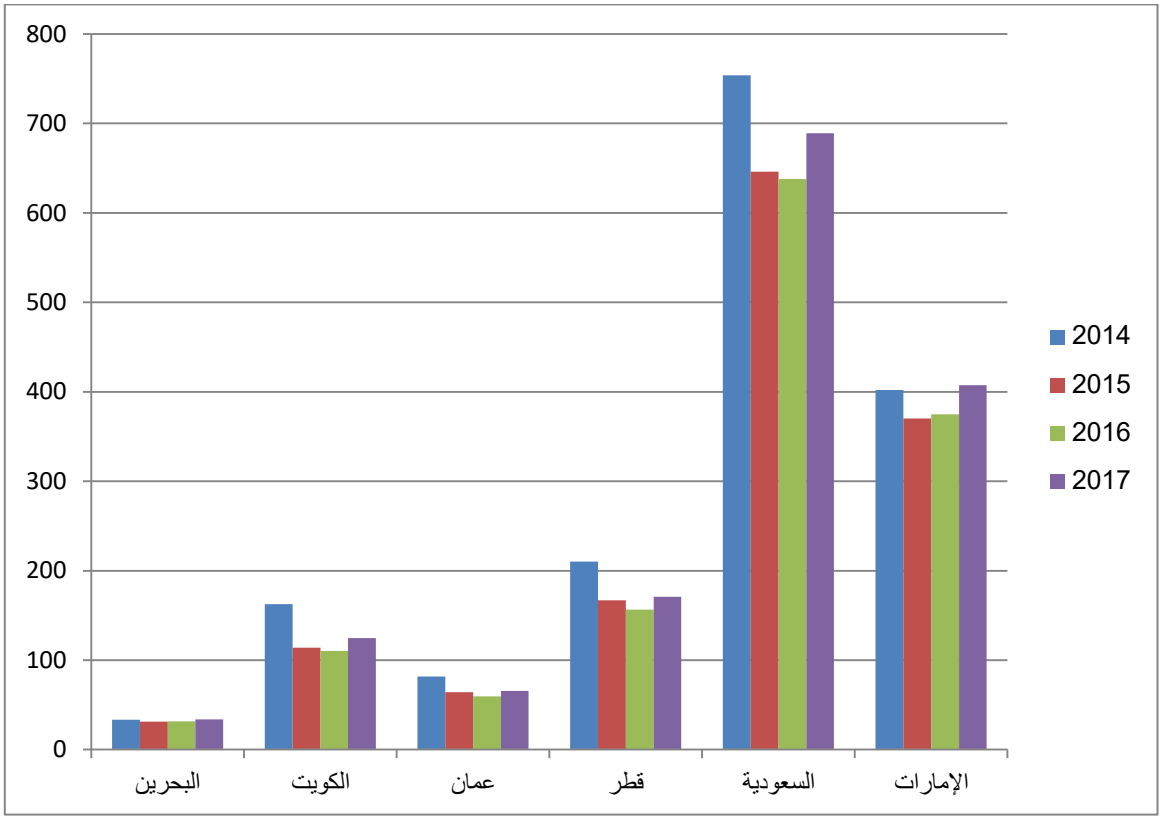

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (2.3).

4. معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي.

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3.3) معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي (%) خلال فترة (2014-2017).

دول مجلس التعاون	2014	2015	2016	2017
البحرين	33.38	31.12	31.82	1.77
الكويت	162.70	114.08	110.46	2.62
عمان	81.80	64.12	59.68	2.61
قطر	210.11	166.91	156.60	3.36
السعودية	753.83	646.00	637.79	1.98
الامارات	401.96	370.30	375.02	2.50
معدل التضخم	1.643.77	1.392.53	1.371.36	1.491.95

المصدر: اتحاد المصارف العربية ادارة الدراسات والبحوث متوفر على الموقع www.uabonline.org تاريخ الاطلاع 2017.04.03. 22:20

نلاحظ من خلال الجدول ان معدل التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي بلغ سنه 2014 حوالي 2.8 % حيث انخفضت نسبته الى 2.6 % سنة 2015 من المتوقع ان ترتفع مؤقتا الى 3.6 % في نهاية سنة 2016 نتيجة اصلاحات اسعار الطاقة لتعود وتنخفض الى 2.6 بالمئة سنة 2017.

الشكل رقم (4.3) معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة (2014-2017).

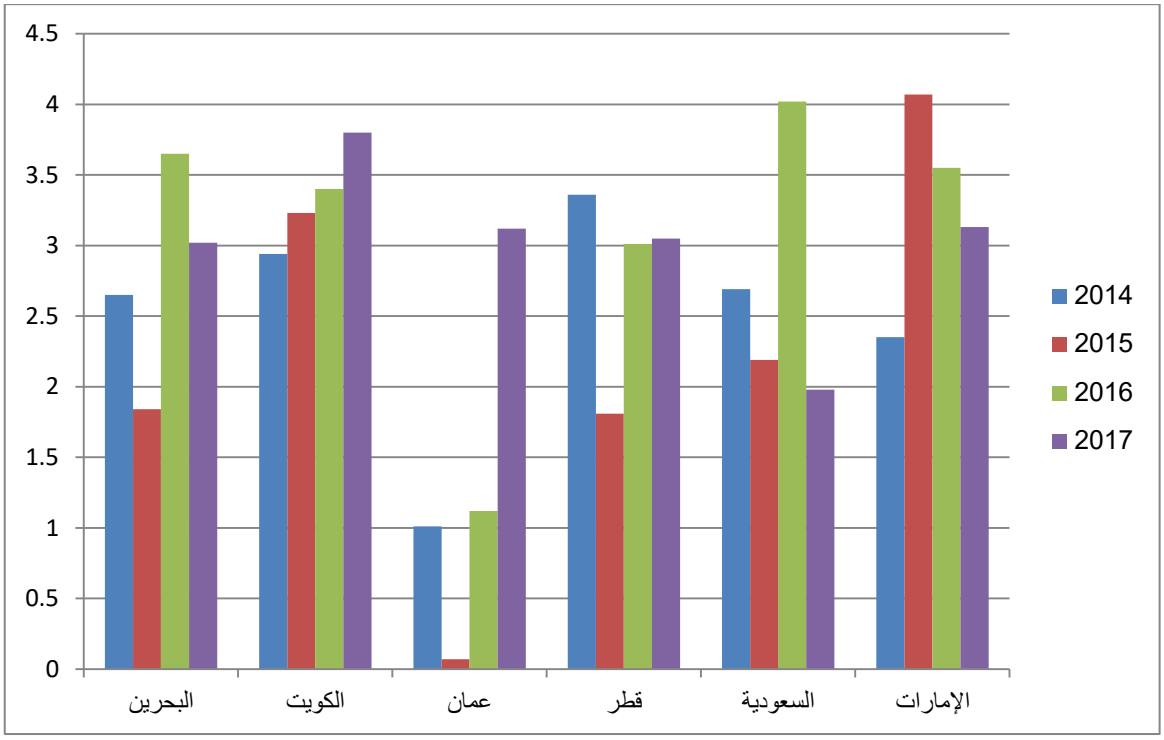

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم: (3.3).

المطلب الثاني: انجازات مجلس التعاون الخليجي.

حقق مجلس التعاون الخليجي العديد من الانجازات على الصعيد الاقتصادي والامني ونذكر منها ما يلي:[1]

1. الانجازات الاقتصادية:

[1] عبد الرحمان روابح، "حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة "، مرجع سبق ذكره، ص 202،

لقد قطع مجلس التعاون الخليجي شوطا كبيرا على طريق ازالة العوائق امام حركة التجارة وتنقل عناصر الانتاج بين الدول الاعضاء ويتمثل ذلك في:

ا) -الاتفاقية الاقتصادية الموحدة:

شهدت الدورة الثانية للمجلس الاعلى لدول مجلس التعاون التي انعقدت في الرياض في الفترة من 10-11 نوفمبر 1981، اقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وكان وزراء المالية والاقتصاد كانوا قد وقعوا عليها بالأحرف الأولى في الرياض في 8 جوان 1981 ثم تم بحثها من قبل المجلس الوزاري الذي انعقد في الطائف خلال 31 سبتمبر 1981 واصفا هذه الخطوات، واشار البيان الختامي للدورة الثانية الى ان المجلس الاعلى: " اذ يتخذ هذه الخطوة الهامة مستلهما اماني المواطن في ازالة الحواجز بين الدول الاعضاء، وفي تقوية الترابط بين شعب المنطقة، يدرك انها السبيل الامثل لتامين التقدم والازدهار لجميع دول المجلس"، وبالإضافة الى الموافقة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، تقرر ان تكون لجنة التعاون الصناعي لجنة دائمة لدول مجلس التع أو ن.

وفي دورته الثالثة بالمنامة تابع المجلس الاعلى تطورات تنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة حيث بدا تنفيذ المرحلة الأولى منها في مطلع مارس 1983، مدعما ذلك بقرارين اخرين هما:

- ✓ الموافقة على انشاء مؤسسة الخليج للاستثمار براس مال قدره مليار ومائة مليون دولار امريكي
- ✓ الموافقة على تحويل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس الى هيئة خليجية تختص المواصفات والمقاييس في دول المجلس.

وقد قررت الاتفاقية في جانبها التجاري، معاملة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية الصادرة والواردة بين الدول الاعضاء، معاملة المنتجات الوطنية واعفائها من الرسوم الجمركية وغيرها، اما في مواجهة العالم الخارجي، فتطبق دول المجلس تعريفة جمركية موحدة يتم الاتفاق على حدها الادنى بحيث تطبق تدريجيا خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية، وتطبق الدول الاعضاء قوائم

موحدة للسلع غير المسموح بمرورها فيما بينها، كما يقوم الاعضاء بتطبيق سياساتهم وعلاقتهم التجارية تجاه الدول الاخرى والتكتلات وتجمعات الاقتصادية والاقليمية، مما يخلق قوة تفاوضية جماعية لها تجاه الاطراف الاجنبية.

ب) –قيام الاتحاد الجمركي سنة 2003:

هو المنطقة التي تستبعد فيها الرسوم الجمركية واللوائح والاجراءات المعيقة للتجارة بين دول الاتحاد وتطبق فيها رسوم جمركية ولوائح تجارية وجمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، ويقوم على الاسس التالية:

- ✓ تعريفة جمركية موحدة في تجاه العالم الخارجي.
- ✓ نظام قانون جمركي موحد.
- ✓ اعتماد لوائح وانظمة متماثلة.
- ✓ توحيد النظام والاجراءات الجمركية والمالية والادارية الداخلية المتعلقة باستيراد والتصدير واعادة التصدير.
- ✓ انتقال السلع بين دول الاتحاد دون قيود جمركية أو غير جمركية.
- ✓ معاملة السلع في دولة من دول الاتحاد معاملة المنتجات الوطنية.

ج) –اعلان السوق الخليجية المشتركة في سنة 2008.[1]

دخلت السوق الخليجية المشتركة حيز التنفيذ في ديسمبر 2008 وبذلك حلت محل الاتحاد الجمركي، ويتم بموجبها ازالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة، وتوحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الاعضاء وهو ما تم في مرحلة الاتحاد الجمركي بالإضافة الى الغاء القيود على حركة الاشخاص.

[1] بن يوب لطيفة، " التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التع أون الخليجي "، مداخلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص 4.

وحركة رؤوس الاموال.

حيث عملت على تعميق تحرير حركة الخدمات وحرية تنقل المواطنين الخليجيين مع تمتعهم بالمعاملة الوطنية في اي دولة من الدول الاعضاء، والسماح للمواطنين بتملك العقارات والاستثمارات في الاسواق المالية وحرية ممارسة الانشطة الاقتصادية وغيرها، وفتح فروع للبنوك في الدول الاعضاء.

د) –الاتحاد النقدي والعملة الموحدة.[1]

منذ فيفري 2010 دخلت حيز التنفيذ اتفاقية الاتحاد النقدي، وفي عام 2002 انشئت لجنة الاتحاد النقدي، من خلال الفترة ما بين 1985 و1987 اجرت لجنة المحافظين مش أو رات مكثفة بين الدول الاعضاء للتوصل كخطوة أولى نحو العملة الخليجية الموحدة الى مثبت مشترك لعملات دول الخليج لتكون اقامة الاتحاد النقدي واصدار عملة موحدة تعتبر مرحلة تكاملية متقدمة يسبقها في الغالب ووفق النظرية الاقتصادية مراحل تكاملية اخرى، وهي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة فقد كان الامر السائد داخل مجلس التعاون في أوائل التسعينات ان الوقت لم يحن بعد لبحث تفاصيل اقامة الاتحاد النقدي واصدار العملة الموحدة، لذلك ارتئ وزراء المالية والمحافظين لدول المجلس تأجيل بعثه الى نهاية عقد التسعينات وبنهاية عقد التسعينات ونظرا لتحقيق تقدم في ما يتعلق بالاتحاد الجمركي لدول مجلس التع أو ن، ولنجاح الاتحاد ال أو روبي في موضوع اليورو، انطلاقا من توجه دول المجلس لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك، وتبني اليات وبرامج زمنية لتحقيقه اعيد بحث موضوع العملة الخليجية الموحدة.[2]

---

[1] درع الوطن، " مجلس التع أون لدول الخليج العربية انجازات وتحديات "، مجلة عسكرية استراتيجية متوفرة على الموقع www.nationshield.ae تاريخ الاطلاع 13.04. 2007، الساعة 26:14.

[2] بالقاسم طراد، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، دراسة حالة دول مجلس التع أون الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

2. الانجازات الامنية:

اتسم التعاون الامني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعمل الجاد في بناء وتطوير القوى العسكرية الدفاعية والامنية حيث تطور التعاون بشكل نوعي وكمي منذ بدا تشكيل المجلس وحتى اليوم و أو لت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الجانب الامني، ما يستحقه من اهمية بالغة وذلك ادراكا منها بان الخطط الت نموية والتقدم والازدهار لا يمكن ان يتحقق الا بتحقيق الامن والاستقرار، وشهد التعاون الامني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنسيق وتعاون منذ بداية المجلس وخطى خطوات كبيرة وحقق انجازات متقدمة شملت مختلف المجالات الامنية بشكل عام، وما يمس حياة مواطني دول المجلس بوجه خاص، وما ينسجم في الوقت ذاته مع متطلبات جوانب العمل المشترك الاخرى السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.[1]

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي.

تتسم دول مجلس التعاون بخصائص هيكلية مشتركة جعلتها تواجه مشكلات وتحديات متماثلة على المستوى الاقتصادي، وهذه التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون نابعة من طبيعة اقتصادياتها وسماتها العامة، أو من البيئة الدولية والمتغيرات العالمية، فتحديات دول مجلس التعاون اما داخلية أو خارجية ويمكن ذكرها على النحو التالي:

1. التحديات الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي:

اهمها ما يلي:[2]

---

[1] عبد الرحمن روابح، " حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة "، مرجع سبق ذكره، ص 201-202.

[2] عباس بلفاطمي وجمال بالخباط، " تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 5 جامعة باتنة، الجزائر، ص 5-6.

ا) -الاعتماد المفرط على قطاع النفط:

ان دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على النفط كمورد رئيسي أو مورد يكاد ان يكون وحيدا لن تستفيد منه في هذا السياق من الترتيب الدولي الجديد تحت مظلة التجارة الحرة، ومما يعقد المشكلات التي يواجهها انه في حالة اخفاض اسعار النفط تنقص القدرة التمويلية لهذه الدول، وهو ما يجعلها تعزف عن التفكير في تمويل المشروعات المشتركة، وقد وعت بعض الكتابات المبكرة لهذه المشكلة، ان دول المجلس تحتاج الى برمجة تخفيض الاعتماد على النفط واخضاع انتاجه لاعتبارات التنمية الاقتصادية المحلية، بحيث تخفض نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي ولميزانيته العامة والميزان التجاري.

ب) -التبعية الاقتصادية:

من التحديات التي تواجه دول المجلس هو انكشاف اقتصادياتها على الخارج، في التجارة الخارجية تلعب دورا اساسيا في اقتصاد اقطار المجلس، فهي بلدان مصدرة كبيرة للنفط ومستوردة ضخمة على السلع الغذائية والاستهلاكية والرأسمالية وهذا يجعل توجه هذه الاقطار خارجيا باتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل اساسي، في السعودية مثلا كانت ومازالت تعتمد على الاقتصاد الرأسمالي العالمي وبالولايات المتحدة الامريكية على وجه الخصوص في بيع النفط، وفي الحصول على حاجياتها من السلع والخدمات، وفي توظيف الفوائض المالية النفطية، وفي اقامة تشغيل الصناعات الجديدة وتطوير الحياة الاقتصادية داخلها.

ج) -تحديات التكامل التجاري:

وتكمن في أربع نقاط اساسية وهي:

- ✓ تعاني اسواق العمل تصلبا في الاجور وعدم تطابق في المهارات وعوامل مؤسساتية اخرى، وبعض الدول في مجلس التعاون تستبدل العمال الاجانب بمواطنين عبر تحديد حصص نسبية للعمال الاجانب ورفع تكاليف العمالة عليهم، قد لا تتعزز هذه السياسات الانتاجية على المدى الطويل لان مرونة الاجور والعمال المهرة امران ضروريان لتامين نمو القطاعات غير النفطية، والانظمة

الاجبارية ليست بديلا جيدا لمرونة الاجور كما ان التعليم وتحسين التدريب والمهارات امران في غاية الاهمية.

- ✓ قانون الاجور الحكومي والانفاق على الدفاع والامن والاعانات والمساعدات الاجتماعية كلها عوامل تستنزف ميزانية الحكومات، والدور التقليدي للحكومة كرب العمل المسيطر والمحدد لسياسة الاجور في حاجة الى اعادة نظر وكذلك الاعلانات المخصصة للغذاء والصحة والتعليم والصناعات الاساسية والاعانات الصريحة متدنية بالنسبة للمعايير الدولية (اذ تشكل بين 2 و3 % من الناتج المحلي الاجمالي) لكن الاعانات الضمنية من خلال اسعار النفط المتدنية والقروض طويلة المدى تعتبر كبيرة جدا. وستحتاج سياسات الايرادات الحكومية هي ايضا الى الاهتمام وخصوصا رسوم الخدمات وادخال ضرائب استهلاكية ذات قاعدة واسعة.
- ✓ السياسات الت نموية للتنويع الاقتصادي ستحتاج الى انتباه مستمر وخصوصا الخصخصة بما ان معظم الصناعات الكبيرة غير النفطية مازالت تحت سيطرة القطاع العام والمعايير التنظيمية الجديدة ضرورية في الاسواق المحلية ولخلق حوافز تنموية في اسواق الاسهم المحلية.
- ✓ ان نجاح الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون الخليجي سيتطلب اقامة قواعد جمركية واجراءات موحدة والتوفيق بين الاجراءات التقنية والتنظيمية (المعايير والتفتيش والترخيص) وزيادة الشفافية وتخفيض العوائق الادارية.

د) –ضعف التدفقات الاستثمارية المباشرة الخارجية لدول المجلس:

يعود ضعف تلك الاستثمارات في دول المجلس الى الاسباب التالية:

- ✓ عدم السماح للاستثمارات الاجنبية في عدد من المجالات مثل تجارة التجزئة والعقار، كما ان هناك حدود لنسبة الملكية الاجنبية في بعض القطاعات.
- ✓ التعقيدات الادارية التي لازالت قائمة رغم بعض الخطوات الشجاعة للحد منها.

- ✓ عدم المساواة بين الاستثمارات الاجنبية والوطنية في مجالات الضرائب واسعار الخدمات.
- ✓ صغر حجم السوق الوطنية والقيود التي تحول دون التصدير لبقية دول المجلس أو لأسواق الاخرى وضعف امكانات ال نمو الاقتصادي وعدم وضوح الانظمة والاجراءات القانونية.
- ✓ الاعتماد شبه الكلي على المصروفات الحكومية التي تعتمد بدورها على السوق البترولية.

2. التحديات الخارجية:[1]

وتتمثل في الموجات الثورية العربية وارهاصاتها على دول مجلس التعاون تمثل تحديا امنيا، فدول المجلس اصبحت محاطة بسلسلة (حركات وتيارات كالذي يحدث في العراق مثلا) ودخول داعش على الخط لإقامة ما يسمى بدولة الشام والعراق الاسلامية، وكذلك الحوثيون في اليمن الذين تدعمهم ايران وما يمثلون من تحدي اخر من جنوب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الاخرى وتداعيات الثورة السورية.

التحدي الاخر هو برنامج إيران النووي المخصب الذي يجعل كل دول الخليج العربي في مرمى القوة النووية الايرانية بحكم الموقع الجغرافي، وإذا ما استطاعت ايران ان تبرم اتفاقا مع دول المجلس وتخرج ببعض المكاسب فسيكون ذلك على حساب امن دول الخليج العربي.

المبحث الثاني: تجربة اتحاد المغرب العربي.

ان قيام اتحاد المغرب العربي له اسس متينة تتمثل في مقوماته الاستراتيجية والحضارية، من وحدة تاريخ ودين ولغة تدعمها عوامل اخرى مساعدة لأنشائه كالدافع الامني وما يشهده العالم من تكتلات اقليمية وجهوية وقد مرت اقطار المغرب العربي بتجارب تاريخية وحدية تمتد جذورها الى الفترة الاستعمارية لتتجسد فعليا بعد الاستقلال من خلال تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة 1964، والتي اقيمت لأجل بعث الاندماج والتكامل الاقتصادي المغاربي.

---

[1] شمسان بن عبد الله المناعي، " التحديات التي تواجهها دول مجلس التع أون الخليجي "، مجله الشرق ال أوسط، جويلية، 2014، العدد 13020، متوفر على الموقع m.aawsat.com، تاريخ الاطلاع، 25 /2017/05، الساعة 21:36.

المطلب الأول: اتحاد المغرب العربي (التأسيس، الاهداف، الهيكل التنظيمي).

مر التكامل الاقتصادي المغاربي بمجموعة من المحطات والمراحل الى ان تم الاعلان عن ميلاده عام 1989، وكانت نشأته تعتبر استجابة من قبل دول المغرب العربي.

1. تأسيس اتحاد المغرب العربي.

ان مشروع وحدة المغرب العربي مسالة حيوية واستراتيجية، فالدعوات والمحاولات لم تتوقف لبعث هذا المشروع مرة اخرى، لذا اخذت فكرة ارساء تكامل مغاربي تظهر من جديد مع تطور الاحداث السياسية التي شهدتها المنطقة لاسيما بعد التصالح المغربي الجزائري في ماي 1987، والتأخي التونسي الليبي في ديسمبر 1987، ما نتج عنه من تطبيع للعلاقات المغاربية وتهيئة المناخ لبناء المغرب العربي على اساس الاخوة والتعاون والمصلحة المشتركة، ففي العواصم المغاربية تمت العديد من اللقاءات الثنائية بين القادة المغاربة اكدوا فيه على مواصلة الجهود من اجل بناء صرح المغرب العربي، كما تم التأكيد على ما يجمع بين الشعوب من روح اخوة وتفاهم متبادل ورغبة مشتركة في تدعيم التعاون المثمر بينهم.[1]

وفي العاشر من جوان 1988 بزرالدة في الجزائر العاصمة وبمناسبة انعقاد مؤتمر عربي للقمة العربية التام اجتماع لقادة المغرب العربي الكبير، فكان المؤتمر الأول حيث تمخض عنه تشكيل لجنة سياسية مغاربية، وخمس لجان فرعية انيطت بها مهام الدراسة وصياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب العربي، وفي سبتمبر من نفس السنة انهت اللجان الفرعية

اشغالها وقدمتها للجنة السياسية، والتي بدورها اعلنت عن مقترح مشروع بهدف احداث هيكل مغاربي سيوكل امر البحث في مضمونه لقادة دول المغرب العربي.[2]

---

[1] عائشة مصطف أوي، " اتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات والتحديات 1964-1999) "، مذكرة ماستر شعبه التاريخ، قسم العلوم الانسانية، جامعة الوادي، 2013-2014، ص ص 57-58.

[2] احمد صديق، " اتحاد المغرب العربي في العالم العربي "، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، المغرب، 1991، ص 93،

لقد ايقن قادة البلدان المغاربية ان التنافر والتنافس لن يخرج المنطقة من الازمات الاجتماعية والاقتصادية، ويجب حل كل المشاكل بعيدا عن المزاج السياسي على اعتبار الوحدة فوق كل شيء.[1] لذا جاءت المحطة النهائية بعدما انتهت اللجان المنبثقة من قمة زرالدة من اصدار بيانها الختامي، وعلى أثرها تقرر عقد اجتماع جمع القادة المغاربة للدول الخمسة وذلك بمدينة مراكش المغربية في 17 فيفري 1989 وهم:

-الشاذلي بن جديد (الجمهورية الجزائرية).

-معمر القذافي (الجماهيرية الليبية العظمى).

-زين العابدين بن علي (الجمهورية التونسية).

-الحسن الثاني (المملكة المغربية).

-ولد الطايع (جمهورية موريتانيا الاسلامية).

وقد تم في هذا الاجتماع الاعلان رسميا عن قيام اتحاد المغرب العربي، حيث وقع القادة الخمسة على الوثائق الثلاثة وهي: [2]

-اعلان قيام اتحاد المغرب العربي.

-قرار المصادقة على اعمال اللجنة المغاربية وتوصيات لجانها الفرعية.

-معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي: والتي وضعت البنات التأسيسية الحقيقية للاتحاد وارست هياكله واهدافه.

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، " الإطار الاقليمي العربي في السبعينات "، مجلة المستقبل العربي، فيفري 1990، العدد 132، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 23.

[2] احمد صديق، المرجع السابق، ص 93.

2. اهداف اتحاد المغرب العربي.

لقد تضمنت معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي مجموعة من الاهداف ذات الابعاد المختلفة، فالمادة الثانية نصت على ما يلي:[1]

- ✓ تمتين أو اصر الاخوة التي تربط الدول الاعضاء وشعوبها ببعضها البعض.
- ✓ تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- ✓ المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والانصاف.
- ✓ نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- ✓ العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الاشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الاموال فيما بينها.

ومن خلال نص المادة الثالثة يمكن ان نخلص الى الاهداف التالية:[2]

ا) -الاهداف الاقتصادية:

- ✓ ان الهدف من تعاون دول الاتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية ولتحقيق هذه الغاية تتخذ الاجراءات التالية:
- ✓ تطوير القطاع الصناعي على اساس علمي حديث.
- ✓ تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والطبيعية والصناعية.

[1] المادة الثانية من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي.

[2] المادة الثالثة من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي.

- ✓ اصدار التشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة النقل للبضائع والاشخاص والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول المغاربية في إطار التنظيم المغاربي.

ب) -الاهداف السياسية :

وتعتبر من اهم الاهداف التي سعى الاتحاد لتحقيقها وهي:

- ✓ مجابهة اي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغاربية.
- ✓ المحافظة على استقلالها والمساهمة في ازالة كل صور النزاعات الاقليمية.
- ✓ صيانة السلام المؤسس على العدل والانصاف.
- ✓ تحقيق الوفاق بين الدول الاعضاء وذلك بإقامة تعاون دبلوماسي وطيد بينها على اساس الحوار.

ج) -الاهداف الدفاعية:

- ✓ تحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز اساسا على العدل والانصاف.
- ✓ صيانة استقلال كل دولة من الدول الاعضاء

د) -الاهداف الثقافية:

- ✓ اقامة تعاون يرمي الى تنمية التعليم على مختلف مستوياته.
- ✓ الحفاظ على القيم الروحية والثقافية والخلقية وصيانة الهوية العربية الاسلامية.
- ✓ تبادل الاساتذة والطلبة وانشاء المؤسسات الجامعية والثقافية.
- ✓ انشاء مراكز مشتركة وبرامج في المجالات العلمية المختلفة بين الدول المغاربية.

3. الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي:

حسب اتفاقية التأسيس يتكون الاتحاد من اجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية على النحو التالي:[1]

[1] اتحاد المغرب العربي، الاهداف والهيكل التنظيمي، متوفر على الموقع http://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع، 2017/05/31، على الساعة 17:11.

ا) –مجلس الرئاسة:

يتألف من رؤساء الدول الاعضاء وهو اعلى جهاز في الاتحاد، ولإجماع رؤساء الدول الاعضاء فقط سلطة اتخاذ القرار، ويتن أو ب رؤساء الدول الاعضاء على رئاسة المجلس لمدة سنة.

ب) –مجلس وزراء الخارجية:

مهمته التحضير لدورات مجلس الرئاسة والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الاقليمية والدولية.

ويتكون المجلس من الوزراء وامين اللجنة الشعبية المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد.

ويشترط حضور جميع الاعضاء لصحة عقد دورته العادية الاستثنائية بدعوة من الرئاسة أو بناء على طلب أحد الاعضاء.

ج) –لجنة المتابعة:

تتألف من الاعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته أو لجنته الشعبية العامة لمتابعة شؤون الاتحاد، وتقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع بقية هيئات الاتحاد وتعمل بالتنسيق مع بقية الهيئات لا سيما مع الامانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية، بينما تعرض لجنة المتابعة نتائج اعمالها على مجلس وزراء الخارجية.

د) –اللجان الوزارية المتخصصة:

عمل مجلس رئاسة الاتحاد على انشاء عدة لجان وزارية في قراره بتاريخ 1990/01/23 كالاتي:

يكون لاتحاد المغرب العربي أربع لجان وزارية متخصصة هي:

- **لجنة الامن الغذائي:**

تهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية، والمياه والغابات، والصناعات الفلاحية والغذائية واستصلاح الاراضي، والصيد البحري، وتجارة المواد الغذائية، والبحث الزراعي والبيطري، والبيئة

ومؤسسات الدعم الفلاحي.

❖ **لجنة الاقتصاد والمالية:**

تهتم بميادين التخطيط، والطاقة، والمعادن، والتجارة، والصناعة، والسياحة، والمالية، والجمارك والتامين والمصارف وتمويل الاستثمار، والخدمات، والصناعة التقليدية.

❖ **لجنة البنية الاساسية:**

تهتم بقطاعات التجهيز والاشغال العمومية، والاسكان والعمران، والنقل والمواصلات، والبريد، والري.

❖ **لجنة الموارد البشرية:**

تهتم بمجالات التعليم، والثقافة، والاعلام، والتكوين، والبحث العلمي، والشؤون الاجتماعية والتشغيل، والرياضة، والشبيبة، والصحة، والعدل، والاقامة وتنقل الاشخاص، وشؤون الجالية المغاربية.

وتعرض اللجان الوزارية المتخصصة نتائج اعمالها على مجلس وزراء الخارجية وتمارس نشاطها بالتنسيق مع لجنة المتابعة والامانة العامة.

هـ) -الامانة العامة:

للاتحاد امانة عامة مقرها الرباط، وحسب المعاهدة التأسيسية تتكون من امين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومن عدد كاف من الموظفين ينتدبهم الامين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على اساس الكفاءة والولاء لأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الاعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة العامة.

وتقوم الامانة العامة بالمهام الاساسية التالية:

- ✓ العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر اجهزة الاتحاد.
- ✓ المساهمة في اعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.

- ✓ اعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وابداء الراي المتخصص مع الاستعانة وعلى وجه الأولوية وعند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية.
- ✓ اعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد.

و) –مجلس الشورى:

ويمثل مجلس الشورى الجهاز التشريعي للاتحاد، ويتألف من عشرين عضوا عن كل دولة عضو في الاتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الاعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

ويبدي مجلس الشورى رايه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات، كما له ان يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق اهدافه.

ي) –الهيئة القضائية.

تتألف من قاضيين عن كل دولة تعيّنهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، ويتم تجديد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات، ورئيس الهيئة ينتخب من بين اعضائها لمدة عام ومقرها نواكشوط.

وهي تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها اليها مجلس الرئاسة أو احدى دول الاطراف في النزاع.

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (5.3): يبين الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي.

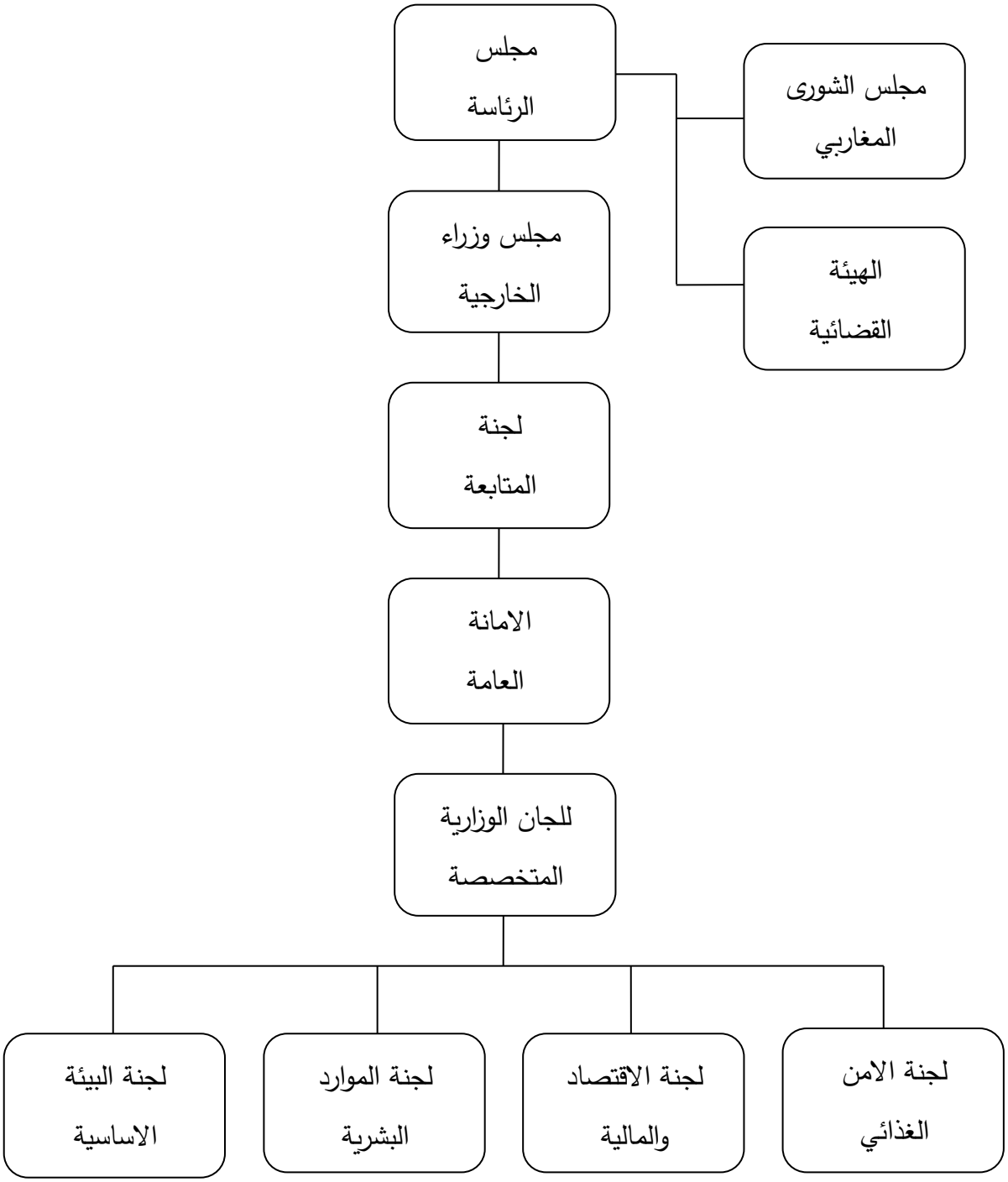

المصدر: كمال مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، دراسة مقارنة بين التجربة ال أو روبية والتجربة المغاربية، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص 139.

المطلب الثاني: انجازات اتحاد المغرب العربي.

ان الانجازات الميدانية محتشمة وضئيلة لتصل الى حالة الركود في بعض القطاعات اما عن القليل الذي تم انجازه فهو كالاتي:[1]

- ✓ في المجال الطاقوي قامت اللجنة المختصة والمؤلفة من رؤساء الشركات الوطنية للكهرباء بوضع برنامج للترابط بين الشبكات الوطنية يسمح بتواصل الارسال الكهربائي عبر الحدود، والتوظيف الامثل الطاقة المتوافرة والتعديل بين الانتاج والاستهلاك على كامل الخطوط الكهربائية المغاربية بما يحسن من جدوى القطاع باسره ويقلل من الاختلالات الفنية الناتجة عن تدهور الضغط في واحدة من الشبكات أو الجهات القطرية وارتفاع الطلب في شبكة مجاورة وهو عمل تواصلت به اللجنة الاستشارية الى تحقيق السوق المغاربية المشتركة في ميدان الطاقة الكهربائية يرفع الحواجز القطرية في وجه استخدامها بحسب الحاجة للاستخدام الامثل.
- ✓ اما على صعيد المحروقات فلم يشهد القطاع اي تعاون مباشر بل عرف اتفاقيات الاطراف مبنية على خدمة المصالح وهي كالاتي:
  - اتفاق بين الجزائر وتونس والذي ينص على استفادة تونس من انبوب الغاز الجزائري الايطالي الذي يمر عليها.
  - اتفاقيه الجزائر والمغرب عام 1989، الخاصة بأنبوب الغاز بين حاسي الرمل وطنجة لتصدير الغاز الى أو روبا والذي تستفيد منه المغرب 2.5 مليار متر مكعب من الغاز.

[1] عائشة مصطف أوي، " اتحاد المغرب العربي "، دراسة في المعوقات والتحديات 1964-1979، مرجع سبق ذكره، ص 70-71.

- اتفاق حكومي بين الجزائر وليبيا عام 1987، حول انشاء ثلاث شركات مختلطة في قطاع المحروقات وهي الشركة الجزائرية الليبية لاستغلال وانتاج البترول، الشركة الجزائرية الليبية للجيوغرافيا والشركة الجزائرية الليبية للصناعات البتروكيماوية.

✓ مصنع المحركات ومصنع الاسمنت الابيض: اسفر التقارب الثنائي بين تونس والجزائر على انشاء مصنعين كبيرين سنة 1978، في مناطق الشريط الساحلي ويتعلق الامر بمصنع المحركات بساقية سيدي يوسف المسير من طرف الشركة الجزائرية التونسية " شركة ساكمو" ومصنع الاسمنت الابيض في فريانة والذي انشا من طرف الشركة الجزائرية التونسية " شركة سوساتيب " ويوفر هذا المصنع لتونس والجزائر حاجياتهما الكاملة من الاسمنت الابيض كما يقدم افضليات اخرى ذات قيمة فهو يمثل رسما بيانيا مضبوطا للتعاون الصناعي بين دول المغرب العربي مترجمة الى الواقع.

✓ اما عن محاولات التكامل في مجال الزراعة فقد كانت هزيلة جدا ولم تشمل سوى ثلاثة محاصيل هي الحلفاء، الحمضيات والتبغ وذلك عن طريق انشاء لجان التنسيق في هذا المجال غير ان حصيلة عملها كانت ضعيفة ثم جمدت بعد ذلك بفعل الاحداث والمشاكل والصراعات التي مرت بها دول المغرب العربي.

✓ في مجال النقل: اما عن ميدان النقل فقد بدا التعاون بين اقطار المغرب العربي بعد انشاء اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي والتي كلفت بالنظر في المسائل الخاصة بتحسين وتنمية التعاون الاقتصادي بين الاقطار المغاربية وقد وصلت اللجنة الى انشاء " اللجنة المغاربية للنقل والمواصلات " والتي تميز هدفها في تشجيع ودعم التنسيق بين هياكل النقل والمواصلات في اقطار المغرب العربي ولعل أبرزها:

- مشروع القطار المغاربي تونس–الدار البيضاء: فبعد مش أو رات بين وزارات النقل وبين الشركة الوطنية للسكك الحديد تقرر انشاء خط مغاربي للقطار السريع بين تونس والمغرب،

ووقع المشروع في التنفيذ وبدأت الرحلة الأولى سنه 1974، للقطار المغربي السريع بين الجزائر وتونس وتواصلت الاعدادات لإتمام الخط بين الجزائر والدار البيضاء لكن المشروع توقف سنة 1975 بسبب الخلاف المغربي الجزائري ويعد هذا المشروع من بين المشاريع الرائدة التي تفتخر بها اقطار المغرب العربي.

ومن خلال المعطيات السابقة نلاحظ ان محاولات التكامل كانت في قطاع الطاقة والمناجم، وكانت على شكل اتفاقيات ثنائية، ومع ذلك فقد ادت الى نوع من التقارب الشامل في عام 1989 بأنشاء الجنة المغاربية للصناعة البترولية بهدف خلق الانسجام في السياسة العامة للاتحاد في هذا القطاع.

وهكذا فان انجازات الاتحاد المغاربي كانت ضعيفة جدا ومحدودة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة لدى دول المغرب العربي.

المطلب الثالث: معوقات اتحاد المغرب العربي.

سنح أو ل الوقوف على المعوقات التي تسببت في عرقلة مسيرة التجربة الوحدوية المغاربية وصولا الى طرح مقترحات وايضاح سبل تج أو ز تلك التحديات للوصول الى تجسيد العمل المغاربي المشترك.

1. معوقات الاتحاد المغرب العربي:

لقد واجه اتحاد المغرب العربي عدة معوقات نذكر منها ما يلي:

المعوقات الاقتصادية:

سنعرض اهم المعوقات الاقتصادية التي وقفت في وجه التجربة التكاملية المغاربية.

ا) -الخلل البنيوي لاقتصاديات دول المغرب العربي:

كانت السياسات الاقتصادية لدول المغرب العربي ذات توجهات متباعدة بعد الاستقلال، اذ اتبعت كل من الجزائر وليبيا النهج المركزي الاشتراكي، واعتماد اقتصادها على مداخيل النفط والغاز الذي يتأثر بتقلبات اسعاره في السوق الدولية فلما انهارت اسعاره على المستوى العالمي كانت ضربة عنيفة للاقتصاد

الجزائري والليبي اذ اصبحتا عاجزتين عن تمويل مشاريعهما الت نمية إذا أصبح حتميا التوجه نحو اقتصاد السوق.[1]

اما المغرب فانتهج سياسة الانفتاح على العالم منذ الاستقلال اي اتبع النظام الرأسمالي كما اعتمد اقتصاده على تصدير المنتجات الفلاحية والصناعية اضافة الى الفوسفاط ويستورد النفط، وهذا سبب له عجزا في الميزانية لارتفاع سعر النفط.[2]

وبالنسبة لتونس تبنة سياسة الانفتاح على العامل واقتصاد السوق منذ السبعينات وهكذا تقاربت السياسات الاقتصادية للدول المغاربية ولكن بالرغم من تقاربها فان الخلل البنيوي حال دون التعاون والتكامل بين دول الاتحاد ما إثر سلبا على مسار التعاون الاقتصادي كما يتضح ان تبني الدول المغاربية اقتصاد السوق بدرجات متفاوتة لم يساهم في تحريك عملية الاندماج الاقليمي.[3]

ب) –نقص البنية التحتية المشتركة:

يعتبر نقص البنية التحتية الملائمة كشبكات النقل والمواصلات والاتصالات والرحلات الجوية والبحرية، من ابرز العراقيل التي تقف امام التنمية الاقتصادية المغاربية، حيث نجد ان شبكة المواصلات المغاربية رغم وجودها فهي غير كافية مقارنة مع المساحة الشاسعة لبلدان المغرب العربي كما نلاحظ ان هناك كثافة في شبكة المواصلات في كل من تونس، المغرب والجزائر وظلت في موريتانيا وليبيا هذا بالإضافة الى عدم التوازن بين المناطق الجبلية والصحراوية وبين المراكز السياحية الكبرى على السواحل

---

[1] نعيمة البالي، " الخيارات التنموية في دول المغرب العربي تكامل ام تعارض "، ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة، قطر، 17–18 فيفري2013، ص 3.

[2] المرجع السابق، ص 4.

[3] عبد النور بن عنتر، " الاتحاد المغاربي بين الافتراءات والواقع " متوفر على موقع الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع 2014/05/24، على الساعة 16:30.

وبين الداخل اضف الى ذلك ان البنى التحتية من شبكات النقل بمختلف انواعها والموانئ والمطارات قد اعدت لخدمة المبادلات التجارية الخارجية " مراكز تصدير الموارد الأولية ".

اما على مستوى المغرب العربي فتكاد تكون منعدمة ما عدى شبكة السكة الحديدية التي تربط بين الدول الثلاثة الجزائر، المغرب، وتونس عبر قطار المغرب العربي والخطوط الجوية اما بالنسبة للموانئ فنجد الخطوط البحرية محصورة على أو روبا وحوض المتوسط وهذا مرده الى قصور في الامكانيات وخاصة مشكلة التمويل وانعدام الارادة السياسية الدافعة للتكامل والاندماج.[1]

ج) –ازمة المديونية:

قد ادت مشكلة المديونية الى احداث ازمات اقتصادية واجتماعية حادة بدول المغرب العربي فاستنجدت بصندوق النقد الدولي وقد ادى ذلك الى ترسيخ التبعية المالية للدول الاجنبية.[2]

المبحث الثالث: المقارنة بين تجربة مجلس التعاون الخليجي وتجربة اتحاد المغرب العربي.

ان اجراء مقارنة بين تجربتي التكامل لمجلس التعاون الخليجي وتجربة الاتحاد المغاربي تبين وجود عوامل متشابهة بينهما، فكلاهما ينقسم الى دول عديدة ذات سيادة تتباين في احجامها وفي قوتها وثروتها، فبعضها كبير والاخر صغير ومن بينها الدول القوية والضعيفة وبعضها غني والاخر فقير، وهناك الدول كثيفة السكان والدول ذات الحجم المتوسط والصغير.

وترتبط دول كل من هذين التكتلين بروابط مشتركة وثيقة متأصلة في جذور التاريخ وهي (اللغة، الدين، التاريخ المشترك، الثقافة).

---

[1] محمد لمين لعجال اعجال، " معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تج أوز ذلك "، مجلة المفكر، مارس 2010، العدد 5، جامعة بسكرة، صفحة 10.

[2] المرجع السابق، صفحه 31.

المطلب الأول: أو جه التشابه والاختلاف بين التجربتين.

يمكن المقارنة بين التجربتين من خلال ما يلي:

1. أوجه التشابه:

هناك العديد من المرتكزات التي تلتقي فيها المنطقتين بالرغم من بعد المسافة الجغرافية التي تفصل دول الاتحاد المغاربي عن دول الخليج العربي الا ان ذلك لم يحول دون قيام علاقات وثيقة مع دول الخليج العربية ولعل من اهم القواسم الثابتة في علاقات الاتحاد المغاربي مع مجلس التعاون تتمثل في:[1]

- ✓ وشائج القربى ومصير المشترك ووحدة الهدف بين دول المجلس والاتحاد المغاربي.
- ✓ الرغبة في توطيد الروابط والعلاقات القائمة بين شعوب المنطقتين الخليجية والمغاربية.
- ✓ التنسيق والتعاون والتكامل بين هذه الدول لا يخدم الشعوب فقط وانما يخدم القضايا العربي الاسلامية.
- ✓ الروابط التاريخية والدين المشترك واللغة والثقافة والمصير المشترك.
- ✓ ان المكاسب السياسية والدبلوماسية في حاله تحقق قيام مشروع التكامل بين دول المجلس والاتحاد المغاربي في بناء علاقاتهم ستمثل نقلة نوعية للعمل العربي المشترك ونموذجا في تنويع الشركاء الاستراتيجيين من اجل تحقيق تكامل اقتصادي أكبر وفتح فضاءات أو سع لمناقشة القضايا العالقة، وخاصة ان العلاقات المغاربية الخليجية كانت دائما قوية ومتينة على كل الاصعدة، وهي ناتج ارادة سياسية واضحة وتراكمات تاريخية وثقافية وانسجام في اغلب المواقف والقضايا الاقليمية والدولية.

2. أوجه الاختلاف:

تتمحور في عده مجالات وهي:

---

[1] نواف المطيري، " رؤية خليجية لمستقبل العلاقات بين الجانبين التكامل الخليجي–المغاربي: خيار استراتيجي تج أوز مرحلة الشراكة "، متوفر على الموقع araa.sa، تاريخ الاطلاع 2017/06/13، على الساعة 23:44.

- ✓ المجال الاقتصادي: سيطرة نوع أو نمط الانتاج الأولى على الاقتصاديات العربية واختلاف الانظمة والسياسات الاقتصادية، وتباين مستوى الدخول بين الدول.
- ✓ اختلاف الانظمة السياسية والاجتماعية في البلدان وبعض الملفات البينية القائمة لدى دول الاتحاد المغاربي.
- ✓ الاختلاف في درجات التكامل الاقتصادي حيث ان مجلس التعاون الخليجي حقق نجاح بوصوله الى الاتحاد النقدي، على عكس اتحاد المغرب العربي الذي لم يشهد اي تطور وبقي مجمد وهذا راجع لغياب الارادة السياسية.

المطلب الثاني: اسباب النجاح والفشل بين التجربتين.

يفترض المراقب من الخارج ان الدول العربية مهيأة أكثر من غيرها في رسم معالم التكامل الاقليمي خاصة دول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي، فهي تزخر بالعديد من المقومات، رغم تلك المقومات لم تحقق تجربة التكامل المغربي اي تقدم يذكر بسبب التحديات والعراقيل التي لم تستطيع التخلص منها على عكس دول مجلس التعاون الخليجي رغم التحديات التي تواجهها فقد حققت عدة نجاحات في مسار تكاملها وتمضي به قدما نحو الوحدة التكاملية.

فهناك عاملين اساسيين من عوامل النجاح التي توفرت للتجمع الخليجي لم تحقق للتكتل المغاربي وهما كالاتي:[1]

- ✓ تماثل وانسجام في البنيات السياسية والاقتصادية في البلدان الخليجية الست واختلاف بل تضارب هذه البنيات في الدول المغرب العربي الخمس.

[1] ولد اباه، " لماذا فشل المغرب العربي فيما نجح فيه مجلس الخليج " مجلة الشرق ال أوسط، 2007/12/07، العدد 10601، متوفر على الموقع archve.aawsat.com، تاريخ الاطلاع 31 /2017/05، الساعة 14: 56.

- ✓ خصوصية النزاع الصحراوي الذي يشكل بؤرة توتر متفجرة في قلب المغرب العربي، مما لا مثيل له في الخليج العربي.

ولا شك ان لهذين العاملين تأثيرا لا غبار عليه في تعطيل المشروع الاندماجي المغاربي، لكنهما لا يكفيان في تفسير المعادلة الراهنة.

ولنبادر الاشارة الى ان خط التمايز الاساسي بين الحالتين الخليجية والمغاربية هو ان المشروع الخليجي راعى في تشكله محددات الانسجام الداخلي بدل مقتضيات وامكانات التوسع داخل الفضاء الاقليمي بمفهومه ال أو سع.

ومن هنا تم منذ البداية ابعاد العراق واليمن وإيران عن نطاق التكتل الخليجي على الرغم من انتماء تلك البلدان الى هذا الفضاء في دلالته الواسعة مما وفره لمجلس التعاون حصانة داخلية حمته من الازمات العاتية التي عصفت بالمنطقة في العقود الثلاثة الاخيرة، وان كانت لم تحمي دول التجمع من الصراعات الاقليمية التي دفعت ثمنها غاليا خلال الحروب الثلاثة التي شهدتها الدائرة لخليجية.

ولا يزال التحدي الاكبر الذي يواجه مجلس التعاون هو حجم العلاقة الشائكة بين متطلبات الانسجام والتوافق من جهة ومتطلبات الشراكة الاقليمية من جهة اخرى.

اما المشروع المغاربي الذي انبثق من ديناميكية حركة التحرر في الخمسينات فقد عانى منذ بداية حقبة الاستقلال من صراع المح أو ر الداخلية التي تركز في التنافس المغربي–الجزائري داخل الدائرة الاقليمية وامداداتها عربيا وافريقيها.

وليس اختلاف نماذج الحكم والخيارات الايديولوجية والبنيات الاقتصادية هو العائق الاساسي الذي حال دون نجاح الاندماج المغاربي، بل ان المشكل المحوري الذي اعترض هذا المشروع هو التضارب القائم بين الطرفين المركزيين في الاتحاد (المغرب والجزائر) من حيث العلاقة الثنائية المستعصية اليوم في الرهان المغاربي.

والمفارقة القائمة اليوم هي ان الطموح الاندماجي الذي بدى مطلبا شعبيا، ومشروعا طرحته النخب السياسية المغاربية، غدا اليوم مطلبا استراتيجيا دوليا ملحا، خصوصا لدى الاتحاد ال أو روبي الذي ينظر الى منطقه شمال افريقيا بصفتها امتدادا حيويا له وقنطرة وصل ضرورية مع القارة السوداء والشرق الأوسط.

ويمكن القول باختصار، ان بلدان الخليج العربي وجدت في المملكة العربية السعودية قاطرة لمشروعها الاندماجي، في الوقت الذي شل فيه الصراع بين مركزي المنظومة المغاربية الطموح الاندماجي المؤجل.

المطلب الثالث: سبل تج أو ز التحديات التي تواجه كل من التجربتين.

ان تسريع وتيرة التكامل الخليجي العربي مهمة لمواجهه تحديات القرن الجديد، وخصوصا التهميش الذي يعاني منه العالم العربي في سلم القوى الدولية، وبالتالي ابتعاده عن صناعة القرار الدولي السياسي والاقتصادي ويتطلب ذلك أولوية لمعالجة الخلافات السياسية القائمة بين الدول العربية، وتحسين هيكلية الاقتصاديات العربية، وتنمية الجانب العلمي والتقني لمواجهة العقبات التي تحول دون قيام هذا التكتل العربي مما يتطلب عدة امور يجب اخذها في الاعتبار وهي:

- ✓ التنسيق بين السياسات الاقتصادية التي تطبقها كل دولة عربية على حدي وبين السياسات الاقتصادية الرامية الى تحقيق اهداف التكتل الخليجي المغاربي.
- ✓ الاتجاه الى تحقيق زيادة في حجم التجارة البينية واعطائها الافضلية في الاسواق بين الكتلتين الخليجية والمغاربية.
- ✓ الاهتمام بتوفير الاجهزة والمؤسسات الكفيلة بتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي للوصول الى التكتل الاقتصادي الفعال.
- ✓ الاهتمام بالبحوث والدراسات وانشاء قاعدة البيانات عن كل ما يتعلق بالتبادل التجاري البيني، خاصة التصدير والاستيراد، وان يتم تحديث المعلومات بصفة سنوية ومن ثم توزيعها ونشرها.

- ✓ التأكيد على اهمية اللقاءات العلمية، وتبادل الراي في العديد من الموضوعات البحثية، ودعم النشر العلمي المشترك، والتأكيد على اهمية التعاون والتواصل العلمي الخليجي المغاربي الداعم لحشد القدرات ورفع الكفاءات.
- ✓ المساعدة في الجهود لمكافحة الارهاب والتطرف على كل المستويات السياسية والدينية والاقتصادية والامنية.

خاتمة الفصل الثالث:

سجلت في نطاق العالم العربي عدة محاولات لبناء تكتلات تجسد الطموحات المبينة على المشتركات الكثيرة التي تجمع بين شعوب المنطقة، الا انها لم تكن في مستوى التطلعات لأسباب كثيرة.

وقد شهدت هذه المحاولات تجربة جزئية ناجحة لحد الان وهي مجلس التعاون الخليجي وتبقى تجربة اتحاد المغرب العربي تر أو ح مكانها لعوامل متعددة، ولم تبرز لحد الساعة المبادرات الكافية لضم التكتلين المحوريين أو على الاقل تحقيق نوع من الاتحاد الذي يرجع بالنفع على شعوب المنطقة العربية.

خاتمة عامة:

التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية التي يتم بمقتضاها ازالة كافة العقبات التي تعترض التجارة القائمة بين مجموعة الدول الاعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي، والتي في مقدمتها ازالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الاموال وانطلاق العمالة بين الدول الاعضاء، مضافا اليها ما تتجه اليه هذه الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح في الاخير هذه الدول كلا واحدا، واصبحت اهمية التكتلات الاقتصادية الاقليمية احد معالم النظام الاقتصادي الراهن حيث لم يعد امام الدول سوى اللجوء اليها خاصة امام الافاق التي تسعى اليها هذه الدول، وبالتالي لا مكان للاقتصاديات الصغيرة والمفردة في ظل هذه الظروف لما يحقق هذا التكامل من مزايا اقتصادية والتي تؤدي الى بعث النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية خاصة بهدف تحقيق اهداف اقتصادية كبيرة للدول المنتجة نحوه وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

يبقى التكامل الاقتصادي الاقليمي ضرورة في ظل ال أو ضاع الراهنة حتى تتمكن الدول العربية من تحسين اداء اقتصادياتها، ولعل ال نموذج الجدير بالاهتمام والاقتداء به من طرف الدول العربية هو تجربة مجلس التعاون الخليجي على عكس دول الاتحاد المغاربي فهي تملك كل الامكانيات والموارد المتاحة التي تجعلها قادر على تأسيس اتحاد قوى لكن توجد تحديات ساهمت في عرقلة مسار تجربة الوحدوية.

نتائج:

من خلال دراستنا السابقة توصلنا الى النتائج التالية:

- ✓ ان التكامل الاقتصادي أصبح اليوم وسيلة متفق عليها من قبل المهتمين بموضوع التنمية باعتبارها الوسيلة الاكثر امانا للوصول الى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية، وزيادة رفاهية الشعوب مهما اختلفت الطرق والاساليب والمفاهيم المستخدمة والمعبرة عن هذه الوسيلة.
- ✓ التكامل الاقتصادي وسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- ✓ لابد من التكامل الاقتصادي في عصر بلغ فيه التقدم العلمي والتقني مستوى مرتفع نسبيا، حتى اصبحت التجمعات الدولية قوية بإقامته.
- ✓ شكل مجلس التعاون الخليجي حتى هذا الوقت اطارا قويا للتعاون والتكامل حيث حقق العديد من الانجازات مقارنة باتحاد المغرب العربي.

اقتراحات:

- ✓ الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة التي حققت نجاحات من خلال التكامل الاقتصادي.
- ✓ توظيف التنمية الاقتصادية حسب خصوصية المجتمع وحاجاته.
- ✓ التعجيل بحل الخلافات السياسية العالقة التي كانت سبب في توقف مسيرة التكامل بين اقطار المغرب العربي.

افاق الدراسة:

- ✓ التجارة البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي.
- ✓ مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ضل العولمة.
- ✓ التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا.

واخيرا لابد من القول ان عدم فهم العلاقات والارتباطات التي تقوم بين العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية التي تحكم عملية التكامل الاقتصادي هي اهم عوامل فشل العرب في تحقيق اهدافهم وتنمية علاقات التع أو ن، التكامل، الاندماج.

المراجع باللغة العربية:

❖ **الكتب**

1. اسماعيل شعبان، "مقدمة في اقتصاد التنمية نظريات التنمية وال نمو، استراتيجيات التنمية"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بدون سنة النشر، الجزائر.

2. اسماعيل شعباني، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار هومة، الجزائر.

3. اسماعيل عبد الرحمن ومحمد عريقات حربي، " مفاهيم ونظم اقتصادية " دار وائل للنشر، 2004، الاردن

4. تودارومیشال، ترجمة حسني محمد حسن، " التنمية الاقتصادية "، دار المريخ، 2006، الرياض

5. جاسم بن محمد القاسمي، " التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي انجازاته وتحدياته"، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، الاسكندرية.

6. جاسم بن محمد القاسمي، "التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون وانجازاته وتحدياته"، الطبعة الأولى، دار طلاس 1987، سوريا.

7. جمال حل أو ة، علي صالح، " مدخل الى علم الاقتصاد"، الطبعة الأولى، دار الشروق، 2009، عمان،

8. رابح خوني، رقية حساني، " اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي في المتكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–ال أو روبية "، دار الهدى، 2005.

9. سامي عفيفي حاتم، " الاتجاهات الجزئية في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتنظيم، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 2005.

10. سماح احمد فضل، " المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي"، مكتبة الوفاء القانونية، 2010، الاسكندرية.

11. صبحي تادرس قريصة، "مذكرات في التنمية الاقتصادية،" الدار الجامعية، دون سنة النشر، الاسكندرية.

12. صبيحة بخوش، " اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007 "، الطبعة الأولى، دار الحامد، 2011، عمان، الاردن.

13. عبد الحميد عبد المطلب، " اقتصاديات المشاركة من التكتلات الاقليمية "، الدار الجامعية، 2006 الاسكندرية.

14. عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، " الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية،1999.

15. عبلة عبد الحميد بخاري، " التنمية والتخطيط الاقتصادي "، الجزء الثالث، 2009، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

16. عصام عمر مندور، " التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية " دار التعليم الجامعي، دون سنة النشر، الاسكندرية.

17. على شفيق، "مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1989، بيروت.

18. على القزويني، " التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة "، الطبعة الأولى، الجزء الأول، أكاديمية الدراسات العليا، 2004، الجماهيرية العظمى.

19. علي توفيق الصادق، " التكامل الاقتصادي العربي "، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، 2010، القاهرة.

20. فليح حسن خلف، " العلاقات الاقتصادية الدولية "، مؤسسة الوارف للنشر، 2001، عمان

21. فؤاد ابوستيت " التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة " الدار المصرية اللبنانية، 2004 القاهرة.

22. كامل بكري، " التكامل الاقتصادي"، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، 1984، الاسكندرية، القاهرة.

23. كامل بكري، " التنمية الاقتصادية " دار النهضة العربية، 1986، بيروت، لبنان.

24. كمال بكري، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية الاسكندرية، 2002.

25. محمد جاسم، " التجارة الدولية "، الطبعة الأولى، دار زهو ان، 2013، عمان، الاردن،

26. محمد صفوت قابل، " نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية "، دار الوفاء للنشر، 2008، الاسكندرية،

27. محمد صفوت قابل، "نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية "، دار الوفاء للنشر، دون سنة النشر، دون بلد النشر.

28. محمد عبد العزيز عجيمة واخرون، " التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق "، الدار الجامعية 2007، الاسكندرية.

29. محمد عبد العزيز عجيمة واخرون، " التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق "، الطبعة الثانية، الدار الجامعية 2010، الاسكندرية.

30. محمد عبد العزيز عجيمة، " الاقتصاد الدولي "، دار الجامعة المصرية، 1977، الاسكندرية.

31. محمد عبد العزيز عجيمة، ايمان عطية ناصف، " التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية " دار المعرفة الجامعية 2005.

32. محمد عبد العزيز عجيمة، ايمان عطية ناصف، " التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية "، الدار الجامعية 2009 الاسكندرية.

33. محمد عمر مصطفى، " التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة" الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2014، القاهرة.

34. محمد محمود الامام، " التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق" معهد البحوث والدراسات العربية، 2000، القاهرة.

35. محمد موسى عريقات حربي، " مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي "، دار الكرمل، 1993، عمان.

36. محمد يونس واحمد رمضان نعمه الله، مقدمة في علم الاقتصاد المكتب العربي الحديث، مصر.

37. محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، **"** الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية"، دار التعليم الجامعي الاسكندرية، 2016.

38. محمود يونس واخرون، " التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية " دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.

39. مدحت محمد القريشي، " التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات "، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر 2007، الاردن.

40. موسى رحماني، " التكامل العربي بين خيار التخصص والاندماج في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–ال أو روبية "، دار الهدى، 2005.

41. هشام محمود الاقداحي، " العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة "، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، الاسكندرية.

42. هشام محمود الاقداحي، "العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة "، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2009.

❖ **الرسائل الجامعية**

1. بلقاسم طراد، " التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي "، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر 2012–2013 بسكرة.

2. حكيمة يسعد، " اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر "، رسالة ماجستير، نقود ومالية، قسم علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خده، 2008-2009، الجزائر.

3. ذهبية بوباية، " معوقات التكامل الاقتصادي العربي وسبل تحقيقه "، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2005.

4. شحاب نوال، " إثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية "، رسالة ماجستير، علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، الجزائر.

5. عائشة مصطف أو ي، " اتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات والتحديات 1964-1999) "، مذكرة ماستر شعبه التاريخ، قسم العلوم الانسانية، جامعة الوادي، 2013-2014.

6. عبد الرحمان روابح، " حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة " رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2013، بسكرة.

7. عبد الوهاب رميدي، " التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة"، اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

8. كمال مقروس، " دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي "، دراسة مقارنه بين التجربة ال أو روبية والتجربة المغاربية، رسالة ماجستير اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

9. مراد خليفة، " التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعيات القانونية: تجارب وتحديات "رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، الجزائر.

❖ **المجلات**

1. احمد صديق، " اتحاد المغرب العربي في العالم العربي "، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، 1991 المغرب
2. جمال الدين العاقر، شمام عبد الوهاب، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية جوان 2014، العدد 41، جامعة قسنطينة 2، 2014، الجزائر.
3. حيزية هادف، التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجيات المرتقبة مستقبلا، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، ديسمبر 2013، العدد 4، جامعة الدكتور يحيى فارس، 2013، المدية.
4. عباس بلفاطمي وجمال بالخباط، " تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 5 جامعة باتنة، الجزائر.
5. عبد الله موله، " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الامتحان الاخير لتجاوز العصبيات "، مجلة المستقبل العربي العدد 262، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، لبنان.
6. فوزية خد اكرام، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، جامعة بغداد.
7. محمد لمين لعجال اعجال، " معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تج أو ز ذلك "، مجلة المفكر، مارس 2010، العدد 5، جامعة بسكرة.
8. نيفين عبد المنعم مسعد، " الإطار الاقليمي العربي في السبعينات "، مجلة المستقبل العربي، فيفري 1990، العدد 132، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

❖ **المحاضرات والملتقيات**

1. بلعور سليمان، "التحديات التي يواجهها تكتل مجلس تعاون الخليج العربي"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات، المركز الجامعي بالوادي، المنظم بين 26-27 فيفري 2012، الجزائر.
2. بن يوب لطيفة، " التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي "، مداخلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.
3. منى زنودة، " محاضرة التفسيرات النظرية للتكامل الاقتصادي الدولي الاقليمي "، سنة ثالثة علوم سياسية، تخصص نظم التحكم والادارة الاقليمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2011، الجزائر.
4. نعيمة البالي، " الخيارات التنموية في دول المغرب العربي تكامل ام تعارض "، ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة، قطر، 17-18 فيفري2013.
5. المادة الثانية من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي.
6. المادة الثالثة من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي.

❖ **المواقع الالكترونية**

1. https//www.elikitisad.com
2. نظريات التكامل الدولي، متوفر على الموقع Umraniyat.blogspot.com
3. اتحاد المغرب العربي، الاهداف والهيكل التنظيمي، متوفر على الموقع http://www.aljazeera.net
4. درع الوطن، " مجلس التعاون لدول الخليج العربية انجازات وتحديات "، مجلة عسكرية استراتيجية

5. شمسان بن عبد الله المناعي، " التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي "، مجله الشرق ال أو سط، جويلية، 2014، العدد 13020، متوفر على الموقع m.aawsat.com
6. عادل عامر، " التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها "، متوفر على الموقع https://m.almesryoon.com
7. عبد النور بن عنتر، " الاتحاد المغاربي بين الافتراءات والواقع " متوفر على موقع الجزيرة نت، متوفرة على الموقع www.nationshield.ae
8. نواف المطيري، " رؤية خليجية لمستقبل العلاقات بين الجانبين التكامل الخليجي–المغاربي: خيار استراتيجي تج أو ز مرحلة الشراكة "، متوفر على الموقع araa.sa
9. الهيكل التنظيمي، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، "، متوفر على الموقع https:// sites.google.com
10. ولد اباه، " لماذا فشل المغرب العربي فيما نجح فيه مجلس الخليج " مجلة الشرق ال أو سط، 2007/12/07، العدد 10601، متوفر على الموقع archve.aawsat.com

❖ **المراجع باللغة الاجنبية:**

1. Jean-François mittaine، François pequerul، " Les unions économique régionale "، Armand Colin، Paris: .

الملخص:

يعتبر العالم العربي جزء لا يتجزأ من العالم الدولي، لذلك فقد احتل موضوع التكامل الاقتصادي حيزا بارزا بين البلدان العربية واصبحت قضية التكامل الاقتصادي الاقليمي بين الدول العربية قضية من القضايا الهامة التي تثار حاليا وبشكل واسع على الصعيدين النظري والعملي وعلى الصعيدين الرسمي وغير الرسمي ايضا، وان هذا الاهتمام هو امتداد لمراحل سابقة وسوف تبقى مستقبلا المكانة نفسها، وذلك نظرا لضخامة الاخطار والتحديات التي تواجه الامة العربية وامنها الوطني، وليست ثمة شك في ان هذه التحديات تفرض على الدول العربية بلورة مقاربات من نوع جديد.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي الاقليمي، التجارة الحرة، قواعد المنشأ، الاتحاد الجمركي.

Abstract:

The Arab world is an integral part of the international world، thus the subject of Regional economic integration figured prominently Among the Arab countries and the Arab economic integration has become one among the important issues that are extensively arisen recently on both theoretical and practical level، formally and non-formally as well.

This interest is in fact an extension of earlier stages، and it will remain the same in the future، given the magnitude of risks and challenges facing the Arab nation and its national security.

There is no doubt that these challenges impose on Arab States to develop a new kind of approaches.

Key words: Regional economic integration، free trading، Rules of Origin، Customs Union.